The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Arts
Master of Journalism

الجامعـــــــة الإســـلاميـــة– غـــزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كـــــــــلـــيـــــــــة الآداب
مـــاجســـتـــيـــر الـصـحـــــافـــة

اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان

دراسة ميدانية

The Dependence of university students in Gaza Governor orates on Palestinian websites in Obtaining Information on Human Rights

(A Field Study)

إِعدَادُ البَاحِثِ

مصطفى محمد عايش النجار

إِشرَافُ الدُكتُور

أمين منصور قاسم وافي

قُدمَ هَذاالبحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ

فِي قسم الصحافة والإعلام بِكُلِيةِ الآداب فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

سبتمبر/2016م – ذو الحجة/1437هـ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان

دراسة ميدانية

The Dependence of university students in Gaza Governor orates on Palestinian websites in Obtaining Information on Human Rights

(A Field Study)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	مصطفى محمد عايش النجار	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:	27/12/2016م	التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية غزة
The Islamic University of Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1180

الرقم: ج س غ/35/ Ref:

التاريخ: 2016/11/22 Date:

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **مصطفى محمد عايش النجار** لنيل درجة الماجستير في كلية *الآداب*/ قسم **الصحافة**، وموضوعها:

اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان دراسة ميدانية

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 22 صفر 1438هـ، الموافق 2016/11/22م الساعة العاشرة صباحاً بمبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. أمين منصور وافي	مشرفاً و رئيساً	.....
د. أحمد عرابي/حسين الترك	مناقشاً داخلياً	.....
د. موسى علي طالب	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية *الآداب*/قسم الصحافة.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبد الرؤوف علي المناعمة

الملخص

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان، والتعرف على الآثار المترتبة على ذلك الاعتماد.

منهج الدراسة: تنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية، واستخدمت منهج المسح الإعلامي والذي في إطاره تم استخدام مسح الجمهور من خلال أداة الدراسة، وقد استخدمت نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام.

أداة الدراسة: اعتمد الباحث على صحيفة الاستقصاء بوصفها أداة لجمع المعلومات والتعرف على اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان.

عينة الدراسة: أجريت الدراسة على عينة قوامها (400) مبحوث من طلبة الجامعات الثلاث (الإسلامية والأزهر والأقصى).

نتائج الدراسة:

1. بينت الدراسة أن ما نسبته96.2% من عينة الدراسة يتابعون المواقع الإلكترونية، ويعتمدون عليها في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان بدرجة متوسطة.
2. أوضحت الدراسة أن أهم أنواع حقوق الإنسان متابعة من المبحوثين على المواقع الفلسطينية الإلكترونية الحق في الحياة.
3. أوضحت الدراسة تفوق التأثيرات الوجدانية على التأثيرات المعرفية والسلوكية لدى المبحوثين.

أهم توصيات الدراسة:

1. اهتمام المواقع الفلسطينية الإلكترونية بجميع قضايا حقوق الإنسان والحفاظ على المهنية في تناولها والاهتمام بالموضوعية والمصداقية في الطرح، والتنويع في القوالب الإعلامية التي تغطى من خلالها.

2. زيادة الاهتمام من القائمين على المواقع الفلسطينية الإلكترونية بالدراسات المتخصصة بحقوق الإنسان ونشرها عبر مواقعهم.

3. توسيع المواقع الفلسطينية الإلكترونية علاقتها بالمؤسسات الحقوقية في الداخل والخارج، والاستفادة من خبرتها في تطوير الكادر القائم عليها، والتحسين من مستوى المادة الإعلامية المنشورة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

Objective of the study: The study aims at identifying the extent on which university students in the Gaza Strip depend on Palestinian electronic sites to acquire information on human rights as well as identifying the implications of that dependence.

Research methodology: This study is a descriptive research, and used the media survey method through the study tool. It also used Mass Media Dependency theory

The study tool: the researcher used a survey questionnaire as a tool to gather information and identify the dependence of the university students in the Gaza Strip on Palestinian electronic sites to acquire information on human rights.

The study sample: The study was conducted on a sample of (400) students from the three universities (the Islamic University, Al-Azhar University, and Al-Aqsa).

The most important findings of the study:

1. The study shows that 96.2% of the study sample follow up websites, and depend on it to gain information about human rights with a medium percentage.
2. The study shows that the most important human rights follow-up by the respondents on the Palestinian electronic sites is the right to life.
3. The study also shows the superiority of affective influences on cognitive and behavioral effects on the respondents.

The most important recommendations of the study:

1. All Palestinian electronic should pay attention to all Palestinian questions site and should maintain professional in their approach. They should also pay attention to objectivity and credibility in the reporting issues of human rights, and should diversify in the media forms that are used to cover through.

2. Paying more attention to those in charge of Palestinian websites of specialized studies and dissemination of human rights through their sites.

3. The Palestinian electronic sites should strengthen their relationship with human rights institutions at home and abroad, and take advantage of its expertise in the development of staff, and improvement of the level of media material published.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

[سورة التوبة: 105].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهدَاْءُ

*إلى نعمة الله علي التي لا أحصيها، من جبل الله فطرته بالخير، فاقتطع من ماء روحه ليبنيني، ويراني في خير حال، إلى والدي الحبيب.

*إلى عطر الزمان، وأريج المكان، إلى حضني الدافئ وأنسي الهانئ، إلى مسرتي عند الضيق، وسندي في الشدائد، وقرة عيني في كل حال، إلى أمي الحبيبة.

*إلى ذخري الذي لا ينضب، ومعيني الصافي الفياض الذي لا يتغير إلى أشقائي الغوالي وشقيقاتي الغاليات.

*إلى وجعي الذي لا يفارقني، والذكرى الحانية التي أتفيئ ظلالها، إلى من علم أن الشهادة في سبيل الله أسمى من كل وسام فطار إليها، إلى من تمنيت أن لو كان حاضراً يرمق ثمرة حضه لي لأكمل مسيرة تعليمي، إلى شق الروح أخي الحبيب الداعية الماجد والعسكري القائد:

تيسير محمد عايش النجار "أبومحمد " الورد "

*إلى رفيقي الغالي، وصديقي الحاني، ووفي مجالستي، الشهيد كما أحسبه ولا أزكيه على الله:

خليل عطا النجار "أبوعمر"

*إلى روح الشيخ الراحل وينبوع الخير المتدفق، إلى صاحب السيرة العطرة والمسيرة الحافلة:

الحاج الداعية/محمد النجار "أبوخطاب"

*إلى جميع الشهداء والجرحى والأسرى وكل عامل لإحقاق الحق وإبطال الباطل.

*إلى كل أساتذتي الأفاضل، والزملاء، والأصدقاء، وكل من وقف بجانبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكرٌ وتقديرٌ

الحمد لله الذي علمنا أن نحمده والصلاة والسلام علي سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، الحمد لله الذي يسر لي إنجاز هذا العمل المتواضع، والله أسأل أن ينفع بما فيه من خير سالكين درب العلم والتعلم.

وامتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم الذي رواه الإمام البخاري في صحيحة (لا يشكر الله من لا يشكر الناس) ومن فيض التأدب في رد الفضل لأهله، فإنه يسعدني أن أتوجه بالشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور: أمين منصور وافي، الذي شرفني بقبول الإشراف على دراستي هذه، فلم يألُ جهدا في توجيهي وإرشادي وتشجيعي المستمر طوال مدة الدراسة، مما كان له عظيم الأثر في إثراء الرسالة وإتمامها على هذا النحو.

كما أتقدم بالشكر العميق إلى الدكتور: أحمد عرابي/ حسين الترك، والدكتور: موسى علي طالب، لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة المتواضعة، ووضع الملاحظات عليها.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل محكمي أداة دراستي وجميع من ساعدني في إتمام دراستي وإلى جميع الهيئة التدريسية في قسم الصحافة و الإعلام بالجامعة الإسلامية.

ولا يفوتني أن أتقدم من الزملاء والأصدقاء الأستاذ: ياسر عبدالغفور، والأستاذ: نضال بربخ، والأستاذ: رامي مشرف، والأستاذ: محمد المدهون بوافر الشكر وعميق الامتنان على مجهودهم الطيب في الوقوف بجانبي خلال إعداد الدراسة.

وأتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ: عوض الحشاش لقيامه على التدقيق اللغوي لرسالتي، وللأستاذ: محمد بربخ لمجهوده الإحصائي ونصائحه الثمينة، ولا أنسى تقديم الشكر إلى الدكتور: بسام النجار وللأستاذ: عبد الحكيم النجار ولشقيقي الأستاذ: عبدالله النجار لمساعدتهم لي أثناء إعداد الدراسة.

الباحث

مصطفى محمد النجار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

إقـــرار ..... أ

ملخص الرسالة باللغة العربية ..... ت

ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية ..... ث

صفحة اقتباس ..... ج

الإهدَاْءُ ..... ج

شكرٌ وتقديرٌ ..... خ

فهرس المحتويات ..... د

فهرس الجداول ..... ز

المقدمة: 1

الفصل الأول الإجراءات المنهجية للدراسة 3

أولاً: أهم الدراسات السابقة: 4

ثانياً: الاستدلال على المشكلة: 22

ثالثاً: مشكلة الدراسة: 24

رابعاً: أهمية الدراسة: 24

خامساً: أهداف الدراسة: 24

سادساً: تساؤلات الدراسة: 25

سابعاً: فروض الدراسة: 26

ثامناً: الإطار النظري للدراسة: 27

تاسعاً: نوع الدراسة ومنهجها وأدواتها: 33

عاشراً: مجتمع الدراسة وعينتها: 36

حادي عشر: اجراءات الصدق والثبات: 41

ثاني عشر: المفاهيم الأساسية للدراسة: 46

ثالث عشر: تقسيم الدراسة: 47

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني المواقع الفلسطينية الإلكترونية وحقوق الإنسان: 48
تقديم: 49
المبحث الأول: المواقع الفلسطينية الإلكترونية : 51
المطلب الأول: نشأة المواقع الفلسطينية الإلكترونية: 51
المطلب الثاني : خصائص وأهداف المواقع الفلسطينية الإلكترونية: 54
أولا:خصائص المواقع الفلسطينية الإلكترونية: 55
ثانيا: أهداف المواقع الفلسطينية الإلكترونية: 59
ثالثا:إشكالات وعقبات المواقع الفلسطينية الإلكترونية: 60
المطلب الثالث: واقع المواقع الفلسطينية الإلكترونية وأنواعها: 62
المبحث الثاني : الإعلام الفلسطيني وحقوق الإنسان: 67
تقديم: 67
المطلب الأول:حقوق الإنسان النشأة والمفهوم والمصادر والمواثيق والأنواع: 68
أولا: نشأة حقوق الإنسان ومفهومها: 68
ثانيا: أنواع ومواثيق حقوق الإنسان: 72
ثالثا: خصائص حقوق الإنسان: 77
رابعا: مصادر حقوق الإنسان ومواثيقها: 78
المطلب الثاني: واقع حقوق الإنسان في فلسطين: 89
أولا: لمحة تاريخية على القانون في فلسطين: 89
ثانيا :انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين: 92
ثالثا:مؤسسات حقوق الإنسان في فلسطين: 101
المطلب الثالث: الإعلام وعلاقته بحقوق الإنسان: 105
أولا: أولا_دور الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان ومحددات خطابه: 105
ثانيا: سبل تفعيل دور الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان: 108
ثالثا: دو الإعلام الفلسطيني في نشر ثقافة حقوق الإنسان: 110
الفصل الثالث نتائج الدراسة الميدانية: 115
المبحث الأول: نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها: 117

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة: 168
المبحث الثالث: أهم نتائج الدراسة وتوصياتها: 200
مصادر ومراجع الدراسة: 210
أولا: المراجع العربية: 211
ثانية: المراجع الأجنبية: 228
ملاحق الدراسة: 229

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

جدول (1.1): جدول توزيع المبحوثين حسب متغير النوع..... 38

جدول (1.2): جدول توزيع المبحوثين حسب متغير الجامعة..... 38

جدول (1.3): جدول توزيع المبحوثين حسب متغير المستوى الدراسي 39

جدول (1.4): يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير التخصص 39

جدول (1.5): توزيع المبحوثين حسب متغير مكان السكن..... 40

جدول (1.6): توزيع المبحوثين حسب متغير التوجه والانتماء السياسي..... 40

جدول (1.7): نتائج الاتساق الداخلي، معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه..... 42

جدول (1.8): نتائج الصدق البنائي، معامل الارتباط بين كل مجال من مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية للاستبانة.. 44

جدول (1.9): معامل الثبات ألفا كرونباخ ومعامل طريقة التجزئة النصفية للاستبانة 45

جدول (3.1): جدول المستوى التصنيفي المعتمد في الدراسة..... 116

جدول (3.2): التكرارات والنسب المئوية لمتابعة المواقع الإلكترونية 117

جدول (3.3): التكرارات والنسب المئوية لأسباب عدم متابعة المواقع الإلكترونية 118

جدول (3.4): التكرارات والنسب المئوية لأسباب متابعة المواقع الإلكترونية..... 119

جدول (3.5): التكرارات والنسب المئوية لعدد الأيام التي فيها متابعة المواقع الإلكترونية في الأسبوع..... 121

جدول (3.6): التكرارات والنسب المئوية لعدد ساعات متابعة المواقع الإلكترونية في اليوم 123

جدول (3.7): التكرارات والنسب المئوية للفترات التي يفضل فيها متابعة المواقع الإلكترونية 125

جدول (3.8): التكرارات والنسب المئوية لمصادر اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان..... 126

جدول (3.9): التكرارات والنسب المئوية لدرجة الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان 128

جدول (3.10): التكرارات والنسب المئوية لدرجة المعرفة بحقوق الإنسان والمعلومات المرتبطة بها..... 129

جدول (3.11): المقياس المعرفي وإجابات المبحوثين 130

جدول (3.12): التكرارات والنسب المئوية لزيادة الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان في الأوقات 130

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (3.13): التكرارات والنسب المئوية لدوافع الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان 132

جدول (3.14): التكرارات والنسب المئوية لطبيعة المواقع الإلكترونية التي تعتمد عليها في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان 134

جدول (3.15): التكرارات والنسب المئوية للمواقع الإلكترونية الإخبارية الفلسطينية التي تعتمد عليها في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان 135

جدول (3.16): التكرارات والنسب المئوية للمواقع الفلسطينية الإلكترونية المتخصصة بحقوق الإنسان التي يتم الاعتماد عليها في تشكيل المعارف نحو قضايا حقوق الإنسان 137

جدول (3.17): التكرارات والنسب المئوية لأسباب تفضيل المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان 138

جدول (3.18): التكرارات والنسب المئوية لأشكال المواد الإعلامية الخاصة بقضايا حقوق الإنسان التي يفضل متابعتها على المواقع الفلسطينية الإلكترونية 141

جدول (3.19): التكرارات والنسب المئوية لأهم أنواع (المجالات) حقوق الإنسان المجملة التي يتم متابعتها على المواقع الفلسطينية الإلكترونية..... 144

جدول (3.20): التكرارات والنسب المئوية لأنواع حقوق الإنسان التفصيلية (الحريات العامة) التي يتم متابعتها على المواقع الفلسطينية الإلكترونية..... 147

جدول (3.21): التكرارات والنسب المئوية لدرجة الثقة بتناول المواقع الفلسطينية الإلكترونية لقضايا حقوق الإنسان..... 149

جدول (3.22): التكرارات والنسب المئوية لدرجة إشباع المواقع الفلسطينية الإلكترونية لفضول المعرفة حول قضايا حقوق الإنسان 151

جدول (3.23): درجة التأثيرات المعرفية الناتجة عن الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان 153

جدول (3.24): درجة التأثيرات الوجدانية الناتجة عن الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان 154

جدول (3.25): درجة التأثيرات السلوكية الناتجة عن الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان 157

جدول (3.26): درجات التأثيرات المعرفية والوجدانية والسلوكية الناتجة عن الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان 160

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (3.27): التكرارات والنسب لأهم المشكلات التي تعانيها المواقع الفلسطينية الإلكترونية عند تناولها لقضايا حقوق الإنسان 162

جدول (3.28): التكرارات والنسب لمقترحات لتطوير تناول المواقع الفلسطينية الإلكترونية لحقوق الإنسان..163

جدول (3.29): اختبار العلاقة بين درجة اعتماد المبحوثين على المواقع الفلسطينية الإلكترونية ودرجة ثقتهم بما تقدمه من معلومات عن حقوق الإنسان 168

جدول (3.30): اختبار العلاقة بين درجة اعتماد المبحوثين على المواقع الفلسطينية الإلكترونية ودرجة إشباع هذه المواقع لفضولهم المعرفي عن حقوق الإنسان..... 169

جدول (3.31): اختبار العلاقة ارتباطية بين درجة ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معلومات حول قضية حقوق الإنسان ومستوى إشباعهم هذه المواقع لفضولهم المعرفي حول هذه القضية. . 171

جدول (3.32): اختبار T للفروق بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير النوع..... 172

جدول (3.33): اختبار F للفروق بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير الجامعة..... 173

جدول (3.34): اختبار F للفروق بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير المستوى الدراسي 174

جدول (3.35): اختبار T للفروق بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التخصص 175

جدول (3.36): اختبار F للفروق بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير مكان السكن 177

جدول (3.37): اختبار LSD للتعرف لصالح من الفروق بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمكان السكن.... 177

جدول (3.38): اختبار F للفروق بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التوجه السياسي 179

جدول (3.49): اختبار LSDللتعرف لصالح من الفروق بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التوجه السياسي..... 179

جدول (3.40): اختبار F للتعرف على الفروق بين متوسطات تقديرات المبحوثين في معرفتهم بحقوق الإنسان وفقا للمواقع الفلسطينية الإلكترونية التي يعتمدون عليها 180

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (3.41): اختبار LSD للتعرف لصالح من تحسب الفروق بين متوسطات تقديرات المبحوثين في معرفتهم بحقوق الإنسان وفقا للمواقع الفلسطينية الإلكترونية التي يعتمدون عليها 181

جدول (3.42): اختبار T للفروق بين متوسطات تقديرات المبحوثين في درجة الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لأوقات الاعتماد..... 182

جدول (3.43): اختبار T للفروق بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير النوع..... 183

جدول (3.44): اختبار F للفروق بين بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير الجامعة..... 186

جدول (3.45): اختبار LSD للتعرف لصالح من الفروق بين توسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المعرفية المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير الجامعة. 186

جدول (3.46): اختبار LSD للتعرف لصالح من الفروق بين توسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات السلوكية المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير الجامعة 188

جدول (3.47): اختبار F للتعرف على الفروق بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير المستوى الدراسي 189

جدول (3.48): اختبار T للتعرف على الفروق بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان لمتغير التخصص 191

جدول (3.59): اختبار F للتعرف على الفروق بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير مكان السكن.... 194

جدول (3.50): اختبار LSD للتعرف لصالح الفروق بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات السلوكية المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير مكان السكن 196

جدول (3.51): اختبار F للفروق بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التوجه السياسي..... 197

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

أفرزت شبكة الإنترنت التي انبثقت كإحدى المنابع المتفجرة عن الثورة الاتصالية الحديثة، دفقا هائلا من المعلومات التي تشكل معارف المستخدمين لها في جميع أنحاء العالم، بما تحتويه من مميزات جعلتها تتفوق على غيرها من الوسائل الاتصالية وفي فترة وجيزة من الزمن لتصبح وسيلة الاتصال الأسرع نموا في تاريخ البشرية.

هذه المميزات في بيئة الإنترنت انعكست على المواقع الإلكترونية التي كانت ولا زالت رافدا أساسيا لمستخدميها لضخامة المعلومات المهمة التي تتضمنها بأنواعها المختلفة، وملاحقتها للأحداث المتتابعة في جميع أنحاء العالم، لا سيما المناطق التي يظللها الصراع ومنها فلسطين التي تأثر أبنائها بهذا الفضاء الإلكتروني وغدت قضيتها مطروحة في صفحاته المختلفة لإظهارها للعالم. منذ أن حصلت فلسطين على مجال خاص بها على شبكة المعلومات العالمية "الإنترنت" في عام 2000م حيث ازداد عدد المواقع الإلكترونية [1]، التي كانت نافذة تواكب كل جديد في الساحة الفلسطينية التي كان لها خصوصية بوقوعها تحت الإحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي خلف تهديدا لحقوق الإنسان بكافة أشكالها، مما حذى بالمواقع الإلكترونية الفلسطينية ضمن هذا الفضاء للقيام بمسئوليتها وإرداف الطالبين بتغطيتها المختلفة لقضايا حقوق الإنسان، وأنواعها وأنماط انتهاكها، إلى جانب قضايا فلسطين الأخرى، مستخدمة في ذلك وسائطها المكتوبة والمسموعة والمرئية.

وتعد العلاقة بين حقوق الإنسان والإعلام علاقة وطيدة، ذلك أن كل النضالات المتعلقة بحقوق الإنسان ارتبطت ولا تزال ترتبط بالنضال من أجل حرية الكلمة والإعلام، وهو ما أكدته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان[2]، ويرتبط توفير الحماية لحقوق الإنسان وتعزيزها إلى حد كبير بمدى تدعيم تلك النظم لحرية الصحافة والإعلام، وضمان استقلاليتهما، باعتبارهما التجسيد الأبرز للحق في الرأي وحرية التعبير [3].

ولما كانت فلسطين تتعرض بشكل مستمر للإنتهاكات الإنسانية من الإحتلال الإسرائيلي زادت الحاجة للإستفادة من المواقع الإلكترونية في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وفضح الانتهاكات

---

(1) خلوف، استخدامات الصفوة الفلسطينية للصحافة الإلكترونية لمتابعة الأحداث الجارية والإشاعات المتحققة (ص 7).

(2) بن خرف، محاضرات في الحريات الإعلامية وحقوق الإنسان (ص 27).

(3) غربي، حقوق الإنسان بالمغرب العربي دراسة في الآليات والممارسات دراسة مقارنة (ص329).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بحقها، وإكساب الجماهير المختلفة للمعلومات عن ذلك، والاهتمام بخطاب الفئات المختلفة ومنهم طلاب الجامعات، الذين يلجؤون لمصادر المعلومات للتعرف على القضايا المختلفة وتفسير الغموض والنقص المعرفي لديهم حول ما يمس العديد من القضايا الهامة، وأبرزها ما يمس الشخص والمجتمع والحياة بأسرها كقضايا حقوق الإنسان[4].

ومن هنا سعت الدارسة لمعرفة "اعتماد طلبة جامعات قطاع غزة على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان"، وأي المواقع التي يفضلونها وأسباب التفضيل، والآثار المترتبة على هذا الاعتماد.

(4) مزاهرة، نظريات الاتصال (ص213).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـل الأول

الإجراءات المنهجية للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإجراءات المنهجية للدراسة

يعد هذا الفصل الأساس الذي يتحدد من خلاله مسار الدراسة، والإطار الذي يسير الباحث من خلاله للوصول إلى النتائج، ويتضمن أهم الدراسات السابقة التي تمس موضوع دراسة الباحث، وتلخيص مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، والإطار النظري الذي تقوم عليه الدراسة، ونوع الدراسة ومنهجها وأدواتها، ومجتمع الدراسة والعينة، وإجراءات الصدق والثبات، وتقسيم الدراسة على نحو عام.

أولاً: أهم الدراسات السابقة:

تنبع أهمية الدراسات السابقة في أنها تساعد الباحث في موضوع دراسته والإحاطة بجوانبه، وتحديد مشكلته البحثية التي يدرسها بدقة، وزيادة معرفته للأنماط البحثية والكم المعلوماتي المتوافر في اختصاص بحثه، وقد قام الباحث بالاطلاع على ما وقع تحت يديه من الدراسات المتعلقة بموضوع دراسته وقام بتقسيمها إلى محورين رئيسين:

المحور الأول: الدراسات التي تناولت نظرية الاعتماد والمواقع الإلكترونية.

المحور الثاني: الدراسات التي تناولت الإعلام وحقوق الإنسان.

المحور الأول: الدراسات التي تناولت نظرية الاعتماد والمواقع الإلكترونية:

1. دراسة بعنوان:"اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية الفلسطينية في تشكيل معارفهم نحو قضايا البيئة "(2015م).[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية الفلسطينية في تشكيل معارفهم نحو قضايا البيئة، ومعرفة مدى المتابعة لها، ومعرفة الأسباب المرتبطة بهذه المتابعة.

وتصنف هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي اعتمدت منهج المسح الإعلامي باستخدام أسلوب مسح الجمهور من خلال أداة صحيفة الاستقصاء وطبقت نظرية الاعتماد، وقد وزعت الصحيفة على 400 مفردة من عينة طبقية تم تناولها من طلاب وطالبات

(1) بريص، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية الفلسطينية في تشكيل معارفهم نحو قضايا البيئة دراسة ميدانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجامعات الكبرى الثلاث في محافظات غزة، الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر وجامعة الأقصى، خلال المدة الزمنية من 2015/5/1م حتى 2015/5/20م.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ- اعتمد المبحوثون بدرجة متوسطة على المواقع الإلكترونية في تشكيل معارفهم نحو قضايا البيئة بنسبة 41.2، بينما كان اعتمادهم عليها بدرجة منخفضة بنسبة 9.6%.

ب_ جاءت المواقع الإلكترونية في مقدمة الوسائل التي يعتمد المبحوثون عليها في تشكيل معارفهم نحو قضايا البيئة بنسبة 73.4%، تلاها شبكات التواصل الاجتماعي بنسبة 53.7%.

ج- اعتمد المبحوثون على المواقع الإلكترونية الإخبارية بشكل كبير في تشكيل معارفهم نحو قضايا البيئة، وقد بلغت نسبة التأثيرات الوجدانية الناتجة عن اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية الفلسطينية في تشكيل معارفهم نحو قضايا البيئة 25.2%، والتأثيرات المعرفية بنسبة 37.9%، ومن ثم التأثيرات السلوكية بنسبة 36.9%.

2. دراسة بعنوان: "اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين"(2015م).[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين، وأهم المواقع الإلكترونية التي يرتادونها في معرفة المعلومات حول القضية، وثقته الطلبة بما تتناوله حول القضية وأثر ذلك على المبحوثين.

وتصنف هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي اعتمدت منهج المسح الإعلامي باستخدام أسلوب مسح الجمهور من خلال أداة صحيفة الاستقصاء وطبقت نظرية الاعتماد، وقد وزعت الصحيفة على 400 مفردة من عينة طبقية تم تناولها من عينة طبقية تم تناولها من طلاب وطالبات الجامعات الكبرى الثلاث في محافظات غزة، الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر وجامعة الأقصى.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

(1) مرجان، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين دراسة ميدانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- أن المواقع الإلكترونية تتصدر المصادر في التعرف على هذه القضية بنسبة تقرب من ال 50% ثم تليها القنوات التلفازية ثم شبكات التواصل الاجتماعي ثم الكتب والمؤلفات.

ب- تفاوت اعتماد المبحوثين على المواقع الإلكترونية في التعرف على قضية اللاجئين من حيث الشدة، فجاءت النتائج كالآتي: (بدرجة متوسطة بنسبة 38.8%، وبدرجة عالية بنسبة 38.5%، وبدرجة عالية جداً بنسبة 14.5%، وبدرجة منخفضة بنسبة 5.3%، ثم اعتمادهم عليها بدرجة منخفضة جداً بنسبة 3%).

ج_ تبين أن أهم الموضوعات الخاصة بقضية اللاجئين الفلسطينيين التي يتابعها المبحوثون على المواقع الإلكترونية: تاريخ المدن والقرى التي تم تهجيرها بنسبة 21.7% وأشارت الدراسة إلى أن ثقة المبحوثين بدرجة متوسطة بتناول المواقع الإلكترونية لقضية اللاجئين الفلسطينيين بنسبة 46.3%، في حين كانت نسبة من يثقون بدرجة منخفضة جداً 2.3%.

3. دراسة بعنوان:"اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية".(2015م) [1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على المواقع الإلكتروني في اكتساب المعلومات عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، ومعرفة أهم المواقع التي اعتمدت عليها النخبة السياسية في المتابعة ومدى ثقتهم بما تنشره تلك المواقع.

وتصنف هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي اعتمدت منهج المسح الإعلامي باستخدام أسلوب مسح الجمهور من خلال أداة صحيفة الاستقصاء والمقابلة المقننة، وطبقت نظرية الاعتماد، وقد وزعت الاستبانة على 132 مفردة من عينة حصصية تم تناولها من النخبة السياسية الفلسطينية المتمثلة في (قادة فصائل، مسؤولون في الحكومة، محللوون سياسيون، أكاديميون، نواب المجلس التشريعي).

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ- الغالبية العظمى من النخبة السياسية الفلسطينية يتابعون المواقع الإلكترونية لاكتساب المعلومات عن المفاوضات بنسبة 93% بينما لا يتابع الباقون.

ب-جاءت المواقع الإلكترونية في مقدمة الوسائل الإعلامية التي تعتمد عليها النخبة في متابعة

(1) أبوقوطة، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية دراسة ميدانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المفاوضات بنسبة 31%.

ج_ أهم التأثيرات المعرفية الناتجة عن اعتماد النخبة على السياسية الفلسطينية هي التعرف على تطورات المفاوضات، وأهم التأثيرات الوجدانية القلق على القضية الفلسطينية، وأهم التأثيرات السلوكية هي الدعوة لتوحيد الصف وتبني رؤية المقاومة.

4. دراسة بعنوان:"اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م "دراسة ميدانية بالتطبيق في محافظات غزة".(2015م)[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي بوصفها مصدراً للمعلومات أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م، ومعرفة الأسباب المرتبطة بهذه المتابعة، والتعرف على درجة الفضول المعرفي والثقة بما يتابعون، وانعكاس ذلك على النخبة المتابعة أثرا.

وتصنف هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي اعتمدت منهج المسح الإعلامي باستخدام أسلوب مسح الجمهور من خلال أداة صحيفة الاستقصاء والمقابلة المقننة، وطبقت نظرية الاعتماد، وقد وزعت الصحيفة على 164 مفردة من عينة حصصية تم تناولها من النخبة السياسية الفلسطينية، قسمت كالآتي (مسئولو وقادة فصائل، محللون سياسيون، أكاديميون العلوم السياسية والصحافة والإعلام، نواب المجلس التشريعي السابقين والحاليين) خلال المدة من 2015/4/23م إلى 2015/6/10م.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ- تصدرت شبكات التواصل الاجتماعي المصادر التي اعتمد عليها المبحوثون في تلقي المعلومات تلى ذلك الإذاعات المحلية بوصفها مصدر للمعلومات.

ب- سبب اعتماد ما نسبته 76% من العينة المبحوثة على شبكات التواصل الاجتماعي هو الحصول على المعلومات والأخبار التي كانت السياسية والميدانية هي المسيطرة على الأخبار.

(1) بربخ، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م دراسة ميدانية بالتطبيق في محافظات غزة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج_ بلغت ثقة المبحوثين فيما تعرضه مواقع التواصل الاجتماعي من معلومات بدرجة متوسطة 47% من نسبة المبحوثين في حين بلغت نسبة شديدي الثقة بما تعرض 1% وبلغت التأثيرات الوجدانية للمبحوثين بما يتلقونه 85% والتأثيرات المعرفية 76 % والتأثيرات السلوكية 71%.

5. دراسة بعنوان:"اعتماد طلبة الجامعات الأردنية على المواقع الإلكترونية الإخبارية في التماس المعلومات نحو القضايا السياسية"(2015م).[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد طلبة الجامعات الأردنية على المواقع الإلكترونية الإخبارية في التماس المعلومات نحو القضايا السياسية، ومدى انعكاس هذه المتابعة على الوعي السياسي للمبحوث، ودوافع هذه المتابعة.

وتصنف هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي اعتمدت منهج المسح الإعلامي باستخدام أسلوب مسح الجمهور من خلال أداة صحيفة الاستقصاء وطبقت نظرية الاعتماد، وقد وزعت الصحيفة على 356 مفردة من عينة عمديه من مجتمع الدراسة المتمثل في طلاب وطالبات جامعة اليرموك وجامعة مؤتة والجامعة الأردنية.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ- أن الطلبة في الجامعات الثلاث يعتمدون بشكل أساسي على المواقع الإلكترونية في تشكيل وعيهم السياسي وذلك ينعكس على التفاعل النقاشي بين الطلبة داخل الجامعات.

ب-جاءت مشاركة الجامعات في المناسبات الوطنية والفاعليات السياسية في مقدمة ما يتابعه الطلبة في المواقع الإلكترونية بمتوسط حسابي بلغ 2.11، مما يبرز في تلك المواقع الإلكترونية.

ج- المواقع الإلكترونية لا تزيد دافعية الطلبة في الجامعات المبحوثة للانتماء للأحزاب السياسية، حيث بلغت نسبة اعتمادهم 23.0%.

6. دراسة بعنوان:"اعتماد الشباب الفلسطيني على الشبكات الاجتماعية وقت الأزمات".(2014م) [2]

---

(1) خليفة، اعتماد طلبة الجامعات الأردنية على المواقع الإلكترونية الإخبارية في التماس المعلومات نحو القضايا السياسية.

(2) برغوث، اعتماد الشباب الفلسطيني على الشبكات الاجتماعية وقت الأزمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد الشباب الفلسطيني على الشبكات الاجتماعية وقت الأزمات، وأسباب اعتماده عليها، وثقتهم بها.

وتصنف هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي اعتمدت منهج المسح الإعلامي باستخدام أسلوب مسح الجمهور من خلال أداة صحيفة الاستقصاء، وطبقت نظرية الاعتماد، وقد وزعت الصحيفة على 400 مفردة من عينة عمديه من مجتمع الدراسة الذي تمثل في جمهور الشباب من سن 19-35 سنة في محافظات قطاع غزة.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ- يعتمد 39.3% من المبحوثين على شبكات التواصل الاجتماعي بدرجة متوسطة، في حين يعتمد 30.3% بدرجة قوية، و19.3% بدرجة قوية جدا و6% بدرجة ضعيفة جداً، و5.3% بدرجة ضعيفة.

ب- جاءت شبكات التواصل الاجتماعي في مقدمة الوسائل التي يعتمد عليها المبحوثون لمعرفة الأخبار عند حدوث الأزمات بنسبة بلغت 78%، ثم جاءت الصحف الإلكترونية في المرتبة الثانية بنسبة 42%.

ج- أهم الأزمات التي اهتم المبحوثون بمتابعتها عبر شبكات التواصل الاجتماعي، كانت: أزمة الانقسام الفلسطيني بما نسبته 62.3%، ثم أزمة الحرب على غزة عام 2012م بما نسبته 24%.

7. دراسة بعنوان: "اعتماد الجمهور المصري على وسائل الإعلام التقليدية والحديثة كمصدر للمعلومات أثناء ثورة 25 يناير 2011م". (2012م)[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد الجمهور المصري على وسائل الإعلام التقليدية والحديثة بوصفها مصدراً للمعلومات أثناء ثورة 25 يناير 2011م، وحجم المتابعة لوسائل الإعلام التقليدية والعوامل التي تقف خلف هذه المتابعة.

وتصنف هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي اعتمدت منهج المسح الإعلامي باستخدام أسلوب مسح الجمهور من خلال أداة صحيفة الاستقصاء، وطبقت نظرية الاعتماد، وقد وزعت الصحيفة على 300 مفردة من مجتمع الدراسة المتمثل في الجمهور المصري

(1) رضوان، اعتماد الجمهور المصري على وسائل الإعلام التقليدية والحديثة كمصدر للمعلومات أثناء ثورة 25 يناير 2011م (ص ص 127-186).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتابع لأحداث الثورة ويستخدم الإنترنت، وذلك في المدة الزمنية من منتصف فبراير إلى نهاية مايو 2011م.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ- أظهرت الدراسة اعتماد المبحوثين على التلفاز كمرتبة أولى في متابعة أخبار الثورة، ولا سيما قناتي الجزيرة والعربية ثم الصحف المصرية.

ب- عبر المبحوثون عن قناعتهم بالدور الإيجابي الذي بذله الإعلام في زيادة اهتمام الجمهور المصري بثورته، وتغطية تفاصيل الثورة ورفع حجم الوعي لدى المهتمين بالثورة.

ج- أهم العوامل التي دفعت المبحوثين للاعتماد على وسائل الإعلام في المتابعة، السرعة في نقل الأحداث وتطوراتها ثم الوسائط ولا سيما المرئية منها.

7. دراسة بعنوان: "الفعالية السياسية على الإنترنت: مدخل الاعتماد على وسائل الإعلام".(2012م) [1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الاعتماد على شبكة الإنترنت على الفعالية السياسية، وتأثير الإعلام الجديد على الناس وثقتهم بالعملية السياسية وتفاعلهم معها.

وتصنف هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي اعتمدت منهج المسح الإعلامي باستخدام أسلوب مسح الجمهور من خلال أداة المقابلة عبر الهاتف، وطبقت نظرية الاعتماد، وقد استعانت الدراسة بالمسح الذي أجراه أحد المراكز الأمريكية مطلع 2010م، فتم الاتصال عشوائيا على العينة المختارة من الأرقام الأرضية، بنسب متساوية بين الولايات الأمريكية، بواقع 50 مفردة لكل ولاية، فبلغ عدد المبحوثين 1926 مبحوثاً.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ- عدم ثقة المبحوثين بوسائل الإعلام، مما انعكس على تفاعلهم السياسي، الذي بينت الدراسة أن المصداقية الإعلامية هي التي تزيده أو تنقصه.

ب- هناك علاقة ارتباطية موجبة بين كل من الاعتماد على الإنترنت والتوجهات السياسية التي يتبناها المبحوثون.

---

(1) Katherine and Rokeach, Political Efficacy On The Internet: A Media System Dependency Approach.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج_ أن الإنترنت يزيد العلاقة بين المبحوثين الذين لهم أيديولوجية فكرية واحدة أو مسار سياسي موحد.

8. **دراسة بعنوان:"اعتماد الشباب الجامعي على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" أثناء انتخابات الرئاسة المصرية"(2012م) [1]**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد الشباب الجامعي على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك في أثناء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المصرية مايو/يونيه2012م، والعوامل التي أثرت على الاعتماد، والفائدة التي يتحصل عليها المبحوث من موقع الفيسبوك.

وتصنف هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي اعتمدت منهج المسح الإعلامي باستخدام أسلوب مسح الجمهور من خلال أداة صحيفة الاستقصاء، وطبقت نظرية الاعتماد، وقد وزعت الصحيفة على 200 طالب وطالبة من مجتمع الدراسة المتمثل في الشباب الجامعي المصري المستخدم للفيسبوك.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ- أن موقع"الفيسبوك" قد احتل المرتبة الثانية في تلقي المبحوثين للأخبار حول الانتخابات، في حين تصدر التلفاز المرتبة الأولى.

ب-زيادة تصفح المبحوثين ل"الفيسبوك" في تسارع الانتخابات، حيث يقضي 40% من المبحوثين ربع يومهم اليومي على هذا الموقع.

ج – ما يزيد عن 50% من المبحوثين يلجؤون "للفيسبوك" كمصدر ثانوي لتلقي الأخبار والمعلومات.

9. **دراسة بعنوان:"مدى اعتماد الشباب المصري على شبكة الإنترنت في متابعة القضايا العربية مع التطبيق على القضية الفلسطينية" (2010م) [2].**

---

(1) محمدي، اعتماد الشباب الجامعي على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك أثناء انتخابات الرئاسة المصرية (ص ص 119-196).

(2) محمود، مدي اعتماد الشباب المصري على شبكة الإنترنت في متابعة القضايا العربية مع التطبيق على القضية الفلسطينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد الشباب المصري على شبكة الإنترنت في متابعة القضايا العربية وتخصيصا فلسطين، والتأثير الناجم عن هذا الاعتماد، ونوعية المواقع التي يتابعونها في معرفة القضايا، وأسباب اختيارهم لها.

وتصنف هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي اعتمدت منهج المسح الإعلامي باستخدام أسلوب مسح الجمهور من خلال أداة صحيفة الاستقصاء الإلكترونية، وطبقت نظرية الاعتماد، وقد وزعت الصحيفة على عينة عمدية قوامها 315 مبحوثا من الشباب المصري المهتم باستخدام الإنترنت.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ- أشارت النتائج أن نحو 54.5% من الشباب المصري يستخدمون الإنترنت في متابعة القضايا العربية على نحوٍ دائم، و31.8% منهم أحيانا، 13.7% لا يستخدمون الإنترنت مطلقا في متابعة القضايا العربية.

ب- أثبتت الدراسة أن استخدام الشباب المصري لشبكة الإنترنت في متابعة القضايا العربية كان بدرجة متوسطة بما نسبته 67.6%

ج- أظهرت النتائج أن المعرفة بالقضية الفلسطينية لدى الشباب المصري المعتمد على الإنترنت في متابعة القضايا العربية، هي معرفة متوسطة في مجملها بنسبة 49%.

10.دراسة بعنوان:"حكاية أزمتين من الأعاصير ومدى الاعتماد على وسائل الاتصال والإعلام لتوقع سلوك الإخلاء في جنوبي شرق لوزيانا لإعصاري كاترينا وغوستافيو" (2009م) [1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الاعتماد على وسائل الإعلام في أوقات الأزمات التي تؤدي إلى حدوث خلل اجتماعي على الاتصال الشخصي، والخصائص الفردية المؤثرة في هذا الاعتماد على وسائل الإعلام، والآثار التي أحدثها الاعتماد عليها في "إعصار كاترينا وجوستاف".

وتصنف هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي اعتمدت منهج المسح الإعلامي باستخدام أسلوب مسح الجمهور باستخدام أداة صحيفة الإستقصاء، وطبقت نظرية الاعتماد،

(1) Gordo, Tale Of Tow Hurricanes Crisis Communication And Media Dependency As A Predictor Of Evacuation Behavior In Southeast Louisiana For Hurricanes Katrina And Gustavo.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث تم جمع البيانات من عينة الدراسة التي تمثلت في 348 مفردة من سكان المناطق القريبين من منطقة الإعصار.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ- لا توجد علاقة بين اعتماد المبحوثين على وسائل الإعلام والتأثر السلوكي نتيجة هذا الاعتماد.

ب- توجد علاقة معنوية بين اعتماد المبحوثين على وسائل الإعلام وحدوث التأثر السلوكي.

ج- كان أبرز اهتمام المبحوثين بين الأفعال السلوكية خلال الأزمات هو إخلاء الأماكن المتضررة، وقد كان إعصار جوستاف أشد خطرا من كاترينا.

11.دراسة بعنوان:" الاعتماد على وسائل الإعلام خلال الهجمات الزراعية الإرهابية المحتملة على الغذاء الأمريكي ونظام الألياف".(2009م)[1]

هدفت الدراسة لمعرفة مدى اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام بناء على عوامل التهديدات الإرهابية المحتملة للغذاء الأمريكي ونظام الألياف، ومدى معرفتهم الزراعية.

وتصنف هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي اعتمدت منهج المسح الإعلامي باستخدام أسلوب مسح الجمهور من خلال أداة صحيفة الإستقصاء، واقتصرت الدراسة على عينة من طلاب ولاية أوكلاهوما السابقين، والذين لديهم عناوين بريد الكتروني نشيط خلال فصل الربيع من عام 2009م، وتم جمع البيانات من خلال إرسال صحيفة الإستقصاء الإلكترونية لعينة المبحوثين ممن لديهم بريد إلكتروني وهي 7.902 شخص على نحوٍ عشوائي، وتم جمع البيانات بدءاً من 14 إبريل 2009م و انتهاءً ب 5 مايو 2009م.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ_ 67.3% من الطلاب موظفين، 92.8 % من البيض، 96.9% يحملون درجة البكالوريوس، الأغلبية 57.2% من المبحوثين من الذكور بمتوسط عمري 48 سنة.

ب_ درجة التهديد ذات دالة احصائية حول الاعتماد على وسائل الإعلام، والاعتماد على الفهم.

(1) Tanner, Media dependency during a potential agricultural terrorist attack on the U.S. food and fiber system.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج_ درجة الفهم العام للغذاء ونظام الألياف ليست ذات دلالة إحصائية بالنسبة للاعتماد على وسائل الإعلام.

12.دراسة بعنوان:"الترابط عبر الإنترنت وأصوله الاجتماعية: مدخل البيئي للاتصال الإعلامي وعدم المساواة الاجتماعية".(2003)[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على الاعتماد على الإنترنت وأصوله الاجتماعية بوصفه مدخلاً بيئياً لوسائط الاتصال والبون الاجتماعي، وتناولت الدراسة تطور نظرية الاعتماد على النظام الإعلامي في إطار نظرية البنية التحتية الاتصالية خلال ثلاثة عقود من منتصف السبعينيات إلى نهاية التسعينات.

وتصنف هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي اعتمدت منهج المسح الإعلامي باستخدام أسلوب مسح الجمهور من خلال أداة المقابلة عبر الهاتف لعينة عشوائية تعدادها 585 مفردة، وطبقت نظرية الاعتماد.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ- العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية لها تأثير واضح على الاعتماد على الإنترنت، فمستوى الدخل والجنس والعمر، والوسط البيئي التكنولوجي، عوامل لها تأثيرها في ذلك.

ب- هناك تفاوت لدى مستخدمي الإنترنت بعد توفره يؤثر فيه العامل الاجتماعي من مرتبة إدراج الإنترنت في الحياة اليومية وطرق استخدامه.

ج- إن استخدام الإنترنت فقط لا يمكنه القضاء على أوجه التفاوت الاجتماعي، لذلك يجب تحسين قدرة الأفراد على استخدام الإنترنت لغرض الحصول على قيم ذات مغزى قد تساعدهم على تعزيز الإحساس بالرفاهية.

المحور الثاني: الدراسات التي تناولت الإعلام وحقوق الإنسان:

13.دراسة بعنوان:"صورة منظمات حقوق الإنسان في الصحافة الفلسطينية "دراسة تحليلية وميدانية".(2014)[2]

---

(1) Joo and Janice, Internet Connectedness and its Social Origins: An Ecological Approach to Communication Media and Social Inequality.

(2) الحمايدة، صورة منظمات حقوق الإنسان في الصحافة الفلسطينية دراسة تحليلية وميدانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت الدراسة إلى التعرف على صورة منظمات حقوق الإنسان في الصحافة الفلسطينية خلال عام 2012م بكماله، وذلك بإجراء دراسة تحليلية للمحتوى والشكل الذي قدمت بواسطته منظمات حقوق الإنسان في صحيفتي (فلسطين والحياة الجديدة)، ثم التعرف على هذه الصورة في ذهن النخبة الأكاديمية والإعلامية والسياسية.

وتصنف هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي اعتمدت منهج المسح الإعلامي المسح الإعلامي والعلاقات التبادلية، وفي إطار الأول استخدم أسلوبي تحليل المضمون ومسح الجمهور، وفي إطار الثاني استخدم أسلوبي المقارنة المنهجية والعلاقات الارتباطية وقد تم جمع البيانات من خلال أداتي :صحيفة تحليل المضمون وصحيفة الاستقصاء التي طبقت على 120 مفردة قوام العينة من المجتمع المتمثل في (النخب الأكاديمية والإعلامية والسياسية).

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ_ أن صحف الدراسة أولت أهمية واضحة لقضايا المنضمات الحقوقية الخاصة بالأسرى، على باقي القضايا، وقد رسمت الصحف صورة إيجابية نسبية لهذه المنظمات، وتبين أن الدور الأبرز الذي يظهر في صحف الدراسة هو(رصد انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بما يزيد عن 50%).

ب_ بينت الدراسة أن الصحف تتعامل بانتقائها في تغطيتها لتقارير حقوق الإنسان، فصحيفة فلسطين تركز على انتهاكات حكومة رام الله في حين تركز صحيفة الحياة على انتهاكات حكومة غزة.

ج- أظهرت الدراسة أن انطباع النخبة عن صورة منظمات حقوق الإنسان مختلف، بحث عبر 55 % ب"محايدا" فيما عبر 24% بالسلبية و29% بالإيجابية.

14. دراسة بعنوان:"الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية".(2014)[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية وسمات محتوى وشكل قضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية و ملامح هذا الخطاب وقواه الفاعلة وأطره المرجعية ومسارات البرهنة والوقوف على الاتفاق والاختلاف بين صحيفتي (فلسطين والحياة الجديدة).

(1) حسونة، الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية دراسة تحليلية مقارنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتصنف هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي اعتمدت على عدة مناهج هي: منهج المسح وفي إطاره استخدمه أسلوب تحليل المضمون، ومنهج دراسات العلاقات المتبادلة، وفي إطارة استخدمت أسلوب المقارنة المنهجية، ومنهج تحليل الخطاب، وتم جمع البيانات من خلال أداتي صحيفة تحليل الخطاب و صحيفة تحليل المضمون، فيما اعتمدت على نظريتي الأجندة والإطار الإعلامي وأداتي تحليل الخطاب وتحليل المضمون، واختارت الباحثة العينة العشوائية المنتظمة "الأسبوع الصناعي"خلال عام 2012م بكماله.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ_ احتلال الحقوق المدنية المرتبة الأولى في صحيفتي الدراسة، تلتها الحقوق السياسية، وقد تفوقت صحيفة فلسطين على صحيفة الحياة في درجة الاهتمام بالحقوق المدنية بما نسبته 85.1% مقابل 71.1%، في حين تفوقت الحياة الجديدة على فلسطين في الاهتمام بالحقوق السياسية بما نسبته 28.1% مقابل 14.9%.

ب_ حصلت "أطروحة إضراب الأسرى" على النسبة الأعلى بين أطروحات حقوق الإنسان المدنية والسياسية في صحيفتي الدراسة بفارق بينهما، حيث جاءت في صحيفة فلسطين بنسبة 17.4%، وفي صحيفة الحياة الجديدة 12.9%.

ج–كانت "المرجعية القانونية" و"المرجعية التاريخية" أكثر المرجعيات التي استند إليها منتجو الخطاب في صحيفة فلسطين، بينما كان هنالك غياب تام "للمرجعية القانونية" في صحيفة الحياة وحل مكانها "المرجعية السياسية والأمنية".

15. دراسة بعنوان: "دور المواقع الإلكترونية الفلسطينية في نشر ثقافة حقوق الإنسان".(2010)[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المواقع الإلكترونية الفلسطينية في نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بأهميتها، وكيفية معالجة المواقع الإخبارية والحقوقية الفلسطينية لقضايا حقوق الإنسان وأليه إبرازها، من خلال التطبيق على عدد من المواقع الإخبارية والحقوقية الفلسطينة.

وتصنف هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي اعتمدت على منهج المسح الإعلامي باستخدام أسلوب تحليل المضمون من خلال أداة صحيفة تحليل المضمون، وطبقت نظرية

(1) القرا، دور المواقع الإلكترونية الفلسطينية في نشر ثقافة حقوق الإنسان دراسة تحليلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغرس الثقافي، واستهدفت الدراسة عينة من المواقع الفلسطينية الإخبارية والحقوقية وهي (وكالة معا، المركز الفلسطيني للإعلام، موقع فلسطين برس، وموقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، موقع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، موقع مركز الميزان لحقوق الإنسان).

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ_المواد الحقوقية التي تضمنت معالجة إعلامية لقضايا حقوق الإنسان كانت نسبة متدنية مقارنة بأهمية القضية، حيث لم تتجاوز 16%.

ب_ أن الحقوق السياسة والمدنية كانت الأكثر اهتماما في معالجة المواقع الإخبارية لقضايا حقوق الإنسان، وكانت قضية متابعة انتهاكات الاحتلال لحقوق الإنسان أبرز قضايا متابعة المبحوثين للمواقع الإلكترونية بما نسبته 78.6%.

ج_هناك ضعف في تناول الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وبرز الخبر على رأس الفنون الصحفية في تناول قضايا حقوق الإنسان في المواقع بما نسبته 45.2%.

16. دراسة بعنوان:"دور الصحافة المصرية في تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو قضايا حقوق الإنسان".(2010) [1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الصحافة المصرية في تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو قضايا حقوق الإنسان، حيث ركز الباحث على مجموعة من الحقوق السياسية والمدنية، وتطرق الباحث لدرجات اهتمام الصحف القومية والحزبية والخاصة بكل حق من الحقوق السياسة والمدنية، وأسباب تركيز الصحف على نشر قضايا حقوق الإنسان ومعايير ذلك.

وتصنف هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي اعتمدت على منهج المسح الإعلامي باستخدام أسلوب مسح الجمهور من خلال أداة صحيفة الاستقصاء وتوزيعها على عينة من طلاب سنة نهائية في بعض جامعات مصر، واستخدم الباحث نظرية التهيئة المعرفية.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ_حقوق الإنسان السياسية كانت محور اهتمام الصحف المصرية الحزبية ثم الخاصة ثم القومية.

---

(1) جابر، دور الصحافة المصرية في تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو قضايا حقوق الإنسان دراسة ميدانية (ص ص 127-182).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب_أشار 52% من المبحوثين أن الصحف المصرية ساهمت في تشكيل اتجاهاتهم تجاه قضايا حقوق الإنسان السياسية بينما بين 43 % أنها ساهمت في تشكيل أرائهم تجاه قضايا حقوق الإنسان المدنية.

ب_أشارت الدراسة أن الصحف المصرية استطاعت أن تشكل نوعية الاتجاهات لدى الشباب الجامعي، فقد أشار 44.2% من الطلاب أن اتجاهاتهم كانت سلبية نحو حقوق الإنسان السياسية، بينما أشار 39% م الطلاب أن اتجاهاتهم كانت محايدة، وأشار 16% أن اتجاهاتهم كانت ايجابية، في حين عبر 46% من الطلاب أن اتجاهاتهم نحو الحقوق المدنية كانت سلبية، و 32.5% كانت محايدة، و 20.4% كانت ايجابية.

17.دراسة بعنوان:"دور الإذاعات الفلسطينية الحكومية والخاصة في نشر ثقافة حقوق الإنسان" (2006) [1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإذاعات الفلسطينية الحكومية والخاصة في نشر ثقافة حقوق الإنسان، ومدى تناول الإذاعات الفلسطينية لقضايا حقوق الإنسان التي تمس المواطن الفلسطيني من خلال التطبيق على إذاعة"فلسطين" بوصفها إذاعة رسمية و"الشباب" بوصفها إذاعة خاصة حيث تم عمل دراسة مسحية لبرامج المعروضة في الإذاعتين.

وتصنف هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي اعتمدت على منهج المسح الإعلامي باستخدام أسلوب تحليل المضمون من خلال أداة صحيفة تحليل المضمون التي طبقت على جميع برامج حقوق الإنسان لإذاعتي صوت فلسطين الرسمية وإذاعة صوت الشباب الخاصة

خلال فترة الدراسة وهى من 2006/2/1 حتى 2006/7/31.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ_ احتل الحوار المرتبة الأولى لعرض قضايا حقوق الإنسان في الإذاعتين موضع الدراسة ثم المناقشات ثم التحقيق.

ب_جاء في المرتبة الأولى التركيز على عرض القضية كخبر، ثم تحليل القضية وملابساتها.

ج_ أغلب القضايا التي تناولتها الدراسة تمس الحاجات الأساسية للمواطنين والتي نتجت عن الاحتلال على نحو مباشر.

---

(1) خضير، دور الإذاعات الفلسطينية الحكومية والخاصة في نشر ثقافة حقوق الإنسان دراسة تحليلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

18.دراسة بعنوان:" هامشية خطاب حقوق الإنسان في الصحف العربية المحلية".(2012) [1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية تعامل الصحافة العربية الأسبوعية مع قضايا حقوق الإنسان، ونوعية الحقوق المطروحة في الخطاب الإعلامي، وارتباطه بالبيئة السياسية والاجتماعية المحيطة به.

وتصنف هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي اعتمدت على منهج المسح الإعلامي باستخدام أسلوب تحليل المضمون من خلال أداة صحيفة تحليل المضمون للصحف عينة الدراسة "الصنارة" "كل العرب" "بانوراما" "حديث الناس" (من المدة 4آذار 2011م إلى 8 تموز 2011م).

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ_لا يوجد سياسة عامة لدى الصحف المبحوثة لتوعية الجمهور بحقوق الإنسان ومبادئها مع الأحداث الجارية.

ب_سيطرت الطريقة الخبرية على المواد المتناولة لحقوق الإنسان كأحداث جارية، وكانت أبرز القضايا التي تتناولها أخبار عينة الدراسة شأن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بما نسبته 84%.

ج_أغلبية الأخبار المتناولة لحقوق الإنسان تتناول حقا واحدا منها دون الإشارة على ارتباط هذا الحق بمنظومة شاملة من القوانين، وقد حظي الحق في التعبير عن الرأي على أعلى نسبة من حقوق الإنسان في أخبار عينة الدراسة بنسبة 14%.

19.دراسة بعنوان: "تأثير التغطية الإعلامية الغربية لحقوق الإنسان على إيضاح المفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان".(2007) [2]

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير تغطية وسائل الإعلام في الدول الشمالية للأحداث والانتهاكات المختلفة على إيضاح مفاهيم حقوق الإنسان، ومدى تأثير المنظمات غير الحكومية في العالم على ذلك.

(1) Jamal and Bsoul, the marginality to of Human Rights Discourse in local Arabic Newspapers.

(2) Ramos, Shaping the Northern Media's Human Rights.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتصنف هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي اعتمدت على منهج المسح الإعلامي باستخدام أسلوب تحليل المضمون من خلال أداة صحيفة تحليل المضمون لتقارير حقوق الإنسان في صحيفتي(Newsweek) و(Economist) منذ 1986م_2000م.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ_ أن الصحيفتين قامتا بتغطية انتهاكات حقوق الإنسان عدة مرات عند حدوثها في دول ذات معدلات عالية في القمع السياسي.

ب_ بينت الدراسة أن هناك تباين بين الدول النامية والدول المتقدمة في حجم انتهاكات حقوق الإنسان وطبيعة تناول الصحيفتين لهذه الانتهاكات، حيث تزداد الانتهاكات في النامية.

ج_ المواد الصحفية لمنظمة العفو الدولية لها تأثير محدود على تهيئة وسائل الإعلام نحو قضايا حقوق الإنسان عندما يحدث الانتهاك في دول ذات اهتمام إعلامي.

20.دراسة بعنوان:"تغطية انتهاكات حقوق الإنسان في صحيفة النيويورك تايمز".(2006)[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على حجم التغطية الصحفية لصحيفة "نيويورك تايمز" لانتهاكات حقوق الإنسان، منطلقة من مقارنتها Political Terror Scores وهو مقياس يبين الدول التي يزيد فيها الإرهاب السياسي ومعدلاته.

وتصنف هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي اعتمدت على منهج المسح الإعلامي ومنهج العلاقات المتبادلة وفي المنهج الأول استخدم أسلوب تحليل المضمون وفي الثاني أسلوب المقارنة المنهجية، وتم جمع البيانات من خلال أداة صحيفة تحليل المضمون، لعينة الدراسة من القصص الإخبارية في الدول ذات المعدلات العالية لانتهاكات حقوق الإنسان خلال عام (2005م) ومقارنة النتائج مع دراسات سابقة عن الموضوع ذاته.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ_ قراء صحيفة النيورك تايمز يتباينون في تصوراتهم عن حقوق الإنسان ولا يتلقون من الصحيفة تصورا دقيقا عن انتهاكات حقوق الإنسان في العالم.

(1) Stephenm, American Print Media Coverage of Human Rights Violations.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب_ تغطي الصحيفة انتهاكات حقوق الإنسان في بعض الدول التي تعتبر من الدول ذات المعدلات المنخفضة للإرهاب السياسي.

ج_ تتوقف الصحيفة عن تغطية انتهاكات حقوق الإنسان في بعض الدول ذات المعدلات العالية في الإرهاب السياسي.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من خلال مراجعة الدراسات السابقة مجموعة من السمات العامة:

1- إن جميع الدراسات السابقة تقع ضمن البحوث الوصفية، واستخدمت منهج المسح الإعلامي وفي الكثير منها استخدم أسلوب مسح الجمهور الإعلامي، وهذا يتفق مع هذه الدراسة.

2- معظم الدراسات السابقة استخدمت استمارة الاستقصاء فقط كدراستنا هذه، واستخدم بعضها صحيفتي الاستقصاء وتحليل المضمون أو المقابلة المقننة، كدراسة(الحمايدة 2014م) التي استخدمت أداتين لطبيعتها، ودراسة (حسونة 2014م) التي اعتمدت استمارتي تحليل المضمون والخطاب، بينما تعتمد هذه الدراسة على أداة واحدة لاختلاف زاوية تناولها.

3- استخدمت العديد من الدراسات نظرية الاعتماد التي تناسب الدراسات التي بحثوا فيها، مثل دراسة (مرجان 2015م)، (وبريص 2015م)، و(أبوقوطة 2015م)، و (برغوث 2014م)، وغيرها بما يتناسب مع هذه الدراسة ويتطابق معها، في حين اعتمدت بعض الدراسات على تطبيق نظريات أخرى كدراسة (حسونة 2014م) التي استخدمت نظريتي الأجندة والإطار الإعلامي، و(القرا 2010م) التي استخدمت نظرية الغرس الثقافي، و(جابر2010م) التي استخدمت نظرية التهيئة المعرفية.

4- تركزت معظم الدراسات السابقة إما على صورة المؤسسات الحقوقية أو مضمون ما تنشره المواقع والصحف والإذاعات وتحليل ذلك "كتحليل مضمون" دون أن تنفرد دراسة بالتعرف على اعتماد طلبة جامعات محافظات غزة على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان" بناء على نظرية الاعتماد حسب علم الباحث، وهذا يجعل أهمية لهذه الدراسة في اختلافها في زاوية تناولها للدراسات السابقة.

5- بينت عدد من الدراسات أن الإنترنت والمواقع الإلكترونية لها حضور على نحو بين لدى المتابعين، مما يحتم دراسة مدى اعتماد المستهدفين ضمن الدراسة عليها في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- هنالك دراستان ل (مرجان 2015م)، و(بريص 2015م) استهدفتا الجمهور ذاته، واستخدمتا المنهج ذاته والنظرية غير أن موضوع الدراسة مختلف تماما.

الاستفادة من الدراسات السابقة:

1- التعرف على موضوع الدراسة على نحو أدق وأوسع لزيادة قدرة الباحث على الإحاطة بمشكلته وتغطية النقص في الدراسة لإتمام جوانبها.

2. التعرف على نظرية الاعتماد على نحو أشمل، وغيرها من النظريات المستخدمة في الدراسات والتي تتعلق بالمواقع الإلكترونية والجمهور.

3. التعرف على المنهج الأنسب لدراسة الباحث والعينة والأداة الأفضل للتطبيق.

4. وضع أهداف الدراسة بدقة وتحديدها ووضع الفروض العلمية لتحقيقها.

5. تحفيز الباحث على نحو أكبر نحو موضوع دراسته وأهميته، وزيادة إحساسه بمشكلة الدراسة وقدرته على صياغتها صياغة علمية تامة.

6. زيادة المعرفة لدى الباحث من خلال الاطلاع على الإطار المعرفي للدراسات السابقة وطريقة كتابته والمصادر العلمية التي رجعت إليها الدراسات للحصول عليها والاستفادة منها.

7. اختصار تجربة الآخرين البحثية، والتراكم المعرفي من خلال الاستفادة من نهاية ما توصلوا له في دراساتهم، لتقوية انطلاقة دراسة الباحث في هذا الموضوع.

8. المقارنة والمقابلة بين هذه الدراسة والدراسات السابقة من خلال النتائج التي توصلت لها كل دراسة في بابها، مما يبين جوانب التشابه والاختلاف.

ثانياً: الاستدلال على المشكلة:

من خلال متابعة الباحث للمواقع الإلكترونية، وبعض النقاشات التي اطلع عليها حول قضية حقوق الإنسان، لاحظ الباحث أهمية دراسة هذه القضية، ومعرفة مدى اعتماد طلبة الجامعات على المواقع الإلكترونية لاكتساب المعلومات عنها، حيث أجرى الباحث دراسة استكشافية على عينة من طلبة الجامعات الفلسطينية الرئيسة في محافظات غزة، وتناولت الدراسة 30 مبحوثاً من خلال عينة حصصية لطلبة الجامعات الثلاث موزعين كالآتي: 10 مبحوثين من جامعة الأزهر، و10 مبحوثين من جامعة الأقصى، و10 مبحوثين من الجامعة الإسلامية في المدة الزمنية الأقرب للدراسة من 2016/2/15م إلى 2016/2/17م، وقد تم توزيع الاستبانات بشكل عشوائي، وقد توصل الباحث للنتائج الآتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- أبرزت النتائج أن ما نسبته 97 % من عينة الدراسة يتابعون المواقع الإلكترونية، وما نسبته 65% من المتابعين لها يتابعون المواقع الإلكترونية الإخبارية، و35ما نسبته% يتابعون المواقع المختصة بالنشر عن حقوق الإنسان.

2- جاء المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على رأس المواقع المتخصصة التي يتابعها المبحوثون لاكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان بما نسبته 19.8% يليه موقع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان 15.2% ثم مركز الضمير بنسبة 13.7% ثم باقي المواقع الإلكترونية المتخصصة.

3- جاءت الفوائد التي يتحصل عليها المتابعون للمواقع الإلكترونية من تناولها لقضايا حقوق الإنسان على النحو الآتي: التعرف على انتهاكات الاحتلال بنسبة 47.6% ثم التعرف على الانتهاكات من الحكومتين في غزة والضفة 32.2% ثم الحصول على التقارير والمعلومات عن القضايا المختلفة لحقوق الإنسان بنسبة 17.1 % ثم باقي الفوائد.

4- تبين أن مستوى معرفة المبحوثين بحقوق الإنسان متوسطة حيث توزعت النسب كالآتي:25.2%عالية المعرفة و 68.7% متوسط المعرفة و 6.1 % ضعيف المعرفة.

5- تفوقت التأثيرات الوجدانية على المعرفية والسلوكية، وكان التأثير الوجداني الأبرز زيادة الشعور بمن تنتهك حقوقهم بنسبة71.1 % في حين كان التأثير المعرفي الأبرز زيادة التعرف على جرائم الاحتلال بنسبة69.6%، وجاء التأثير السلوكي الأبرز المشاركة في الأنشطة المنددة بانتهاكات الاحتلال بنسبة 40.8% من عينة المبحوثين.

6- 56.2% من عينة الدراسة أكدوا أن نشر انتهاكات الاحتلال لحقوق الإنسان يسهم في الحد منها.

7- أبرزت الدراسة أن من أبرز المشكلات التي تعانيها المواقع الفلسطينية الإلكترونية ضعف الموضوعية والثقة بنسبة 29.9%، ثم عرض مواضيع حقوق الإنسان كأخبار دون ربطها بتكيفها القانوني بنسبة 21.2%، ثم باقي الإشكالات.

8- كانت أهم مقترحات المبحوثين لتطوير المواقع الفلسطينية الإلكترونية في تناولها لحقوق الإنسان الاهتمام بالدقة والموضوعية بنسبة 34.6%، وعرض قضية حقوق الإنسان وربطها مع التكييف القانوني بنسبة 27.3%، ثم تتابعت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقترحات الأخرى.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

بعد نتائج الدراسة الاستكشافية واطِّلاع الباحث المستمر على المواقع الفلسطينية الإلكترونية تتحدد مشكلة الدراسة في التعرف على مدى اعتماد طلبة الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان، ومعرفة التأثيرات المعرفية والوجدانية والسلوكية لهذا الاعتماد عليها.

رابعاً: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في الآتي:

1- أهمية المواقع الإلكترونية وما ينتج عن الاعتماد عليها لدى طلاب الجامعات في المجتمع الفلسطيني.

2- موقع قضية حقوق الإنسان وما تمثله في واقع الشعب الفلسطيني الذي يمر بظروف سيئة في مناحي الحياة كافة نتجت عن الاحتلال.

3- محدودية الدراسات التي تناولت حقوق الإنسان والإعلام الفلسطيني على نحو عام ومتابعة الجمهور الفلسطيني له على نحو خاص.

4- إرفاد المكتبة الفلسطينية بدراسة متخصصة جديدة تتناول زاوية جديدة تكمل بقية الجوانب التي تم من خلالها تناول حقوق الإنسان والإعلام الفلسطيني.

5- الاستفادة من الدراسة في المساهمة في تطوير السياسية الإعلامية للمواقع الفلسطينية الإلكترونية في تناولها لحقوق الإنسان.

خامساً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدارسة إلى التعرف على مدى اعتماد طلبة الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان، ويتفرع عن هذا الهدف الرئيس عدة أهداف هي:

1- التعرف على مدى متابعة طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الفلسطينية الإلكترونية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- التعرف على مدى اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان.

3- الوقوف على الأسباب المرتبطة باعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الفلسطينية الإلكترونية.

4- التعرف على حجم الثقة لدى الطلبة بالمعلومات التي يطلعون عليها من خلال هذه المواقع.

5- التعرف أكثر المواقع الفلسطينية الإلكترونية التي يعتمد عليها المبحوثون في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان.

6- التعرف على أهم قضايا حقوق الإنسان متابعة في إطار تلبيتها لحاجات المبحوثين.

7- التعرف على حجم التأثير المعرفي والوجداني والسلوكي المترتب لدى عينة الدراسة من جرّاء اعتمادها على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان.

8- التعرف على المشكلات والعقبات التي تعانيها المواقع في تقديمها للمعلومات عن حقوق الإنسان من وجهة نظر المبحوثون.

9- التعرف على المقترحات المقدمة للمواقع الإلكترونية لتحسين تقديمها لمعلومات حقوق الإنسان من وجهة نظر المبحوثين.

سادساً: تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيس وهو:

ما مدى اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس عددٌ من التساؤلات الفرعية الأخرى التي تحاول الدراسة الإجابة عنها وهي:

1- ما مدى متابعة المبحوثون للمواقع الإلكترونية الفلسطينية؟

2- ما المصادر التي يعتمد عليها المبحوثون في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان؟

3- ما مدى اعتماد المبحوثون على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن حقوق الإنسان؟

4- ما أسباب اعتماد المبحوثون على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان؟

5- ما هي المواقع الفلسطينية الإلكترونية التي يفضلها المبحوثون في استقائهم للمعلومات عن حقوق الإنسان؟

6- ما هي أهم قضايا حقوق الإنسان متابعة من المبحوثين في إطار تلبيتها لحاجاتهم؟

7- ما هي أشكال المواد الإعلامية الخاصة بقضايا حقوق الإنسان التي يفضل المبحوثون متابعتها على المواقع الفلسطينية الإلكترونية.

8- ما مدى ثقة المبحوثين في المعلومات التي تقدمها المواقع الفلسطينية الإلكترونية عن حقوق الإنسان؟

9- ما التأثيرات المعرفية والوجدانية والسلوكية المتحققة لدى المبحوثين من متابعتهم للمعلومات عن حقوق الإنسان على المواقع الفلسطينية الإلكترونية؟

10- ما هي المشكلات التي تعانيها المواقع الفلسطينية الإلكترونية في تقديمها المعلومات عن حقوق الإنسان من وجهة نظر المبحوثين؟

11- ما المقترحات المقدمة للمواقع الفلسطينية الإلكترونية لتحسين أدائها في تناول قضايا حقوق الإنسان، من وجهة نظر عينة المبحوثين.

سابعاً: فروض الدراسة:

1- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين درجة اعتماد المبحوثين على المواقع الفلسطينية الإلكترونية ودرجة ثقتهم بما تقدمه من معلومات عن حقوق الإنسان.

2- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين درجة اعتماد المبحوثين على المواقع الفلسطينية الإلكترونية ودرجة إشباع هذه المواقع لفضولهم المعرفي عن حقوق الإنسان.

3- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين درجة ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معلومات حول قضية حقوق الإنسان و

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومستوى إشباع هذه المواقع لفضولهم المعرفي حول هذه القضية.

4- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين مدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقاً للمتغيرات الديموغرافية لديهم.

5- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين معرفة المبحوثين بحقوق الإنسان وفقاً للمواقع الفلسطينية الإلكترونية التي يعتمدون عليها.

6- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين درجة اعتماد المبحوثين على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لأوقات الاعتماد العادية أو الأزمات.

ثامناً: الإطار النظري للدراسة:

نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام: Mass Media Dependency Theory

تعد هذه الدراسة من الدراسات التي تتناسب مع نظرية الاعتماد، والتي صيغت فروضها استقاء من هذه النظرية، التي تقوم على العلاقة الاعتمادية بين وسائل الإعلام والجمهور، وتبث في الأسباب التي تعزز اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام، والآثار المترتبة على هذا الاعتماد.

ماهية نظرية الاعتماد ونشأتها:

انطلقت هذه النظرية من أن تأثير وسائل الإعلام على الرأي العام يزداد كلما قامت وسائل الإعلام بأدوارها بكل فاعلية واقتدار والمتمثلة في نقل المعلومات على نحو مميز ومكثف للنظريات المتعلقة بالقائم بالاتصال، وينطلق مفهوم هذه النظرية بين الأفراد ووسائل الإعلام من منطلق أن العلاقة التي تحكم هي علاقة الاعتماد والتبادل ما بين وسائل الإعلام والنظم الاجتماعية والجمهور؛ إذ يعتمد الجمهور في الوصول إلى أهدافهم على مصادر المعلومات المنحدرة من جمع المعلومات ومعالجتها، والمعلومة حسب تعريف كل من "دي فلور، و ساندرا بول"تعني كل الرسائل الإعلامية وحتى الترفيهية. [1]

وقد كانت البدايات الأولى لنشأة نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام على يد الباحثة ساندرا بول روكيتش وزملائها عام 1974، عندما قدموا ورقة بحثية بعنوان "منظور المعلومات"

(1) مشاقبة، نظريات الإعلام (ص ص95_96).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وطالبوا فيها بضرورة الانتقال من مفهوم الإقناع لوسائل الإعلام إلى وجهة النظر التي ترى قوة وسائل الإعلام بوصفها نظاماً معلوماتياً يستمد من اعتمادات الآخرين على المصادر النادرة للمعلومات التي تسيطر عليها وسائل الإعلام؛ أي أن هناك علاقة اعتماد بين وسائل الإعلام والأنظمة الإعلامية الأخرى.

ومن ثَمّ ظهر مفهوم الاعتماد على وسائل الإعلام من قبل الباحثين (دي فلور وساندرا بول روكيتش) مؤلفي كتاب "نظريات وسائل الإعلام" بعد أن قاما بملء الفراغ الذي خلفه نموذج الاستخدامات والإشباعات الذي أهمل تأثير وسائل الإعلام؛ فقد اتخذ الباحثان منهج النظام الاجتماعي العريض لتحليل تأثير وسائل الإعلام، حيث اقترحا علاقة اندماج بين الجمهور ووسائل الإعلام والنظام الاجتماعي حيث كانت هي البداية الأولى لهذه النظرية

ومن هنا وضع "ديفلير وركتيش" نموذج لتوضيح العلاقة بين وسائل الإعلام والقوى الاجتماعية الأخرى، وهو ما عرف بنظرية الاعتماد [1].

ما الذي ترتكز عليه نظرية الاعتماد؟:

تقوم علاقات الإعتماد على وسائل الإعلام على ركيزتين أساسيتين هما :

أولا_ الأهداف: لكي يحقق الأهداف الأفراد والجماعات والمنظمات المختلفة أهدافهم الشخصية والاجتماعية؛ فإن عليهم أن يعتمدوا على موارد يسيطر عليها أشخاص أو جماعات أو منظمات أخرى والعكس صحيح [2]، فإذا قامت وسائل الإعلام بتحقيق وظائف مهمة للمجتمع زاد اعتماد المجتمع عليها، فإذا قامت وسائل الإعلام بعمل الوظائف المنوطة بها، وأصبح بإمكانها إشباع حاجات الجمهور زاد ذلك من اعتماد الجمهور على هذه الوسائل[3]، ويعتمد الأفراد على وسائل الإعلام لتحقيق الأهداف الآتية:

1- **الفهم:** مثل: [4]

أ- معرفة الذات من خلال التعلم والحصول على الخبرات

ب-الفهم الاجتماعي من خلال معرفة أشياء عن العالم أو الجماعة المحلية وتفسيرها.

---

(1) مزاهرة، نظريات الاتصال (ص ص 207_208).

(2) مكاوي و السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة (ص 314).

(3) مزاهرة، نظريات الاتصال (ص214).

(4) مكاوي والسيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة (ص320).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- **التوجيه:** ويشتمل على: [1]

أ- توجيه العمل مثل: أن تقرر ماذا تشتري؟ وكيف ترتدي ثيابك؟

ب- توجيه تفاعلي مثل: الحصول على دلالات عن كيفية التعامل مع مواقف جديدة أو صعبة.

3- **التسلية:** وتشتمل على: [2]

أ- التسلية المنعزلة مثل: الراحة والاسترخاء والإثارة.

ب- التسلية الاجتماعية مثل: الذهاب إلى السينما، أو الاستماع إلى الموسيقا مع الأصدقاء، أو مشاهدة التلفاز مع الأسرة.

ثانيا_ المصادر: باعتبار نظام وسائل الإعلام نظام معلومات يتحكم في مصادر تحقيق الأهداف الخاصة بالأفراد، وتتمثل هذه المصادر في مراحل استقاء المعلومات ونشرها مرورا بعملية الإعداد والترتيب والتنسيق لهذه المعلومات ثم نشرها بصورة أخرى[3]، وتكمن قوة وسائل الإعلام في سيطرتها على مصادر معلومات يعتمد عليها الأفراد والمجموعات والمنظمات والنظم الاجتماعية لتحقيق أهدافهم [4]، وترى مزاهرة أن الركيزة الثانية لا تستقل بالمعلومة مجردة دون التغيرات المحيطة ببيئة النشر؛ فذلك له الأثر الكبير على قوة اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام أو ضعفه؛ فارتفاع حدة الصراع في الحروب مثلا، والتغير السياسي، أو الاقتصادي، أو الاجتماعي يؤثر على درجة اعتماد الفرد على وسائل الإعلام نتيجة الظرف الذي أوجده الصراع[5]، وهذه الركيزة دعمها محمود إسماعيل بقوله إن قدرة وسائل الاتصال على تحقيق قدر أكبر من التأثير المعرفي والعاطفي والسلوكي، سوف يزداد عندما تقوم هذه الوسائل بوظائف نقل المعلومات بشكل متميز مكثف، وهذا الاحتمال سوف تزيد قوته في حالة تواجد عدم استقرار بنائي في المجتمع بسبب الصراع والتغيير، بالإضافة إلى ذلك فإن فكرة تغيير سلوك ومعارف

---

(1) مكاوي والسيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة (ص320).

(2) المرجع السابق ص320.

(3) عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير (ص233).

(4) صلوي، نظريات التأثير الإعلامية (ص29).

(5) مزاهرة، نظريات الاتصال (ص215).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووجدان الجمهور يمكن أن تصبح تأثيراً مرتداً لتغيير كل من المجتمع ووسائل الاتصال، وهذا هو معنى العلاقة الثلاثية بين وسائل الاتصال والجمهور والمجتمع[1].

فروض نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام[2]:

1. يتراوح تأثير وسائل الإعلام بين القوة والضعف تبعا للظروف المحيطة، والخبرات السابقة.

2. نظام وسائل الإعلام جزء من النسق الاجتماعي للمجتمع، ولهذا النظام علاقة بالأفراد والجماعات والنظم الاجتماعية الأخرى.

3. استخدام وسائل الإعلام لا يحدث بمعزل عن تأثيرات النظام الاجتماعي الذي يكون فيه الجمهور ووسائل الاتصال.

4. استخدام الجمهور لوسائل الإعلام وتفاعله معها يتأثران بما يتعلمه الفرد من المجتمع ومن وسائل الاتصال، ويتأثر الفرد بما يحدث نتيجة تعرضه لوسائل الاتصال.

5. كلما زادت التغيرات والأزمات في المجتمع زادت حاجة المجتمع للمعلومات، أي تغيير اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي، وتختلف درجة استقرار النظام الاجتماعي وتوازنه نتيجة التغيرات المستمرة، وتبعاً لهذا الاختلاف تزيد أو تقل الحاجة إلى المعلومات والأخبار، ففي حالة عدم الاستقرار الاجتماعي تزداد الحاجة للمعلومات فيكون الأفراد أكثر اعتماداً على وسائل الإعلام.

6. يزداد اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام كلما كان النظام الإعلامي قادراً على الاستجابة لاحتياجات النظام الاجتماعي أو الجمهور، وفي هذه الحالة ينبغي على النظام الإعلامي أن يتطور.

7. يختلف الجمهور من حيث اعتماده على وسائل الإعلام فالصفوة قمة الهرم قد يكون لهم وسائل إعلام خاصة بهم غير الوسائل التقليدية، بمعنى أن للصفوة مصادرها في الحصول على المعلومات كالبرقيات أو وكالات أنباء وغيرها والتي ليست متاحة لكل الناس.

8. الاعتماد على وسائل الإعلام يولد عددا من التأثيرات المعرفية والوجدانية والسلوكية المختلفة، وهي تمثل الاتجاهات المتباينة للتغير المعرفي والشعوري والسلوكي، ويحدث

---

(1) إسماعيل، مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير (ص 279).

(2) مزاهرة، نظريات الاتصال (ص ص 213_214).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاعتماد على وسائل الإعلام نتيجة السعي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة هي: الفهم، والتوجيه، والتسلية [1].

الآثار المترتبة على الاعتماد على وسائل الإعلام:

قسم واضعي النظرية الآثار المترتبة على اعتماد الفرد على وسائل الإعلام إلى ثلاث فئات رئيسة (الآثار المعرفية والآثار الوجدانية والآثار السلوكية) ونضع شيئا من تفصيلها:

أولا_الآثار المعرفية: [2].

تشمل الآثار المعرفية لوسائل الاعتماد وفقا لنظرية الاعتماد على: كشف الغموض، وتكوين الاتجاهات، وترتيب أولويات الاهتمام، واتساع المعتقدات، والقيم.

1_الغموض: ترتبط مشكلة الغموض بالآثار المعرفية لوسائل الإعلام، والغموض عبارة عن مشكلة ناتجة إما عن نقص في المعلومات أو معلومات بها صراع وتناقض، فالغموض يمكن أن يحدث لأن الناس يفتقرون إلى معلومات كافية لفهم الحدث.

2-تكوين الاتجاه: من الآثار المعرفية الشائعة للأفراد الذين يعتمدون على وسائل الإعلام أنهم يستخدمون معلومات تلك الوسائل في تكوين الاتجاهات نحو القضايا الجدلية المثارة في المجتمع.

3-ترتيب الأولويات: تلعب وسائل الإعلام دورها في ترتيب أولويات الجمهور الذي يعتمد على تلك الوسائل في معرفة القضايا البارزة والمشكلات الملحة من بين العديد من القضايا والموضوعات المطروحة في المجتمع.

4- اتساع المعتقدات: تسهم وسائل الإعلام في توسيع المعتقدات التي يدركها أفراد الجمهور؛ لأنهم يتعلمون عن أناس وأماكن عديدة من وسائل الإعلام ويتم تنظيم هذه المعتقدات.

5-القيم: وهي مجموعة من المعتقدات التي يشترك فيها أفراد جماعة ما ويرغبون في ترويجها والحفاظ عليها مثل: الأمانة_الحرية_المساواة_التسامح وتقوم وسائل الإعلام بدور كبير في توضيح أهمية القيم.

ثانيا_الآثار العاطفية الوجدانية:[3].

---

(1) طرابيش والسيد، نظريات الاتصال (ص ص142-145).

(2) مكاوي والسيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة (ص326).

(3) مزاهرة، نظريات الاتصال (ص ص228-229).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقصد بها المشاعر والعواطف التي يكونها الإنسان تجاه من يحيط به، ويظهر هذا التأثير عندما تقدم معلومات معينة من خلال وسائل الإعلام تؤثر على مشاعر الأفراد واستجاباتهم من ثَمّ في الاتجاه الذي تستهدفه الرسالة الإعلامية ومن أمثلة هذه التأثيرات ما يأتي:[1]

1-الفتور العاطفي: ويرى الباحثون أن التعرض المكثف إلى موضوعات العنف في وسائل الإعلام يؤدي إلى الفتور العاطفي وعدم الرغبة في تقديم المساعدة للآخرين في أوقات العنف الحقيقي.

2-الخوف والقلق: إن التعرض المستمر للرسائل أو الدراما التلفازية لأعمال العنف والكوارث يؤدي لإثارة الخوف والقلق من الوقع ضحايا لأعمال العنف في الواقع، ويرى الباحث أن اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام قد يؤدي لإثارة الخوف والتوتر بسبب ما تقدمه الوسائل من أخبار عن انتشار وباء أو مرض معدي.

3-الدعم المعنوي والاغتراب: تؤثر وسائل الإعلام على معنويات الأفراد بالسلب أو الإيجاب، فالمجتمعات التي تقوم وسائل الإعلام فيها بأدوار اتصال رئيسة، ترفع الروح المعنوية لدى الأفراد نتيجة زيادة الشعور الجمعي والتوحد والاندماج.

ثالثا_ الآثار السلوكية:[2].

فالتغير في الاتجاهات أو المعتقدات أو المجالات الوجدانية يهتم بها الجميع أيضاً، ولكن على أنها درجة للتأثير في السلوك الواضح، ومن أهم التأثيرات في هذا المجال:

الفعالية Activation وعدم الفعالية Deactivaton أو تجنب القيام بالفعل ومفهوم الفعالية يظهر عندما يقوم الفرد بعمل ما كان يعمله لولا تعرضه للرسائل الإعلامية، والتأثيرات السلوكية في النهاية هي الناتج النهائي للتأثيرات المعرفية والوجدانية وعلى سبيل المثال نجد أن الناس يمكن أن ترتبط بوجهة نظر أو حل لمشكلة نتيجة لاتجاهات كونتها بالمعرفة والمشاعر التي طورتها من خلال الرسائل الإعلامية، وعلى العكس من ذلك نجد أن الرسائل الإعلامية عندما تثير الخوف من شيء ما فإنها قد تجعل الفرد يتجنب القيام بعمل ما، وهو المقصود بالامتناع عن الفعل.

---

(1) مزاهرة، نظريات الاتصال (ص ص228-229).

(2) عبدالحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير (ص ص 239-240).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطبيق نظرية الاعتماد وإسقاطها على الدراسة:

بعد المقدمات السابقة عن نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام يتبين أن هذه النظرية من أنسب النظريات المتوائمة مع دراستنا، وذلك للأسباب الآتية:

1. تفترض النظرية أن اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام يزداد مع قيام وسائل الإعلام بوظائفه على نحو مميز، وفي حالات الصراعات وغياب الاستقرار، وهذا النموذج يُماشي الدراسة التي تدرس مدى اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان.
2. تفيد النظرية في التعرف على تأثير عملية المتابعة ذاتها على اتجاهات الأفراد تبعاً للمتغيرات الديموغرافية الخاصة بالجمهور، وهي: النوع، والسن، والمستوى التعليمي، والاقتصادي، والاجتماعي، وهذا يتناسب مع دراستنا اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان.
3. تفترض النظرية وجود أنواع من التأثيرات على الجمهور قد تكون معرفية أو سلوكية أو وجدانية، ومن خلال دراستنا سيتم التعرف على نوع التأثيرات التي تتشكل لدى الجمهور بعد الاعتماد.
4. تفيد في التعرف على دوافع المبحوثين والأسباب التي تزيد من اعتماد مدى اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان.
5. تهتم النظرية بالأبعاد الاجتماعية والخصائص النفسية والمواقع والأدوار الاجتماعية للأفراد في أثناء العملية الاتصالية، ومدى تأثيرها على درجة ومستوى الاعتماد على وسائل الإعلام، وهذا ما يمس دراستنا ومجتمعنا طلبة الجامعات الفلسطينية.
6. تفيد في التعرف على العلاقة بين الدوافع المتنوعة، وبين التأثيرات المعرفية والسلوكية والوجدانية الواقعة على الجمهور، بسبب الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية.
7. تساعد النظرية وتطبيقها من تحديد الوزن النسبي للدور الذي تقوم به تفيد في التعرف على دوافع المبحوثين في اعتمادهم على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان.

تاسعاً: نوع الدراسة ومنهجها وأداتها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- **نوع الدراسة:**

تدخل هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي تستهدف تصوير وتحليل وتقويم خصائص مجموعة معينة أو موقف معين يغلب عليه صفة التحديد، أو دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة، أو موقف، أو مجموعة من الناس، أو مجموعة من الأحداث، أو مجموعة من الأوضاع، وذلك بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة عنها، دون الدخول في أسبابها، أو التحكم فيها، إضافة إلى تقدير عدد مرات تكرار حدوث ظاهرة معينة، ومدى ارتباطها بظاهرة أو مجموعة أخرى من الظاهرات [1].

2- **منهج الدراسة:**

في إطار ذلك استخدم الباحث منهج المسح، ويعد من أنسب المناهج العلمية ملاءمة للدراسات الوصفية لكونه جهدا علميا منظما للحصول على بيانات ومعلومات وأوصاف عن الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع البحث، ويستهدف تسجيل وتحليل وتفسير الظاهرة في وضعها الراهن بعد جمع المعلومات اللازمة والكافية عنها وعن عناصرها من خلال مجموعة من الإجراءات المنظمة التي تحدد نوع البيانات، ومصدرها وطرق الحصول عليها[2]، وتعتمد هذه الدراسة على أسلوب مسح جمهور وسائل الإعلام المتمثل هنا في طلبة الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة، وهو ما يساعد على الكشف عن مدى اعتمادهم على المواقع الفلسطينية الإلكترونية للحصول على المعلومات عن حقوق الإنسان، وقد تم استخدام مصدرين رئيسين من مصادر المعلومات:

- **المصادر الثانوية:** تم الرجوع إلى مصادر البيانات الثانوية لمعالجة الإطار النظري للبحث، والتي تتمثل في الكتب، والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات، والمقالات، والتقارير، والأبحاث، والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث، والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
- **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث، تم جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانه بوصفها أداة رئيسة للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض، وقد تم تفريغ وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي "SPSS".

3- **أداة الدراسة:**

---

(1) حسين، دراسات في مناهج البحث العلمي بحوث الإعلام (ص131).

(2) عبد الحميد، بحوث الصحافة (ص81).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صحيفة الاستقصاء: تعد من الأساليب الرئيسة لجمع المعلومات والبيانات، ويتم الاستقصاء بتوجيه مجموعة من الأسئلة المعدة سلفا، وتكون منه أسئلة مفتوحة يقوم المبحوث بالإجابة عنها بطريقته ولغته وأسلوبه دون التقيد بخيارات معينة، وهناك أيضا أسئلة مغلقة يحدد منها المبحوث إجابات وخيارات محددة [1]، واعتمدت الدراسة على صحيفة الاستقصاء والتي طبقت على عينة طلبة الجامعات في محافظات غزة لمعرفة مدى اعتمادهم على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان.

تستخدم هذه الدراسة صحيفة الاستقصاء، من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات من الجمهور الفلسطيني لمعرفة مدى اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان، وقد تم اعتمادها بعد إقرارها المبدئي من المشرف ثم عرضها على مجموعة من المحكمين تألفت من (12) متخصصاً من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومختصين في الإعلام و حقوق الإنسان[2]،

---

(1) حسين، بحوث الإعلام الأسس والمبادئ (ص126).

(2) الأساتذة المحكمون للاستبانة(الترتيب أبجدي).

- د.أحمد حماد – أستاذ الإعلام المساعد بجامعة الأقصى–غزة.
- د. أنور الشاعر– أستاذ القانون المساعد و رئيس قسم الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية–غزة.
- د. أيمن أبونقيرة– أستاذ الصحافة والإعلام المساعد بالجامعة الإسلامية– غزة.
- د. باسم بشناق– أستاذ القانون المساعد بكلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية– غزة.
- أ. د. جواد الدلو– أستاذ الصحافة والإعلام بالجامعة الاسلامية– غزة.
- د. حسن أبوحشيش– أستاذ الصحافة والإعلام المساعد بالجامعة الإسلامية– غزة.
- د.طلعت عيسى – أستاذ الصحافة والإعلام المشارك ورئيس قسم الصحافة والإعلام بالجامعة الإسلامية– غزة.
- أ. فؤاد الخفش– مدير مركز أحرار لدراسات الأسرى وحقوق الإنسان_ فلسطين.
- د. فضل المزيني– نائب مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان_فلسطين.
- أ. محمد أبوهاشم–باحث في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان–غزة.
- د. موسى طالب– أستاذ الإعلام المشارك ورئيس قسم الإعلام بجامعة الأزهر– غزة.
- أ. محمد بربخ– أستاذ الإحصاء والرياضيات بالجامعة الاسلامية– غزة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية– انظر ملحق الدراسة رقم (1).

وتم بناء صحيفة الاستقصاء وفقاً للخطوات الآتية:

بعد اطلاع الباحث المستمر على الدراسات السابقة في المجال الإعلامي وخصوصاً الدراسات التي تناولت المواقع الإلكترونية والدراسات التي تناولت حقوق الإنسان، والاستعانة بالمختصين والأساتذة العاملين في الجامعات في محافظات غزة.

قام الباحث ببناء صحيفة الاستقصاء وفق الخطوات الآتية:

1. تحديد المحاور الرئيسة التي شملتها صحيفة الاستقصاء.
2. البدء بصياغة الأسئلة والفقرات التي تتلاءم مع طبيعة الدراسة.
3. المتابعة مع المشرف في كل خطوة يتم الانتهاء منها.
4. عرض الاستبانة على مجموعة من الأساتذة المحكمين والمختصين في المجال الصحفي والسياسي وخبراء شبكات التواصل الاجتماعي.
5. تعديل الاستبانة بناء على توجيهات المشرف المستمرة.
6. إعداد الاستبانة في صورتها الأولية والبدء بتوزيعها لجمع البيانات اللازمة.

وتم تقسيم صحيفة الاستقصاء وفقاً للآتي:

1_ المحور الأول: ويحتوي على أنماط متابعة المبحوثين للمواقع الإلكترونية.

2_ المحور الثاني: ويحتوي على السمات العامة لعينة الدراسة.

3_المحور الثالث: ويحتوي على الاعتماد على المواقع الفلسطينية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان.

4_المحور الرابع: ويحتوي على التأثيرات المترتبة على الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان.

عاشراً: مجتمع الدراسة وعينتها:

1- مجتمع الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة طلبة الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة، وهي الجامعة الإسلامية، وجامعة الأقصى، وجامعة الأزهر، وجامعة القدس المفتوحة، وجامعة فلسطين، وجامعة غزة، وجامعة الأمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقتصر الدراسة الميدانية على طلبة الجامعات الفلسطينية النظامية الثلاث الرئيسة في محافظات غزة وهي الجامعة الإسلامية، وجامعة الأقصى، وجامعة الأزهر، نظراً لأن هذه الجامعات الثلاث تعتبر من أكبر الجامعات النظامية في محافظات غزة وأقدمها وجوداً، وأكثرها تكاملا في هياكلها دراسة وتدريسا.

2- **عينة الدراسة:**

تم اختيار عينة عشوائية طبقية من طلبة الجامعات الفلسطينية الثلاث الرئيسة في محافظات غزة وهي الجامعة الإسلامية، وجامعة الأقصى، وجامعة الأزهر، قوامها 400 مبحوث، حيث استخدم الباحث قانون ستيفن ثامبسون لتحديد حجم العينة :

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1 \times \left(d^2 \div z^2\right)\right] + p(1-p)\right]}$$

N حجم المجتمع:

z الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وتساوي 1.96:

d نسبة الخطأ وتساوي 0.05:

p نسبة توفر الخاصية والمحايدة = 0.50:

حيث بلغ حجم العينة اللازم وفق القانون من مجتمع الدراسة (381) وقام بزيادة الحجم اللازم إلى (400) من أجل الحصول على أفضل التقديرات، وقد تم اختيار هذا العدد كون مجتمع الدراسة كبيراً، ويبلغ عدد طلبة الجامعات الفلسطينية الثلاث الرئيسة في محافظات غزة 47274 طالباً وطالبة، موزعين على هذه الجامعات كالآتي: جامعة الأقصى وعدد الطلبة فيها 17630 طالباً وطالبة[1]، والجامعة الإسلامية وعدد الطلبة فيها 15540 طالباً وطالبة[2]، جامعة الأزهر وعدد الطلبة فيها14104 طالباً وطالبة[3]، وقد تم أخذ المفردات بطريقة العينة العشوائية الطبقية وفقا للتمثيل النسبي لعدد الطلبة في الجامعات الفلسطينية، وقد طبقت الدراسة الميدانية خلال المدة من 2016/5/1م حتى 2016/5/20م، والعينة العشوائية الطبقية هي أفضل أنواع

(1) جهاد الزطمة، قابله: مصطفى النجار (13 فبراير 2016م).

(2) زهير الكردي، قابله: مصطفى النجار (14 فبراير 2016م).

(3) حسن الخضري، قابله: مصطفى النجار (14 فبراير 2016م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العينات لهذا النوع من الدراسات، وتساعد العينة الطبقية على تقليل التباين الكلي للعينة، وذلك بتقسيم وحدات العينة بطريقة تجعل التباين داخل الطبقة أقل ما يمكن [1]، وقد استرد الباحث 394 استبانة من أصل 400استبانة وزعها؛ أي ما يعادل (98.5%) من العدد الإجمالي للإستبيانات الموزعة، وتعتبر هذه العينة مناسبة لإجراء التطبيق الاحصائي و استخدام الاختبارات الاحصائية المناسبة كالفروق والعلاقات.

والجداول الآتية تبين خصائص وسمات عينة الدراسة كما يلي:

أ- النوع:

جدول رقم (1.1)

يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير النوع

السمة	فئات السمة	العدد	النسبة المئوية %
النوع	ذكر	175	44.4
	أنثى	219	55.6
	المجموع	**394**	**100.0**

النوع: تبين من الجدول السابق أن ما نسبته 44.4% من عينة الدراسة هم من الذكور وما نسبته 55.5% هم من نوع الإناث، وقد تم التوزيع عشوائي بزيادة التوزيع على الطالبات أكثر من الطلبة وذلك لزيادة عددهن عن الطلاب في الجامعات.

الجامعة:

جدول رقم (1.2)

يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير الجامعة

السمة	فئات السمة	العدد	النسبة المئوية %
الجامعة	الإسلامية	134	34.0
	الأزهر	113	28.7
	الأقصى	147	37.3
	المجموع	**394**	**100.0**

(1) العبد، بحوث الإعلام والرأي العام تصميمها وتنفيذها (ص22).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجامعة: تبين من الجدول السابق أن ما نسبته 34.0% هم من الذين يدرسون في الجامعة الإسلامية، وما نسبته 28.7% هم من الذين يدرسون في جامعة الأزهر، وما نسبته 37.3% هم من الذين يدرسون في جامعة الأقصى.

ب-المستوى الدراسي:

جدول رقم (1.3)

يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير المستوى الدراسي

السمة	فئات السمة	العدد	النسبة المئوية %
المستوى الدراسي	الأول	63	16.0
	الثاني	125	31.7
المستوى الدراسي	الثالث	96	24.4
	الرابع	95	24.1
	الخامس فما فوق	15	3.8
	المجموع	**394**	**100.0**

المستوى الدراسي: تبين من الجدول السابق أن ما نسبته 16.0% هم من الذين يدرسون في المستوى الأول، وما نسبته 31.7% هم من الذين يدرسون في المستوى الثاني، وما نسبته 24.4% هم من الذين يدرسون في المستوى الثالث، وما نسبته 24.1% هم من الذين يدرسون في المستوى الرابع، وما نسبته 3.8% هم من الذين يدرسون في المستوى الخامس فما فوق.

جدول رقم (1.4)

يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير التخصص

السمة	فئات السمة	العدد	النسبة المئوية %
التخصص	كلية علمية	172	43.7
	كلية إنسانية	222	56.3
	المجموع	**394**	**100.0**

التخصص: تبين من الجدول السابق أن ما نسبته 43.7% هم من الذين يدرسون في تخصصات علمية، وما نسبته 56.3% هم من الذين يدرسون في تخصصات إنسانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت-مكان السكن:

جدول رقم (1.5)

يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير مكان السكن

السمة	فئات السمة	العدد	النسبة المئوية %
مكان السكن	غزة	120	30.5
	خان يونس	89	22.6
	شمال غزة	78	19.8
	الوسطى	69	17.5
	رفح	38	9.6
	المجموع	**394**	**100.0**

مكان السكن: تبين من الجدول السابق أن ما نسبته 19.8% هم من الذين يسكنون في محافظة شمال غزة، بينما ما نسبته 30.5% هم من الذين يسكنون في محافظة غزة، وما نسبته 17.5% هم من الذين يسكنون في محافظة الوسطى، بينما ما نسبته 22.6% هم من الذين يسكنون في محافظة خان يونس، وما نسبته 9.6% هم من الذين يسكنون في محافظة رفح.

ث- التوجه والانتماء السياسي:

جدول رقم (1.6)

يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير التوجه والانتماء السياسي

السمة	فئات السمة	العدد	النسبة المئوية %
التوجه والانتماء السياسي	مستقل	177	44.9
	حماس	78	19.8
	أخرى	60	15.2
	فتح	56	14.2
	الجهاد الإسلامي	14	3.6
	اليسار	9	2.3
	المجموع	**394**	**100.0**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوجه السياسي: تبين من الجدول السابق أن ما نسبته 44.9% هم من المستقلين، وما نسبته 19.8% هم من الذين ينتمون لحركة حماس، وما نسبته 15.2% هم من الذين وضعوا أسماء لفصائل أخرى كفصائل كألوية الناصر صلاح الدين وحركة الأحرار وأسماء جماعات سلفية والكثير فضل عدم الإفصاح، وما نسبته 14.2%، هم من الذين ينتمون لحركة فتح، وما نسبته 3.6% هم من الذين ينتمون لحركة الجهاد الإسلامي، وما نسبته 2.3% هم من الذين ينتمون لحركات اليسار.

حادي عشر: إجراءات الصدق والثبات:

1. إجراءات الصدق:

صدق الاستبيانValidity:

صدق الاستبانة يعني" أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه" [1]، كما يقصد بالصدق "شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها"[2]، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1- صدق المحكمين (الصدق الظاهري):

يقصد بصدق المحكمين "هو أن يختار الباحث عددًا من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة"[3]، وقد تم عرض صحيفة الإستقصاء وتحكيمها على أيدى عدد من المحكمين والخبراء.

2- صدق الاتساق الداخلي Internal Validity :

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إلية هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبيان وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

نتائج الاتساق الداخلي:

---

(1) الجرجاوي، القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبان (ص105).

(2) عبيدات و ذوقان وآخرون، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه (ص160).

(3) الجرجاوي، القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبان (ص 107).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضح جدول (1.7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبيان والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم (1.7)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه

#	الفقرة	معامل الارتباط (بيرسون)	القيمة الاحتمالية (Sig)
التأثيرات المعرفية			
.1	زيادة معرفتي بمبادئ حقوق الإنسان وأنواعها	0.482	*0.008
.2	اكتساب معلومات عن أنماط انتهاكات حقوق الإنسان والتكييف القانوني لها	0.593	*0.001
.3	التعرف على الجهات التي تقترف الانتهاكات	0.713	*0.000
.4	كشف الغموض بزيادة معرفتي عما يحق لي ولمجتمعي من حقوق الإنسان	0.709	*0.000
.5	تكوين اتجاهي حول المنظمات التي تقوم بدور في حماية حقوق الإنسان.	0.523	*0.004
.6	التعرف على انتهاك الاحتلال لحقوق الإنسان الفلسطيني	0.617	*0.000
.7	التعرف على انتهاكات حقوق الإنسان في الضفة وغزة	0.593	*0.001
.8	معرفة ما يحق لي ولمجتمعي من حقوق وسبل الحصول عليها	0.642	*0.000
التأثيرات الوجدانية			
.1	الإحساس الوجداني بهموم ومشكلات وأزمات من تنتهك حقوقهم	0.641	*0.000
.2	زيادة التعاطف مع أصحاب الحقوق المنتهكة في مناطق وجودهم	0.682	*0.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التأثيرات الوجدانية			
.3	الشعور بالكراهية لإفراد والجهات التي تنتهك حقوق الإنسان	0.881	*0.000
.4	زيادة الشعور بأهمية العمل على حماية حقوق الإنسان	0.803	*0.000
.5	زيادة الشعور بالقلق والخوف من انتهاك حقوق الإنسان وأثر ذلك	0.802	*0.000
.6	زيادة الشعور بالقلق من اعتداءات الاحتلال على حقوق الإنسان الفلسطيني بأنواعها كافة	0.785	*0.000
.7	الشعور بالطمأنينة لوجود مبادئ ومواثيق لحماية حقوق الإنسان ومنظمات تعمل لذلك	0.690	*0.000
التأثيرات السلوكية			
.1	تغيير سلوكياتي حول بعض الممارسات التي قد تشكل خرقاً لحقوق الإنسان	0.506	*0.000
.2	المشاركة في أنشطة تطوعية للإسهام في نشر المعلومات عن حقوق الإنسان	0.671	*0.000
.3	حضور الندوات وورش العمل المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان	0.788	*0.000
.4	المشاركة بالمظاهرات والاحتجاجات المطالبة بحقوق الإنسان والمنددة بمنتهكيها	0.565	*0.001
.5	التوجه المؤسسات حقوق الإنسان لتقديم الشكاوى بشأن انتهاكات حقوق الإنسان	0.653	*0.000
.6	مخاطبة الجهات الدولية والإقليمية الخاصة حول انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية	0.754	*0.000
.7	الكتابة والمشاركة الإعلامية في نشر ثقافة حقوق الإنسان وقضاياها	0.666	*0.000
.8	التفاعل عبر شبكات التواصل الاجتماعي فيما يخص حقوق الإنسان	0.532	*0.003

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- الصدق البنائي Structure Validity :

يعد الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، وللتحقق من الصدق البنائي تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة كما في جدول رقم (1.8).

جدول رقم (1.8):

يوضح معامل الارتباط بين كل مجال من مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية للاستبانة.

#	مجالات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	التأثيرات المعرفية	0.791	*0.000
.2	التأثيرات الوجدانية	0.789	*0.000
.3	التأثيرات السلوكية	0.866	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

2. إجراءات الثبات Reliability:

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات[1]، وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الإستطلاعية نفسها بطريقتين هما: معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) كطريقة أولى لقياس الثبات وطريقة التجزئة النصفية (Split-Half Coefficient) حيث تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل محور وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة الآتية: معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط والجدول (1.9) يبين النتائج:

(1) العساف، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية (ص430).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (1.9):

معامل الثبات ألفا كرونباخ ومعامل طريقة التجزئة النصفية للاستبانة.

#	المجالات	معامل ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية	
			معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح
.1	التأثيرات المعرفية	0.724	0.679	0.808
.2	التأثيرات الوجدانية	0.765	0.701	0.824
.3	التأثيرات السلوكية	0.857	0.725	0.840

- الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الثبات للتأثيرات المعرفية تساوي (0.808)، ومعامل الثبات للتأثيرات الوجدانية تساوي (0.824)، ومعامل الثبات للتأثيرات السلوكية يساوي (0.840). وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة، كما أن قيم معاملات الارتباط المعدل(سبيرمان براون) (Spearman Brown) مرتفعة ودالة إحصائيًا، وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق قابلة للتوزيع، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة، مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الاستبانة، وصلاحيتها لتحليل النتائج، والإجابة عن أسئلة الدراسة، واختبار فرضياتها.

المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي:

"Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)" .

تم استخدام الأدوات الإحصائية الآتية:

1. النسب المئوية، والتكرارات، والوزن النسبي: يستخدم هذا الأمر على نحو أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما، ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة المبحوثة .
2. طريقة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وطريقة (Split-Half Coefficient) للتحقق من الثبات ومعامل التصحيح (CoefficientSpearman Brown) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)، لقياس درجة الارتباط، ويقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين، وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي، والصدق البنائي للمقياس ، والعلاقة بين المتغيرات.

4. اختبار T في حالة عينتين (Independent Samples T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.

5. اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way Analysis of Variance – ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات، أو أكثر من البيانات.

6. اختبار العلاقة بين المتغيرات(Chi Square test) لمعرفة العلاقة بين المتغيرات الترتيبية.

ثاني عشر: المفاهيم الأساسية للدراسة:

1- حقوق الإنسان:

مصطلح حقوق الإنسان كغيره من مصطلحات العلوم الإنسانية لا يمكننا وضع تعريف جامع مانع له؛ فهي دوما في تطور وتغير ولكن لا يختلف أحد على أن حقوق الإنسان هي" كل الحقوق اللازمة لكي يحيا الإنسان حياة حرة كريمة آمنة مأمونة صحية؛ أي كل الحقوق اللازمة لجعله إنساناً وهي تشمل كل نواحي حياته المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية" وعبر مسيرة طويلة تبلورت فكرة حقوق الإنسان واكتسبت وجوداً مادياً وخصائص واضحة ميزتها عن غيرها من أنواع الحقوق والحريات [1]، ومن خلال تعدد التعريفات ففقهاء القانون انقسموا لمن ينشغل بالتعريف لهذا العلم ومنهم من اكتفى بتفصيل وتصنيف حقوق الإنسان دون التطرق لتعريف المفهوم[2]، ومن خلال اطلاع الباحث على مراجع تأصيل مفهوم حقوق الإنسان، عاين الاختلاف وتوصل إلى تعريف إجرائي لدراسته أقرب لإجمالها بأنها: ضمانات قانونية عالمية تخص كل البشر وتحمي الأفراد والمجموعات من الأفعال أو الامتناع عن الأفعال مما يؤثر

(1) عبد الظاهر، حقوق الإنسان المفهوم والخصائص (موقع إلكتروني)

(2) نشوان، آليات حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي لحقوق الإنسان (ص9).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على كرامتهم الإنسانية، وتشمل: الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والحقوق البيئية والثقافية والتنموية [1].

2- **المواقع الإلكترونية:**

تتنوع تعريفات الدارسين للمواقع الإلكترونية من الزاوية التي يستهدفونها في تعريفهم للمواقع الإلكترونية وهذا أفضى لاختلاف التعريف كغيرها من تعريفات العلم الإنساني، ويجد الباحث أنسب التعاريف المختصرة والمجملة للمواقع الإلكترونية التعريف الآتي:

هي مجموعة من ملفات الشبكة العنكبوتية ذات الصلة المتشابهة المرتبطة فيما بينهما، والتي قام بتصميمها فرد أو مجموعة من الأفراد أو إحدى المؤسسات[2].

3- **المعلومات حول حقوق الإنسان:**

كل ما يعرفه طلبة الجامعات ويكتسبه من معلومات عن حقوق الإنسان.

4- **طلبة الجامعات في محافظات غزة:**

وهم الطلبة المسجلون في الجامعات الفلسطينية الرئيسة في محافظات غزة ومنها الجامعة الإسلامية، جامعة الأقصى، وجامعة الأزهر.

ثالث عشر: تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

الفصل الثاني: المواقع الفلسطينية الإلكترونية وحقوق الإنسان ويشتمل على مبحثين، المبحث الأول يتناول المواقع الفلسطينية الإلكترونية، والمبحث الثاني يتناول المبحث الإعلام وحقوق الإنسان وتحت كل مبحث عدة مطالب.

الفصل الثالث: نتائج الدراسة الميدانية ويشتمل على ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتناول مناقشة نتائج الدراسة الميدانية، والمبحث الثاني يتناول اختبار فرضيات الدراسة، والمبحث الثالث يتناول خلاصة نتائج الدراسة وتوصياتها.

---

(1) بوجلال، آليات المنظومة الأممية لحقوق الإنسان (ص10).

(2) تربان، الإنترنت والصحافة الإلكترونية رؤية مستقبلية (ص 305).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

المواقع الفلسطينية الإلكترونية وحقوق الإنسان

لا زالت قضية حقوق الإنسان والحفاظ عليها من القضايا الهامة في واقعنا الفلسطيني والغزي منه خاصة، لا سيما إذا ما عرجنا على اعتداءات الاحتلال الثلاثة على القطاع في السنوات العشر الأخيرة، والتي خلفت حالة خطيرة من انتهاك حقوق الإنسان بكافة أنواعها، مما يلقي على الإعلام ومنه المواقع الفلسطينة الإلكترونية مسئولية عظيمة للاهتمام بهذه الحقوق والتعريف بها ونشر ثقافتها والتحذير من خطورة انتهاكها، ذلك أن العلاقة بين الإعلام وحقوق الإنسان تبادلية لا تنفك، إذا لا يمكن أن يقوم الإعلام برسالته دون هذه الحقوق، وفي ذات الوقت يلعب الإعلام الدور الأبرز في الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان وإبرازها، ولذلك خصص الباحث هذا الفصل لغرض الكتابة في المواقع الفلسطينة الإلكترونية وحقوق الإنسان، ويشتمل هذا الفصل على مبثين هما:

المبحث الأول: المواقع الفلسطينية الإلكترونية.

المبحث الثاني: الإعلام وحقوق الإنسان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

المواقع الفلسطينية الإلكترونية وحقوق الإنسان

تقديم:

شهد النصف الثاني من القرن العشرين من أشكال التكنولوجيا ما يتضاءل أمامه كل ما تحقق في قرون عدة سابقة، ولعل أبرز مظاهر التكنولوجيا ذلك الاندماج الذي حدث بين ظاهرتي تفجر المعلومات وثورة الاتصال[1]، فأصبح العالم كله بمثابة "قرية صغيرة" وبدا سكان الأرض يعيشون ويتعايشون بعضهم مع بعض بعد أن كان الاتصال في الماضي قاصرا على البلدان المتجاورة فقط[2]، وأدى ظهور الإنترنت إلى حدوث تغيرات جذرية في عادات الأفراد الاتصالية، وتطور شبكة الإنترنت وتطبيقاتها بسرعة كبيرة، فلا يكاد يمضي يوم إلا ويضاف إلى عالم الشبكة العنكبوتية تطويرات لتطبيقات إعلامية موجودة في الشبكة أو تضاف إليها[3]، حتى غدت المرحلة تتسم بالتحديث مع المزج بين أكثر من تكنولوجيا اتصالية جديدة، تمتلكها أكثر من وسليه، أو المزج بين وسائل الاتصال وتقنيات المعلومات، لتحقيق الهدف النهائي وهو توصيل الرسالة الاتصالية إلى الجمهور المستهدف[4].

فالعصر الذي نعيش بكل جوانبه التكنولوجية المتطورة، والمعلوماتية المتراكمة، يظهر أن الإعلام بكافة أدواته ووسائله، والمواقع الإلكترونية منها إن أحسن القائمون عليها بث رسائلهم، فإنهم سيصولون إلى تحقيق مرادهم بنجاح، خاصة أن هذه المرحلة يطلق عليها الكثير مرحلة تكنولوجيا الاتصال التفاعلي أو الاتصال متعدد الوسائط، حيث تتكامل كل وسائل الاتصال المطبوعة والمسموعة والمرئية[5]، وهذا ما قد يستفيد منه القائمون على الإعلام والمواقع الإلكترونية، في خدمة الشعب الفلسطيني وقضاياه العادلة، ومنها قضية حقوق الإنسان التي تعتبر من القضايا المهمة التي على الإعلام الفلسطيني أن يهتم بها ويفرد لها مساحات من التغطية بجانب القضايا المهمة الأخرى.

---

(1) كليش، ثورة الأنفوميديا الوسائط المتعددة كيف تغير عالمنا وحياتك (ص23).

(2) عامر، وسائل الاتصال الحديثة من الجريدة إلى الفيس بوك (ص15).

(3) أبو عيشة، الإعلام الإلكتروني (ص85).

(4) تربان، الإنترنت والصحافة الإلكترونية رؤية مستقبلية (ص91).

(5) العبد، الإعلام والتنمية الأسس النظرية والإسهامات العربية والنماذج التطبيقية (ص66).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا الفصل الذي يتفرع إلى مبحثين كل مبحث منهما يتجزأ إلى مطالب، سيتناول المبحث الأول المواقع الفلسطينية الإلكترونية والمبحث الثاني الإعلام وحقوق الإنسان، ويتضمن المبحث الأول ثلاثة مطالب: الأول: نشأة المواقع الفلسطينة الإلكترونية، والثاني: خصائص وأهداف المواقع الفلسطينة الإلكترونية، الثالث: واقع المواقع الفلسطينية الإلكترونية وأنواعها، ويتضمن المبحث الثاني ثلاثة مطالب: الأول حقوق الإنسان النشأة والمفهوم والمصادر والمواثيق والأنواع، الثاني: واقع حقوق الإنسان في فلسطين، الثالث:الإعلام وعلاقته بحقوق الإنسان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

المواقع الفلسطينية الإلكترونية

شهدت البشرية في العقود الأخيرة تحولاً كبيراً وعميقاً في مسارها لا يقل في تأثيره ونتائجه عن مرحلتي الزراعة ثم الصناعة وهو ما اصطلح على تسميته بالمعلوماتية والمعرفة[1]، ومع التطور التكنولوجي الهائل، وبروز الإنترنت وفاعليته في إيصال الرسالة الإعلامية وما يتميز به من خصائص، أنشأت العديد من الجهات المواقع الخاصة بها، وكان للمؤسسات الإعلامية نصيب من ذلك، وللمواقع الإلكترونية التي تباينت تعريفات الباحثين لها كالتعريفات المختلفة من العلوم الإنسانية، حيث أطلقوا عليها مسميات مختلفة، فمنهم من يرى أنها وسيلة اتصال عبر الشبكة، أو منشور دوري إلكتروني، أو نصوص منشورة على الإنترنت، أو صحيفة غير ورقية على الإنترنت، وفريق آخر يرى أنها صحف يتم إصدارها ونشرها على شبكة الإنترنت، أو هي منشور إلكتروني يجمع بين مفهومي الصحافة التقليدية ونظم الملفات التي تتيحها شبكة الإنترنت [2]، بغض النظر عما إذا كان من يقوم بهذا النشاط مؤسسات ودور صحفية ومحررون محترفون أو منظمات غير صحفية أو صحفيون هواة أو خلافه، وذلك لأنه مسار نابع من طبيعة الإنترنت كشبكة معلومات إلكترونية، وما تتيحه هذه الشبكة من إمكانات وأدوات غير مسبوقة في ممارسة العمل الصحفي، وما تفرزه أيضا من تحديات[3]، غير أن جميع الباحثين يؤكدون أن المواقع الإعلامية منها شهدت في تسعينيات القرن الماضي بداية نشأتها، وتسارع تزايدها لاستغلال ما يفرزه الإنترنت من مميزات وقدرة على الوصول للجماهير المختلفة، وكان من بين هذه المواقع المواقع الفلسطينية الإلكترونية التي سعت لإيصال رسالتها للجميع.

المطلب الأول: نشأة المواقع الفلسطينية الإلكترونية:

مع انتشار التقنيات الحديثة للاتصال وتزايد استفادة الإعلام منها، و ومع اتجاه المزيد من الناس نحو الإنترنت كمورد ومصدر للمعلومات كان من الطبيعي لوسائل الإعلام إن تتبع ذلك، فنشأت المواقع الإلكترونية لتلاحق تلك التطورات المختلفة، فأنشأت الصحف العربية المواقع الخاصة بها منذ عام 1995م عندما صدرت النسخة الإليكترونية الأولى من جريدة

---

(1) فضلي، الصحافة الإلكترونية الواقع والمستقبل (ص 104).

(2) تربان، الإنترنت والصحافة الإلكترونية رؤية مستقبلية (ص97).

(3) سليمان، الصحافة الإلكترونية (ص12).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشرق الأوسط السعودية في التاسع من سبتمبر من نفس العام[1]، وفي ذات الحقبة بدأت بعض الصحف الفلسطينية تنشئ لها المواقع الإلكترونية واستمرت حتى يومنا تنقل الواقع المرير للشعب الفلسطيني وصورته في خطوة منها لفك الحصار وفضح ممارسات الاحتلال[2]، وتعد صحيفة الأيام التي تصدر عن مؤسسة الأيام للمطبوعات والنشر، ومقرها في رام الله، الصحيفة الأولى الموجودة على شبكة الإنترنت منذ شهر ديسمبر 1995م، إلا أن سجلها لدى شركة "نت ويرك سليوشن" يشير إلى أنها بدأت باسمها الحالي عام 1996م، وأن شبكة أمين الإعلامية انطلقت في شهر آذار عام 1996م، ليبرز كأول موقع إلكتروني فلسطيني بامتياز، ويمكن القول إن شبكة "أمين" سبقت صحيفة الأيام بعدة أشهر حسب ما ظهر في سجلات شركات الاستضافة[3]، في حين التحقت في هذا المجال صحيفة القدس التي تصدر من القدس المحتلة منذ عام 1951م، وصحيفة الصباح الصادرة من مدينة غزة منذ عام 1996م، وصحيفة أخبار النقب الصادرة من مدينة رهط جنوب بئر السبع منذ عام 1948م، حيث دشنت كل منها موقعا إلكترونيا لنسختها المطبوعة عام 1997م، العام الذي يعتبر عام ولادة وانطلاقة الصحف الإلكترونية في عالم الفضاء الإلكتروني[4]، وقد تبعت هذه الصحف في إنشائها لمواقع إلكترونية لها على الإنترنت العديد من الصحف الأخرى إذ أصبح لمعظم الصحف الفلسطينية مواقع على شبكة الإنترنت علماً أن غالبية محتواها منقول عن النسخ المطبوعة، وهو يشمل أخباراً وتقارير ومقالات ورسوماً وبعض الصفحات المتخصصة[5].

وقد كان لإدخال الاحتلال لخدمة الإنترنت إلى الأراضي الفلسطينية الدور الواضح لتدخل المواقع الفلسطينية الإلكترونية ميدان المنافسة في إيصال خطابها في وقت مبكر، وتجدر الإشارة إلى أن الشركات الفلسطينية تتصل بالإنترنت عن طريق ثلاث شركات إسرائيلة كبرى هي: (شركة نت فجن، وشركة باراك، وشركة إنترنت جولد)، وقد حققت الشركات الإسرائيلية نجاحات مهمة في مجالات برامج الاتصالات الإلكترونية، ولا سيما الاتصالات التي تتم بواسطة الشبكات الواسعة العابرة للقارات، والتي تستعمل أسلاك الخطوط الهاتفية مثل شبكة الإنترنت،

---

(1) فضلي، الصحافة الإلكترونية الواقع والمستقبل (ص111).

(2) تربان، الصحافة الإلكترونية الفلسطينية درسة مسحية (ص168).

(3) أبو وردة، أثر المواقع الالكترونية الإخبارية الفلسطينية على التوجه والانتماء السياسي طلبة جامعة النجاح نموذجاً 2000م– 2007م (ص 83).

(4) تربان، الإعلام الإلكتروني الفلسطيني (ص118).

(5) الدلو، الصحافة الإلكترونية واحتمالات تأثيرها على الصحف المطبوعة (ص1279).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا أيضا تستفيد "إسرائيل" من خبرة التكنولوجيا العسكرية، وهذا بالطبع له تأثيرات على النظم والشبكات الإلكترونية العربية والفلسطينية[1].

دخول التكنولوجيا ونشأة المواقع الإلكترونية في الساحة الفلسطينية كان له أثر أصاب الجميع، تأثيرا مباشرا على تحديد المواقف ورسم مسارات الأدوار على القيادة السياسية الإسرائيلية والفلسطينية والدولية كذلك، وكانت مواقف الدول والجماعات متفاعلة إلى أقصى حد سواء بشكل إيجابي أو سلبي لأن التفاعل ناتج عن السرعة المتناهية التي أصبحت عليها اليوم وسائل الإعلام والاتصال[2]، فبدأت الصحافة الفلسطينية تعمل ليكون لها مكان في ظل هذا التحول القائم، واستطاعت المواقع الإلكترونية أن تجد لها موطئ قدم على شبكة الإنترنت بالرغم من الإمكانات المحدودة ونقص الخبرات في مجال النشر الإلكتروني، والظروف السياسية والاجتماعية التي مر بها الشعب الفلسطيني بعد أن تأكد للقائمين على هذه الوسائل ما للإنترنت من أهمية في مجال الإعلام، وما يمكن أن تؤديه من دور في سبل التعريف بالقضية الفلسطينية، ومعاناة الشعب الفلسطيني[3].

ومع التطور الهائل في شركات الإنترنت والخدمات التي تقدمها أصبح هناك العديد من المواقع الإلكترونية الفلسطينية على شبكة الإنترنت، فالعديد من المؤسسات التجارية، والسياسية، والإعلامية، الوطنية، والأكاديمية لها مواقع تعبر عن أهدافها، وسياستها، وتعمل على شرح القضية الفلسطينية للعالم أجمع، مخترقة بذلك الحصار الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وممثلة في ذلك السيادة الفلسطينية في الفضاء الإعلامي[4].

وقد تميز الإعلام الفلسطيني بطغيان التناول السياسي، وتزايد الفاعلية والنشاط في جميع جوانبه وتغطيته، في وقت الأزمات التي يمر بها الشعب الفلسطيني، ولا سيما الصراعات الكبرى والأحداث الحادة مع الاحتلال الإسرائيلي، فكانت انتفاضة الأقصى مفصلا نوعيا في تاريخ المواقع الإعلامية الفلسطينية، وما صاحبها من معارك إعلامية بين وجهة النظر الفلسطينية والإسرائيلية عن الأحداث، وكان من الواضح أن الإنترنت هي الوسيلة الإعلامية الوحيدة التي يمكن من خلالها الوصول لأكبر عدد من الأشخاص في العالم دون الحاجة

---

(1) عبده، حرب الكمبيوتر في فلسطين (ص 20).

(2) عبدالله، الصحافة الفلسطينية 1967م-2002م (ص106).

(3) أبو وردة، أثر المواقع الالكترونية الإخبارية الفلسطينية على التوجه والانتماء السياسي طلبة جامعة النجاح نموذجاً 2000م- 2007م (ص ص84 -83).

(4) تربان، الإعلام الإلكتروني الفلسطيني (ص113).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لإمكانيات عالية و دون الخوف من السيطرة الغربية على وسائل الإعلام الدولية[1]؛ الأمر الذي زاد من ظهور العديد من المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت، سواء مواقع إلكترونية إخبارية عامة أومواقع إلكترونية لصحف مطبوعة، فتميزت الصحافة الإلكترونية الفلسطينية بكافة بانتماءاتها وتوجهاتها السياسية والحزبية وغير الحزبية كافة، بأنها عملت وتعمل في كافة الأجواء والنزاعات الداخلية، حتى في ظل فصل قطاع غزة عن العالم الخارجي بسبب الحصار الإسرائيلي، كذلك عملت كافة الصحف الإلكترونية من قطاع غزة في أجواء الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2008م، واستمرت وما زالت حتى الان[2].

ويرى الباحث أن دخول المواقع الفلسطينية الإلكترونية من خلال المواقع المستقلة الكاملة التي ليس لها أصلا مطبوعا، أو الصحف التي لها نسخ إلكترونية يعد أمرا هاما ونقلة تحتاج إلى مزيد دراسة وعناية من الباحثين، إلا أنها مرحلة بذل فيها الإعلام الفلسطيني في تجربته الحديثة ما يستحق إن يُكرم به، خاصة في أوقات الأزمات المتكررة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني ويسعى الإعلام لتغطيتها والتعاطي مع إفرازاتها والسعي لإيجاد حلول لها، ولا زال بحاجة لمزيد بذل في فضح العدو وانتهاكاته لحقوق الإنسان، وتطوير الكادر الإعلامي القائم على المواقع الفلسطينية الإلكترونية، والعمل لإيصال الرسالة إلى العالم الخارجي بلغات متعدده بشكل أوسع مما هو عليه من ضعف في هذا الجانب.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف المواقع الفلسطينية الإلكترونية:

هنالك مفاهيم اتصالية جديدة ظهرت وارتبطت على نحو كبير بدراسة الإنترنت، وتبعا لسماتها الرئيسة استطاعت شبكة الإنترنت أن تجمع الخصائص التي تتميز بها الوسائل الاتصالية الإعلامية التقليدية، فقد تم دمج العناصر الطباعية المميزة لوسائل الإعلام المطبوعة والحروف والصور، مع العناصر المميزة للوسائل المرئية، والصور المتحركة والألوان[3]، وقد أدى ذلك لنقلة نوعية في عالم المواقع الإلكترونية، وقد بذل الباحثون جهدا في دراسة الخصائص التي تمخضت عن ذلك، والأهداف العامة التي تسعى المواقع الإلكترونية لتحقيقها، والإشكالات التي تواجهها، وما المواقع الفلسطينية الإلكترونية إلا جزء من هذه المنظومة العامة تشترك في الكثير منها.

---

(1) تربان، الإعلام الإلكتروني الفلسطيني (ص113).

(2) عبد المهدي، الصحافة الإلكترونية الفلسطينية (موقع إلكتروني).

(3) أبوعيشة، الإعلام الإلكتروني (ص91).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا_ خصائص المواقع الفلسطينية الإلكترونية:

1- التفاعلية:

بادر الكثير بالتأكيد على أن الاتصالات في العصر الرقمي ستكون تفاعلية كاملة بين المرسل والمستقبل، وأنها ستدخل بنا إلى عصر من الشفاهية الجديدة [1]، وهي في الصحف الإلكترونية منزلة نقطة التقاء بين الاتصال المباشر، والاتصال الوسطي، والاتصال الجماهيري، ويمثل هذا النمط في الاتصال في المواقف الاتصالية التي ينتج عنها تبادل الأدوار بين المشتركين فيها وتأثر كل طرف بمعطيات الأطراف الأخرى، وتعد الصحف الإلكترونية إحدى أهم وسائل الاتصال الجماهيري التي باتت تتوافر على الاتصال التفاعلي، فالمستخدم يحصل على المعلومات الفورية من المواقع، ويتمكن من التفاعل مع مصدر هذه المعلومات ومع غيره من الزوار الذين يترددون على الموقع نفسه، كما أنه يستطيع أن يكون لنفسه خدمة إخبارية مناسبة لاحتياجاته ورغباته [2].

2- الوسائط المتعددة:

تستطيع الصحافة الإلكترونية الاستفادة من استخدام عناصر مثل الحروف والصور(كما في الجرائد والكتب) بالإضافة إلى الصوت، والموسيقى(كما في الراديو)، ولقطات من فيديو متحركة، العناصر المتحركة، كما يمكن أن تكون مجسمة (كما في التليفزيون، والأفلام)، الأمر الذي يزيد من إقبال القارئ وجذب انتباهه إلى مضمون تلك الصحف الإلكترونية[3]، وقد أسهمت الوسائط المتعددة بتوفير بيئة متميزة تساعد مستخدمي الإنترنت على اكتساب المهارات والخبرات والمعرفة، كما ساعدت الجمهور على التفاعل مع النصوص الجامدة من خلال تضمين النصوص لقطات مسموعة ومرئية، وصوراً ورسوماً كاريكاتورية [4].

3- الفورية والآنية:

يقصد بذلك تقديم الصحف الإلكترونية لخدمات إخبارية آنية، تستهدف إحاطة مستخدميها بآخر الأخبار، والمعلومات في مختلف المجالات لملاحظة تطورات الأحداث المتلاحقة[5]، بالإضافة إلى قدرة الموقع الإلكتروني على تحديث محتواها على نحو مستمر،

---

(1) عبد الغني، وسائل الإعلام الجديدة والموجة الرقمية الثانية(ص69).

(2) الدليمي، الصحافة الإلكترونية والتكنولوجيا الرقمية (ص221).

(3) محمد، تصميم مواقع الصحف الإلكترونية (ص34).

(4) أبوعيشة، الإعلام الإلكتروني (ص 93).

(5) تربان، الإعلام الإلكتروني الفلسطيني (ص82).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقديم تغطية مباشرة وشاملة للأحداث على نحو آني[1]، وبهذه المميزات السالفة إذا اجتمعت في الوسيلة الإعلامية مع المصداقية والموضوعية فإن الوسيلة كالمواقع الإلكترونية تحوز على ثقة الجمهور وإقبالهم، ويكون لها الأثر الكبير في السبق في الكثير من الأحداث، ففي ظل الحصار المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من أربع سنوات و ما ترتب عليه من منع إسرائيل لدخول الصحف اليومية منذ قرابة عام و نصف العام أدى ذلك إلى أن تحظى الصحافة الإلكترونية بإقبال كبير خاصة من الشباب وذلك لما تميزت به في سرعة التعرف على الخبر وعملية تحديثه باستمرار وإمكانية التعليق عليه بشكل مباشر وبكل يسر عكس الصحافة التقليدية المكتوبة، بالإضافة إلي توفرها رغم الحصار[2].

4- العمق المعرفي:

تتميز الخدمات الصحفية المقدمة في الصحف الإلكترونية بالعمق المعرفي والشمول، ويتهيأ من اتساع المساحة المتاحة لهذه الصحف، حيث لا ترتبط الصحف الإلكترونية شأنها في ذلك شأن كل المواقع الإلكترونية بقيد المساحة كما في الصحف المطبوعة، وإلى جانب ذلك يتوافر في المواد الصحفية المنشورة بالصحف الإلكترونية قدر معرفي مناسب، حيث تعمل هذه الصحف عبر ما تقدمه من خدمات إضافية على تقديم عمق معرفي إضافي للمواد المنشورة فيها، وتستهدف هذه الخدمات تقديم خلفيات عن الأحداث وربطها بالقضايا أو الموضوعات المتعلقة بها [3].

5- الأرشيف الإلكتروني الفوري:

تأتي خدمة الأرشيف على جانب كبير من الأهمية ولا سيما في مجال النشر الإلكتروني للصحافة الإلكترونية، فتقديم الموضوعات المختلفة داخل الموقع بالإضافة لخدمة الأرشيف وإمكانية البحث يقدم للمستخدم سياقا شاملا حول الموضوع الحالي الذي يتعامل معه ويستخدمه، كما أنه يعد في حد ذاته مصدرا للبحث، فالقدرة على البحث والتجول بحرية والحصول على النتائج بسرعة ودقة عالية كل هذا يمثل فروقا مهمة جدا بين خدمة الأرشيف الصحفي بشكله التقليدي وبين خدمة الأرشيف في الصحافة الإلكترونية، كما أنه قي الصحف الإلكترونية باتت عملية الأرشفة والحصول على المعلومات واستدعائها سهلة وميسورة [4]، مثل خدمة بحث

---

(1) علم الدين، مقدمة في الصحافة الإلكترونية (ص 181).

(2) العمراني، الصحافة أو المواقع الفلسطينية الإخبارية (موقع إلكتروني).

(3) الدليمي، الصحافة الإلكترونية والتكنولوجيا الرقمية (ص224).

(4) تربان، الإنترنت والصحافة الإلكترونية رؤية مستقبلية (ص136).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفصيلي أو بحث متقدم التي تقدمها الكثير من المواقع لإتاحة الأخبار المنشورة في تواريخ سابقة وطلبها بناءً على التصنيفات الخاصة بالبحث أو البحث التفصيلي أوالمتقدم بالتاريخ والموضوع والتوزيع الجغرافي أو خلال فترة معينة [1].

6_ التفريق والتمكين والشخصنة:

وتعني سمة التفريق أو"التفتيت"، تعدد الرسائل التي يمكن الاختيار من بينها لتلائم الأفراد أو الجماعات الصغيرة المتجانسة بدلا من توحيد الرسائل لتلائم الجماهير العريضة[2]، وتعني سمة التمكين أن تعمل الصحافة الإلكترونية على تمكين الجمهور من بسط نفوذه على المادة المقدمة وعملية الاتصال ككل من خلال الاختيار ما بين الصوت والصورة والنص الموجود مع المحتوى الصحفي، سوء أكان ذلك أخبارا أم تقارير أم تحليلات، فالمصادر متعددة والقارئ ليس أمامه قصة إخبارية واحدة فقط [3].

وتعني الشخصنة: جعل كل زائر للموقع قادر على أن يحدد لنفسه وعلى نحو شخصي الشكل الذي يريد به أن يرى الموقع، فيركز على أبواب بعينها ويحجب أخرى، وينتقي بعض الخدمات ويلغي أخرى، ويقوم بكل ذلك في أي وقت يرغبه[4]، فلم يعد من اللازم استنزاف الوقت والجهد في تصفح الصحف بحثا عن موضوع معين،أو انتظار برنامج مخصوص في إحدى القنوات التلفازية، بل أصبحت المواقع الإلكترونية تمكنك من الاطلاع على الموضوع الذي تريده في الوقت الذي تريد [5].

7- النشر على نطاق واسع:

وهي أكثر الجوانب التي تميز الصحافة الإلكترونية وتعمل بشكل تلقائي أوتوماتيكي، لأنها ترتبط بطبيعة الوسيلة نفسها، ولا تخضع للصحفي أو آليات العمل الصحفي، وإنما هي عنصر أساسي يرتبط بشبكة الإنترنت في قدرتها نفسها، ولا توجد أي وسيلة اتصال تنافس الإنترنت في قدرتها على التعامل مع القضايا والأحداث على نطاق عالمي لا حدود له [6].

---

(1) عبد الحميد، الاتصال والإعلام على شبكة الإنترنت (ص146).
(2) عامر، وسائل الاتصال الحديثة من الجريدة إلى الفيس بوك (ص45).
(3) الدليمي، الصحافة الإلكترونية والتكنولوجيا الرقمية (ص232) .
(4) سليمان، الصحافة الإلكترونية(ص19).
(5) خضر، الإعلام والإنترنت(ص81).
(6) تربان، الإعلام الإلكتروني الفلسطيني (ص25).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8- سهولة التعرض:

تعد سهولة التعرض أحد أهم عوامل تفضيل الجمهور للوسائل، ولذلك فإن إقبال الجماهير يزداد على الوسائل التي لا تحتاج إلى بذل جهد جسدي وعقلي لفهم واستيعاب ما تتوافر عليه من مواد، وتبعا لما تتيحه الصحف الإلكترونية من مزايا عديدة تستهدف سهولة التعرض لها،حيث أصبحت الخيار الاتصالي المفضل للجيل الجديد من القراء الشباب؛ ذلك أن أفراد هذا الجيل يهتمون بالإنترنت لتلقي الأخبار من الشاشة أكثر من الورق [1].

وهنالك العديد من الخصائص الأخرى نجمل أبرزها، كرخص ثمن انطلاق المواقع الإلكترونية، فهي لا تكلف أصحابها مبالغ كبيرة، وكل ما تحتاجه توافر بنية تحتية وخدمة الإنترنت، والمواقع الإخبارية الإلكترونية الفلسطينية تمتاز في جلها بأنها خدماتها بالمجان، وباقتصارها على الأخبار الفلسطينية، وفضح السياسات والجرائم الصهيونية على الأرض، وبإبراز التعاطف الدولي والإقليمي للقضية الفلسطينية، وتضم شبكة الإنترنت مواقع فلسطينية الكترونية إخبارية ورياضية متخصصة ودينية ومنتديات حوار وتعريفية وتجارية إضافة إلى المؤسسات الرسمية والحكومية [2]، ومن خصائصها إمكانية تعرض القارئ للمواقع الإلكترونية طوال اليوم [3]، إمكانية الحصول على إحصاءات دقيقة عن زوار مواقع الصحيفة الإلكترونية [4]، ومع هذه الخصائص فإن المتتبع لتصاعد الأحداث الفلسطينية سيجد نوعا من الخصوصية يحكم طبيعة العمل في المواقع الصحفية الإلكترونية الفلسطينية مقارنة بالمواقع الصحفية العربية، والأجنبية، ولعل ذلك يعود إلى أن السمة الرئيسة للمواقع الصحفية الفلسطينية هي سمة التأطير الوطني؛ بمعنى أن الصحف الإلكترونية الفلسطينية تهدف إلى الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة حتى ينال حريته واستقلاله، وقد أدت الصحف الإلكترونية الفلسطينية دورا محوريا في خدمة القضية الوطنية وفضح مخططات الاحتلال وتعرية ممارساته ومعالجة الهموم والمشكلات الفلسطينية الداخلية بما يتواءم مع مستوى الإمكانيات والقدرات المتاحة [5].

---

(1) الدليمي، الصحافة الإلكترونية والتكنولوجيا الرقمية (ص ص227-228).

(2) القرا، دور المواقع الإلكترونية الفلسطينية في نشر ثقافة حقوق الإنسان دراسة تحليلية (ص60).

(3) موسى، المواقع الإلكترونية الإخبارية دراسة في المفاهيم والمصداقية (ص42).

(4) أبو عيشة، الإعلام الإلكتروني (ص132).

(5) تربان، الإعلام الإلكتروني الفلسطيني (ص124).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أن المميزات التي تتميز بها المواقع الإلكترونية بشكل عام ومنها المواقع الفلسطينة الإلكترونية لها أهمية كبيرة في ذاتها يمكن استغلالها من القائمين على هذه المواقع في إيصال الرسالة المطلوبة من خلال استغلالها ومنها تفاعلية الجمهور المستهدف مع المنشور عليها، والسعي لتحقيق رغباتهم المتقاطعة مع الثوابت المشتركة وأخذ انطباعتهم عن الرسائل المبثوثة، واستغلال إمكانية بث الوسائط المتعددة المكتوبة والمسموعة والمرئية في إصدار الأفلام الوثائقية المضدة للرسالة من خلال عرض الإنتهاكات لحقوق الإنسان الفلسطيني وأنواعها والجهات المقترفة لها والسعي لنشرها بين الجماهير المختلفة، يساعد في ذلك السرعة والإنتشار الذي يجب أن تستفيد المواقع الفلسطينية الإلكترونيها منها لنشر رسالتها وهذا يحتاج منها إلى تطوير تقنيات المواقع وتوسيع نطاق وصولها واختراقها للدول لتعم الرسالة الإعلامية، ويصل من يريدها في أي مكان إليها في أي وقت من خلال أرشيف الموقع.

ثانيا _أهداف المواقع الفلسطينية الإلكترونية:

تسعى المواقع الفلسطينية الإلكترونية لتحقيق أهدف إعلامية وسياسية وهي أهداف كثيرة منها الداخلي والعربي والإسلامي والدولي، تسيطر عليها الأهداف الوطنية ومنها [1]:

1- التعريف بتاريخ وحضارة فلسطين، والتوعية بأبعادها التاريخية والثقافية والسياسية.

2- التواصل مع العالم الخارجي لحشد التأييد لها وتمتين المواقف الداعمة للقضية الفلسطينية.

3- فضح المشروع الصهيوني والمخاطر التي تهدد الشعوب العربية والإسلامية.

4- كشف المخططات الصهيونية التي تستهدف الشعب الفلسطيني.

5- إبراز معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الصهيوني.

6- العمل على تعزيز العلاقة مع المؤسسات الإعلامية بهدف تأمين إيصال الرؤية الفلسطينية إلى أوسع نطاق بهدف التصدي لحملات التشويه والتضليل الإعلامي التي تهدف إلى طمس الحقائق وتزييف إرادة الشعب الفلسطيني الذي يقوم به الاحتلال الصهيونى.

7- نشر ثقافة حقوق الإنسان والتصدي لانتهاكاتها من خلال الإعلام والوسائل الأخرى.

8_ الدفاع عن القضايا الوطنية و فضح الانتهاكات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية.

9_ إطلاع القارئ على ما يدور داخل المجتمع الصهيوني من خلال تخصيص البرامج لذلك.

---

(1) القرا، دور المواقع الإلكترونية الفلسطينية في نشر ثقافة حقوق الإنسان دراسة تحليلية (ص61).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتسعى المواقع الإلكترونية لتحقيق أهدافها من خلال الاستفادة من الخدمات التي تتمتع بها المواقع الإلكترونية لتقديم خدماتها للقارئ من أحداث بأشكالها السياسية والرياضية والاجتماعية وغيرها في قوالب، سواء الأخبار أو التقارير أو التحقيقات وباستخدام التقنيات والمرفقات كافة من صور وصوت وفيديو وتفاعلية.

ثالثا_إشكالات وعقبات المواقع الفلسطينية الإلكترونية:

بعد ما بينا من خصائص المواقع الفلسطينية الإلكترونية، وأهدافها، إلا أن هذه المواقع تمر بإشكالات وسلبيات منها العام كسائر المواقع العربية والعالمية ومنها الخاصة، فكما عبر عنها مكاوي بأن "التكنولوجيا ليست خيرا خالصا كما أنها ليست شرا صرفا، وعادة تجمع كل تكنولوجيا بين ما هو إيجابي وما هو سلبي، وتفتح آفاقا جديدة، وتسد نقصا في الشكل القديم مقابل فتح أبواب جديدة لخدمة الجمهور، وتغير بسرعة من طريقة تعاملنا مع وسائل الإعلام الجماهيرية[1]، بالإضافة لإشكالات في مجالات أخرى التي شكلت أمام المواقع الفلسطينية الإلكترونية عددا من **العقبات المشكلات التي تقف عائقا أمام تطورها وتحقيق أهدافها [2]:**

1. مشكلات تقنية: حيث إن شبكة الاتصالات هي إحدي المعوقات الأساسية، كون تزويد الإنترنت في فلسطين لا يتم إلا عبر شركات انترنت إسرائيلية، وهي تحاول دوما قطعه، وتسبب عائقا أمام شبكة الإنترنت وتعميمها، إضافة إلى بطء الإنترنت، وتصفح المواقع، وعدم إلمام الصحفيين بتقنيات الكمبيوتر، والإنترنت.

2. مشكلات سياسية: وتتمثل في الظروف السياسية الراهنة، والتي انعكست على وضع الصحف الإلكترونية بإغلاق الطرق، والحصار المفروض على بعض المناطق، الذي من شأنه أن يحول دون وصول الصحفي إلى مكان عمله، وهذا ما يؤثر على مستوى الصحف الإلكترونية، وكذلك انعكاس الوضع السياسي على حياة الصحفيين.

3. مشكلات اقتصادية: وتتمثل في تدني مستوى المعيشة، والظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، مما يقف حجر عثرة في طريق التقدم نحو التكنولوجيا، إضافة إلى

---

(1) مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات (ص 49).

(2) تربان، الإعلام الإلكتروني الفلسطيني (ص ص134-133).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدم وجود التمويل اللازم للموقع، مما يجعلها تعتمد على كوادر غير مؤهلين ويضعف أداؤها ويفقدها التميز، ويضعف حصولها على المعدات التكنولوجية المتطورة[1].

4. مشكلات حزبية: حيث ظهرت مواقع صحفية حزبية تتطرق للخبر بحزبية دون مراعاة للموضوعية والدقة، وأحيانا تعمل هذه المواقع على تحريف المعلومات بما يتواءم مع مصلحتها العليا[2].

ويؤخذ على الإعلام الحزبي أنه يأخذ على الأغلب الوقائع من زاوية واحدة مما يجعل الصورة مبتورة، وهذه المعادلة طردية لها انعكاسات سلبية، ليس فقط على الجمهور العام، بل على أنصار الحزب لكونه يرسخ لديهم قناعات مشوهة، ورؤية مختلة، فينسلخون عنه [3].

5. مشكلة قرصنة المعلومات: وهي مشكلة كبيرة تواجهها الصحافة الإلكترونية الفلسطينية، ويرى بعض المختصين أن الصحف الإلكترونية هي نسخ كربونية عن بعضها البعض، إضافة إلى سرقة الموضوعات الصحفية من بعض المواقع دون الإشارة إلى المصدر.

ويشكل الاحتلال الإسرائيلي وحدات متخصصة يعلن عنها لتعقب الإعلام الإلكتروني الفلسطيني من خبراء ضمن خريجي وحدة الاستخبارات 8200 ويتقنون اللغة العربية والتقنيات الحديثة، مهمتهم تكمن في خلق محددات من الكلمات ليجري تعقبها كـ "يهودي" و"سكين" وما شابه، وسيقوم الطاقم– الذي يعمل تحت إطار دائرة الإعلام بوزارة الخارجية الإسرائيلية بتقديم البلاغات ضدها أو التعامل معها[4].

6. مشكلات مهنية: وتتمثل في عدم وجود مراسلين متخصصين للصحف الإلكترونية، وكذلك عدم وجود صحفيين متخصصين في الصحف الإلكترونية. [5]

---

(1) المدهون، دور الصحافة الإلكترونية الفلسطينية في تدعيم قيم المواطنة لدى طلبة الجامعات بمحافظة غزة (ص 59).

(2) المرجع السابق ص 59.

(3) خلف، اعتماد الصحافة الحزبية على الإشاعة وأثرها على التنمية السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة حركتا فتح وحماس نموذجا (ص 63).

(4) موقع وكالة سما الإخبارية، تشكيل طاقم لملاحقة الموقع الفلسطينية والعربية الإلكترونية والاجتماعية (موقع إلكتروني).

(5) المدهون، دور الصحافة الإلكترونية الفلسطينية في تدعيم قيم المواطنة لدى طلبة الجامعات بمحافظة غزة (ص 59).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7. مشكلة غياب الرقابة: حيث لا توجد في فلسطين جهة مسؤولة لمراقبة عمل المواقع الإلكترونية، وتكتفي وزارة الاتصالات الفلسطينية بفرض الرقابة الإدارية على المواقع الحكومية فقط، كما أن الهيئة الفلسطينية الوطنية لمسميات الإنترنت لا تقوم بأي رقابة رسمية، إلا على المواقع المسجلة ضمن المجال الفلسطيني (ps) فقط، وغالبا لا تكون رقابة فعلية، انما يتم ملاحقة المواقع بصورة فردية، واستناداً إلى قوانين الدولة المستضيفة للموقع.[1]

المطلب الثالث: المواقع الفلسطينية الإلكترونية وأنواعها:

في العالم يمكن لمستخدم الشبكة أن يجد مئات المواقع الشهيرة التابعة لأحزاب سياسية ومنظمات محلية ودولية وحركات سياسية وعسكرية، بل حكومات ودول، إضافة إلى آلاف المواقع لمؤسسات إعلامية مختلفة الاهتمامات[2]، وهذا جعل الباحثين يصنفونها بناءً على معايير مختلفة منهم من يصنفها بناءً على المضمون، أو الاحتراف، أو التمويل، أو الهيكلية أو التكوين، أو شكل العرض، أو الجمهور المستهدف أو الجهة المعدة للموقع[3]، وتتنوع أشكال المواقع الفلسطينية الإلكترونية، إلى عدة أنواع حسب الموضوع والاختصاص، وهي (مواقع الصحف الإلكترونية الكاملة والنسخ الإلكترونية من الصحف الورقية[4]، ومواقع إعلامية إلكترونية وتنقسم إلى عدة أقسام مواقع رسمية تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ومواقع غير رسمية تابعة للمؤسسات الأهلية، ومواقع شخصية[5]، وهناك مواقع تتبع لمؤسسات إعلامية متكاملة كشبكة الأقصى الإعلامية وغيرها، ونفرد في هذا الجانب عددا من المواقع الفلسطينية المتخصصة بحقوق الإنسان موضع الدراسة.

أ. موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.[6]

يعرف الموقع عن المركز بأنه مركز حقوق إنسان فلسطيني مستقل، تأسس عام 1995 مقره مدينة غزة، يعمل على حماية حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون والمبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويتمتع المركز بصفة استشارية ولا سيما لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وعضو لجنة الحقوقيين الدولية – جنيف، وعضو

---

(1) تربان، الإعلام الإلكتروني الفلسطيني (ص134).
(2) تربان، الإنترنت والصحافة الإلكترونية رؤية مستقبلية (ص117).
(3) فلحي، النشر الإلكتروني والطباعة والصحافة الإلكترونية والوسائط المتعددة (ص ص115–117).
(4) نصر، الإنترنت والإعلام الصحافة الالكترونية (ص ص 103–101).
(5) تربان، الإعلام الإلكتروني الفلسطيني (ص114).
(6) موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، عن المركز (موقع إلكتروني).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان – باريس، وله العديد من العضويات في مؤسسات وشبكات حقوقية أخرى، وحاصل على العديد من الجوائز الدولية في مجال حقوق الإنسان، ويهدف المركز إلى حماية واحترام حقوق الإنسان طبقا للمعايير والمواثيق المقرة دوليا ودعم مبدأ سيادة القانون والعمل على تنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني فاعل وتعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، ويساند المركز كل الجهود من أجل ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

ب. موقع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. [1]

يعرف الموقع بالهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والتي أسست بقرارٍ/ مرسوم صادر عن الرئيس الراحل ياسر عرفات رحمه الله، بتاريخ 1993/9/30، وقد نشر قرار الإنشاء لاحقاً في الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية) ، تحت رقم (59) لعام 1995م.

بموجب القرار تحددت مهام ومسؤوليات الهيئة على النحو الآتي: "متابعة وضمان توافر متطلبات صيانة حقوق الإنسان في مختلف القوانين والتشريعات والأنظمة الفلسطينية، وفي عمل مختلف الدوائر والأجهزة والمؤسسات في دولة فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية ".

وقد وترك القرار للهيئة مهمة وضع نظامها الأساسي بما يضمن استقلالها وفاعليتها، وقد بدأت الهيئة تمارس نشاطاتها في بداية عام 1994، وكان مفوضها العام الأول الدكتورة حنان عشراوي، صاحبة الفكرة والمحرك الأول لتأسيسها، لتعنى الهيئة بحقوق المواطن الفلسطيني، وتتمتع بالعضوية الكاملة في اللجنة التنسيقية الدولية للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (ICC).

ج. موقع مؤسسة الضمير. [2]

يعرف الموقع عن مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان بأنها منظمة غير حكومية متخصصة في الدفاع عن حقوق الإنسان، تأسست في عام 1993م بالتنسيق مع مؤسسة الضمير في رام الله وعدد من المحامين وغيرهم من المهتمين في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، ورسالتها أنها مؤسسة عازمة على أداء دور ريادي في التنمية، واحترام وحماية ونشر وتعزيز حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، مشددة على أهمية الحقوق

(1) موقع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، نبذة تعريفية (موقع إلكتروني).

(2) موقع مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، عن مؤسسة الضمير (موقع إلكتروني).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المدنيين الفلسطينيين ولا سيما حقوق المعتقلين، وحقوق الطفل، والحق في حرية تكوين المؤسسات، والحق في بيئة سليمة ومستدامة.

وتعتبر مؤسسة الضمير مؤسسة مستقلة ومحايدة تابعة للمنظمات غير الحكومية التي تهدف إلى ضمان تطوير مبادئ حقوق الإنسان و المعايير والقيم المعترف بها دوليا في قطاع غزة،وتقوم المؤسسة بالاسترشاد بهذه المبادئ فضلا عن المساءلة، وسيادة القانون، والشفافية، والتسامح، والتمكين والمشاركة والإدماج والمساواة والإنصاف وعدم التمييز والاهتمام بالفئات الضعيفة.

د.موقع مركز الميزان لحقوق الإنسان. [1]

يعرف الموقع بالمركز بأنه مؤسسة فلسطينية حقوقية غير حكومية تأسست عام 2000م، مركزه الرئيس في غزة، وتتلخص رسالته في تعزيز احترام حقوق الإنسان وحمايتها ولا سيما الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في قطاع غزة باعتباره جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويسعى مركز الميزان لتحقيق رسالته من خلال جملة من النشاطات كالأبحاث والتدخلات القانونية بأشكالها كافة، وأنشطة الضغط والتحشيد والمناصرة وأنشطة التوعية ونشر ثقافة وقيم حقوق الإنسان وذلك بالدمج ما بين الاحتراف والمشاركة المجتمعية. وتشكل القيمة الإنسانية المتساوية لبني البشر أفراداً أو جماعات، والاحترام المتساوي لكافة حقوق الإنسان التي كفلها القانون الدولي والتشريعات الدولية الأساس والأرضية التي يستند إليها مركز الميزان وتحكم توجهاته، ويتطلع المركز لأن يصبح المجتمع الفلسطيني مجتمعاً حراً يمتع بالسيادة على أرضه، ويتمتع فيه النساء والرجال والأطفال وأفراده كافة بالعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

هـ.موقع المركز الفلسطيني مدى للتنمية والحريات الإعلامية"مدى". [2]

ويعرف موقع المركز "مدى" بأنها مؤسسة إعلامية حقوقية فلسطينية مستقلة غير حكومية وغير ربحية، تأسست عام 2006م، مسجلة تحت رقمI-250-IRA، مقرها الرئيس رام الله، ويعمل المركز في أنحاء الأراضي الفلسطينية كافة.

---

(1) موقع مركز الميزان لحقوق الإنسان، رسالة المركز والعضوية (موقع إلكتروني).

(2) موقع المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى"، عن مدى (موقع إلكتروني).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتابع الموقع بأنه في العام 2006م تحول مركز "مدى" من حلم إلى مؤسسة تسعى للتغيير نحو الأفضل، وقد تأسس مركز "مدى" من قبل مجموعة من الصحفيين والشخصيات المهتمة الذين شعروا أن وقت التغيير قد حان، ليعملوا على نحو طوعي لمدة سنتين، لينطلق بعدها كمركز فاعل في الدفاع عن حقوق الصحفيين من خلال تقديم الاستشارات القانونية لهم، وفضح الانتهاكات بحقهم، والتوعية بالحق في حرية التعبير وبحقوق الصحفيين، وللإسهام بشكل جدي في تنمية الإعلام الفلسطيني ليقوم بدوره الحقيقي في حياة المجتمع الفلسطيني التوّاق للحرية والديمقراطية والتقدم.

و. موقع مؤسسة الحق _القانون من أجل الإنسان. [1]

المقر الرئيس للموقع الذي يعتبر نافذة مؤسسة الحق مدينة رام الله – الضفة الغربية، وقد تأسست "الحق" عام 1979م من قبل مجموعة من المحامين الفلسطينيين بهدف توطيد مبدأ سيادة القانون، وتتمتع "الحق" بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي الاجتماعي في الأمم المتحدة، وعضوية الشبكة اليورومتوسطية لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، والتحالف الدولي للموئل، وهي فرع لجنة "الحقوقيين الدوليين – جنيف"، وعضو شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.

ينصب عمل "الحق" على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان الفردية والجماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967م ومتابعتها، بهدف وضع حد لهذه الانتهاكات والجرائم عن طريق التوعية بمخاطرها وآثارها، والعمل على تقديم مرتكبي الجرائم الدولية أمام القضاء سواء الوطني منه أو الدولي.

وهنالك عدد من المؤسسات الحقوقية الأخرى في فلسطين إما متخصصة في حقوق الإنسان بشكل عام أو في جانب منها، ولها مواقع إلكترونية خاصة بها على شبكة الإنترنت مثل (المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي الديمقراطي"مفتاح" و الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان، ومركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين، ومركز الديمقراطية وحقوق العاملين، ومركز القدس للديمقراطية وحقوق الإنسان، ومؤسسة مانديلا لحقوق الإنسان، والجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون، ومركز هدف لحقوق الإنسان).

---

(1) موقع مؤسسة الحق القانون من أجل الإنسان، عن حق (موقع إلكتروني).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال اطلاع اطلاع الباحث على التقسيمات المتعددة للمواقع الفلسطينية يجد اختلاف المختلفة في تصنيفات الباحثين لها حسب زاوية التصنيف، إلا أنه عند الولوج لمضمونها جميعا تجد اشتراكها في هيمنة الطابع الوطني والسياسي العام عليها والتنموي للمجتمع، مع وجود نزعة بادية للجهة التي تسيطر على الموقع الإلكتروني، فالمواقع الإخبارية أو غير المتخصصة بحقوق الإنسان تحتاج تتناول قضاي حقوق الإنسان كمادة مرتبطة بحدث دون أن تنصب كمفهوم ضمن قضية بأكملها لها مبادئها وأنواعها وجهاتها التي تتابعها، وكذلك في المواقع الخاصة بحقوق الإنسان الحالة أشبه بالجمود الذي يحتاج لتبسيط وإعطاء المادة المعلوماتية حقها وإشراك ذلك بالتواصل مع المواقع الإعلامية الأخرى في تغطيتها، ويجد الباحث أن المواقع أقرب لنافذة تنشر نشاطات المؤسسة الحقوقية القائمة عليها وحسب، أكثر من الإستقلالية في التعامل مع القضايا كقضايا حقوقية ومبادئ يسعى الموقع لإيصالها للناس ونشرها وتوضيح مفاهيم بعينها، ومن ذلك يستخلص الباحث أن الغاية المطلوبة من الرسالة الإعلامية للمواقع الإلكترونية في نشر ثقافة حقوق الإنسان لا بد أن يكون بالتكامل بين هذه المنظومات الإعلامية وأنواع المواقع المختلفة للإستفادة من العلاقة التبادلية بينها لتعطي الوسيلة حقها ويصل المطلوب للجمهور المستهدف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

الإعـلام الفلسطيني وحقوق الإنسان

تقديم:

بدأت الممارسات الفعلية لمفهوم حقوق الإنسان قبل أن يظهر المصطلح في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وقد ارتبطت هذه الممارسات بالأنظمة الديمقراطية القديمة كما نصت عليه الديانات السماوية والوضعية، فتعبير حقوق الإنسان استخدم لأول مرة من جانب الغرب، لكن مضمون وجوهر هذه الحقوق جاء نتيجة نضال سياسي وثورات إنسانية وعالمية كانت للعرب والمسلمين إسهامات فيها لتأكيد هذه الحقوق[1].

وعندما كانت حقوق الإنسان تمس الإنسان بأصله، وكرامته، وتؤصل لها جميع المناهج والأفكار الرزينة، انصب البحث عنها، وتبويبها والاهتمام بمبادئها وتصنيفها، وأنشئت المؤسسات والمنظمات لحمايتها، وطولب الإعلام بالقيام بدوره في نشرها وتغطية مفرداتها.فأصبحت تحتل قضايا حقوق الإنسان مكانة مهمة في اهتمامات وسائل الإعلام في المجتمعات الديمقراطية وتزداد هذه الأهمية في المجتمعات التي تمر بمراحل انتقال سياسي نحو الديمقراطية، إذ يعد حجم تغطية هذه الوسائل لقضايا حقوق الإنسان أحد المعايير الأساسية لمهنية هذه الوسائل[2].

من هنا جاء دور الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان؛ فالحديث عن حقوق الإنسان حديث دائم، بسبب تصاعد الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الفلسطيني، وأثرها السلبي في الاستقرار السياسي والاجتماعي والحضاري، إنه حديث عن المبادئ والأطر التي تحفظ حياة الإنسان، وتصون كرامته، وتحترم آدميته، وتفتح له الطريق للإبداع الخلاق، وتدفعه للتقدم إلى الأمام[3].

وفي الحالة الفلسطينية التي تختلف عن الكثير من الحالات في العالم، والانتهاك البين لحقوق الإنسان من إزالة شعب كامل من أرضه واستبداله بشعب محتل آخر، وقتل وتشريد وأسر وسلب والتضييق في التنقل، وحرمان المحتل الغاصب للشعب الفلسطيني من أبسط حقوقه، وما ضاعف ذلك على الشعب الفلسطيني، حالة الانقسام بين الفلسطينيين في الضفة

---

(1) العامري والسعدي، الإعلام والديمقراطية في الوطن العربي (ص 135).

(2) الطويسي و سلامية، انتهاكات حقوق الإنسان في وسائل الإعلام الأردنية من 2013م –2014م دراسة تحليلية (ص1).

(3) شعت، منظمات حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني دراسة تحليلية (ص ص14_15).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وغزة، ما تركت آثارها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، وترتبت عليها انتهاكات داخلية لحقوق الإنسان، حتى غدا إعلام طرفي الإنقسام حماس وفتح انتقائيا ازدواجيا لتقارير مؤسسات حقوق الإنسان، يأخذ كل طرف ما يدين الآخر منها ويتغافل عن انتهاكه ذاته للحقوق في الكثير من التقارير التي تتناول الإنتهاكات الممارسة لحقوق الإنسان في الضفة وغزة، وأمام هذا الوضع، وبناءً على ما قدمنا من لمحة عاجلة.

سنتناول في المطلب الأول من هذا المبحث، مفهوم حقوق الإنسان ومصادره ومواثيقه وخصائصه وأنواعه، وسنسلط الضوء في المطلب الثاني على نظرة على حقوق الإنسان في فلسطين، التسلسل التاريخي للقانون، وأنماط انتهاكات حقوق الإنسان من الإحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينة، وأنواع منظمات حقوق الإنسان في فلسطين ودورها والعقبات أمامها، وأخيرا يتناول المطلب الثالث الإعلام وعلاقته بحقوق الإنسان، ودوره في نشر ثقافة حقوق الإنسان، والإشكالات التي يواجهها وسبل تفعيل أدواره، ثم دور الإعلام في فلسطين في نشر ثقافة حقوق الإنسان، والعقبات التي يواجهها، وسبل التغلب عليها.

المطلب الأول:حقوق الإنسان النشأة والمفهوم والمصادر والمواثيق والأنواع.

أولا.. نشأة حقوق الإنسان ومفهومها:

إن تاريخ حقوق الإنسان عبارة عن كتاب أبيض الصفحات بدأت كتابته منذ بدء الخليقة، فكل ثقافات العالم وديانات وضعت فيه مبادئ راسخة كرست مبدأ احترام الكرامة الإنسانية، وما زال هذا الكتاب لم يطو بعد ولن يطوى إلا بانتهاء الإنسان[1]، فكانت التشريعات التي تنزل من السماء تواكب الفطرة وتدعو الإنسان إلى سلوك ما يحفظ كرامته في نفسه ومجتمعه وعالمه، غير أن الطبيعة البشرية وتفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية داخل وبين الدول نتجت عنها كثير من النزاعات المسلحة التي أدت إلى المآسي الإنسانية وأفظع انتهاكات حقوق الإنسان من قتل وتشريد وسجون واعتقالات وبطش وتعذيب.

على الرغم من ذلك، شهدت البشرية في عدد من الدول التي تعرضت لمثل هذه الانتهاكات بسبب الاستعمار أو الأنظمة الداخلية القمعية، العديد من الثورات، ففي الربع الأخير من القرن الثامن عشر قامت ثورتان كان أساسهما رفع الظلم ووقف انتهاكات حقوق الإنسان والعمل من أجل الحرية والمساواة، كانت أولى الهبات الثورة الأمريكية 1776م ضد المستعمر البريطاني، وبعد الثورة تم وضع "وثيقة حقوق الإنسان الأمريكية" ولم تمض عدة سنوات حتى

(1) بوجلال، اليات المنظومة الاممية لحقوق الإنسان (ص9).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفجرت الثورة الفرنسية ضد الطغيان الملكي فانتزع الشعب الفرنسي حريته عام 1789م واستعاد الديمقراطية والعدالة والحرية التي تمت صياغتها في "إعلان حقوق الإنسان"[1] فمن الثابت تاريخيا أن الفرنسيين هم أول من أطلق هذا الاسم على مواثيق حقوق الإنسان في إعلانهم الذي صدر سنة1789م، على اعتبار أن هذه الحقوق لا تخص إنساناً دون آخر، بل تخص كل إنسان أينما وجد[2]، ثم يلى ذلك بفجوة زمنية ليست بالقصيرة تفصل بين نشأتها الأولى مع الثورتين الأمريكية والفرنسية وبين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948م، تجبر أي إنسان على التوقف والتأمل وإنعام النظر عن التأخر[3]، ويعتبر ميثاق الأمم المتحدة هو أول وثيقة تشير صراحة إلى مسؤولية المجتمع الدولي ككل في إقرار وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ويليه في الترتيب الزمني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966م، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966م، وقد انضمت لقائمة المواثيق الدولية عدد من الاتفاقيات الدولية السابقة لإنشاء الأمم المتحدة[4]، ثم تتابعت المواثيق والعهود والاتفاقيات تزامنا مع التغيرات والأحداث،للمحافظة على الإنسان وحقوقه وكرامته في الحياة بجوانبها كافة.

مفهوم حقوق الإنسان لغة واصطلاحا:

حقوق الإنسان مصطلح مركب يتكون من " حقوق " و " إنسان "، وللتعرف على هذا المفهوم لا بد لنا أن نوضح مفردات هذا المصطلح.

أولا : تعريف الحق:

التعريف اللغوي:

ورد في لسان العرب تعريف الحق بأنه نقيض الباطل، وجمعه حقوق وحقائق[5]،

الحق اصطلاحا:

تتنوع مشارب تعريفات الحق لاختلاف الزاوية التي يتناولها المختصون في تعريفهم له، وطبيعة اختصاص كل واحد منهم، بالرغم من اشتراك التعريفات في قواسم أساسية مشتركة.

---

(1) المفوضية السامية لحقوق الإنسان، دليل تدريبي على حقوق الإنسان وإنفاذ القانون (ص16).

(2) التركي، حقوق الإنسان في الإسلام (ص ص 7_ 8).

(3) هانت، نشأة حقوق الإنسان لمحة تاريخية (ص 146).

(4) عوض، الشرعية الدولية لحقوق الإنسان (موقع إلكتروني).

(5) ابن منظور، لسان العرب (ج3 ص 255).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيرى الجرجاني أن الحق هو الثابت الذي لا يسوغ إنكاره وفي اصطلاح أهل المعاني هو الحكم المطابق للواقع، يطلق على الأقوال و العقائد والأديان والمذاهب باعتبار اشتمالها على ذلك [1].

ويورد نبيل قرقور في كتابه تعريفا اصطلاحيا للحق بأنه: الأمر الثابت الذي لا يسوغ إنكاره، وقيل الصواب إصابة الحق، والفرق بين الصواب والصدق والحق أن الصواب هو الأمر الثابت في نفس المرء الذي لا يسوغ إنكاره، والصدق هو الذي يكون ما في الذهن مطابقا لما في الخارج، والصواب خلاف الخطأ وهما يستعملان في المجتهدات والحق والباطل في المعتقدات" [2].

ولدى فقهاء القانون نجد للحق عدة تعريفات متقاربة المعنى، منها: " قدرة أو سلطة خولها القانون لشخص من الأشخاص في نطاق معين معلوم"[3]، ويعرفه بعض القانونيين بأنه: تلك الرابطة القانونية التي بمقتضاها يخول الشخص على سبيل الإنفراد والاستئثار التسلط على شيء، أو اقتضاء أداء معين من شخص آخر [4].

ومن أدق تعريفات الشريعة الإسلامية المختصرة والجامعة ما تعاضد عليه كثير من العلماء من أن الحق هو: "اختصاص يقرر به الشرع سلطة أو تكليفا" [5].

ثانيا: تعريف حقوق الإنسان اصطلاحا:

يعد مفهوم حقوق الإنسان من المفاهيم التي اختلف الباحثون في تعريفها وضبطها، كباقي مفاهيم العلوم الإنسانية، فينطلق كل باحث من طبيعة تخصصه ومنهجه في تعريفها، فقد اتخذ هذا المفهوم منذ ظهوره أشكالاً متعددة بسبب ارتباطه وتأثره بالأنساق الفكرية والتنظيمات الاجتماعية والأنماط السياسية السائدة في حقبة معينة، ولقد توسعت فكرة حقوق الإنسان لتشمل الحريات المطلقة كالعدالة والمساواة وحرية السلوك [6]، فهو لم يعد يختص بالبعد السياسي فحسب، بل يشمل كذلك أبعاداً اقتصادية واجتماعية وتربوية وثقافية عاكسا بذلك التطورات التي

---

(1) الجرجاني، التعريفات (ص89).

(2) قرقور، حقوق الإنسان بين المفهوم الغربي والإسلامي (ص22).

(3) ياسين، نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية (ص 110).

(4) العيلي، الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام (ص176).

(5) الزرقا، المدخل الفقهي العام الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد (ج2ص 11) .

(6) موقع ستار تايمز، حقوق الإنسان في الإسلام ورقة تلخيصية (موقع إلكتروني).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مر بها العالم خلال العقود الأخيرة [1] كل هذه التداخلات أفرزت تباينا في تعريف حقوق الإنسان، نقف على بعضها:

فقد عرفتها ليا لفين بأنها: "مطالب أخلاقية أصيلة وغير قابلة للتصرف مكفولة لجميع بني البشر بفضل إنسانيتهم وحدها فصلت وصيغت هذه الحقوق فيما يعرف اليوم بحقوق الإنسان وجرت ترجمتها بصيغة الحقوق القانونية، وتأسست وفقا لقواعد صناعة القوانين في المجتمعات الوطنية والدولية وتعتمد هذه الحقوق على موافقة المحكومين بما يعني موافقة المستهدفين بهذه الحقوق" [2].

ويعرفها أحمد الرشيدي بأنها: "مجموعة من الاحتياجات أو المطالب التي يلزم توافرها بالنسبة لعموم الأشخاص، من دون تمييز بينهم سواءً لاعتبارات الجنس، أو اللون، أو العقيدة السياسية، أو الأصل الوطني، أو لأي اعتبار آخر" [3].

ويعرفها نبيل حسن بأنها: "عبارة عن حريات وحقوق يجب أن يتمتع بها جميع الأفراد في علاقاتهم مع غيرهم من الأشخاص أو مع الدولة، وموضوعات حقوق الإنسان وهي لا تمثل مفهوما عاما مجردا بل هي مرتبطة بأطراف فكرية وعقائدية وتاريخية" [4].

ويورد علي الدباس وعلي أبو زيد في كتابهما تعريفا لبعض الدارسين بأنها "مجموعة الحقوق اللصيقة بطبيعته والتي تظل موجودة وإن لم يتم الاعتراف بها، بل أكثر من ذلك حتى لو انتهكت من قبل سلطة ما" [5].

وتعرفها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأنها "حقوق متأصلة في جميع البشر، مهما كانت جنسيتهم، أو مكان إقامتهم، أو نوع جنسهم، أو أصلهم الوطني أو العرقي، أو لونهم، أو دينهم، أو لغتهم، أو أي وضع آخر" [6].

ويعرفها مصطفى السيد بأنها "ممكنات أو قدرات تسخرها الإرادة لبلوغ غاية معينة مادية أو معنوية وهي نابعة من طبيعة الإنسان فلا يكون له وجود من دون استخدامها ولا يتمتع بأية كرامة إلا في ظل صيانتها" [7].

---

(1) المحجوبي، حقوق الإنسان بين النظرية والواقع (ص26).

(2) لفين، حقوق الإنسان_أسئلة وإجابات (ص17) .

(3) الرشيدي وحسن، حقوق الإنسان في الوطن العربي (ص23).

(4) حسن، المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والعلاقة بينهما (ص ص 11-12).

(5) الدباس و أبو زيد، حقوق الإنسان وحرياته ودور شرعية الإجراءات الشرطية في تعزيزها (ص27).

(6) موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة، ما هي حقوق الإنسان؟ (موقع إلكتروني).

(7) غربي، حقوق الإنسان بالمغرب العربي دراسة في الآليات والممارسات دراسة مقارنة (ص12).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى ماهر عبد الهادي بأنها: "مجموعة الحقوق الأساسية التي لا يستغني عنها الإنسان في حياته والتي تكفل الدولة الاعتراف بها وتنظيمها وحمايتها، أو هي القدرة على عمل شيء أو الامتناع عن عمله" [1].

ومن خلال التعريفات السابقة لعدد ممن وضعوا التعريفات لحقوق الإنسان دون الحصر، يتضح للباحث أن هذا المصطلح يختلف الباحثون في تعريفه وضبطه، مما يؤكد البداية التي قدمنا بها لهذه التعريفات، من أن التطورات التاريخية والأحداث المتسارعة، وطبيعة البيئة والمنهج العلمي للباحث تؤدي دورا في صياغة التعريف لديه، غير الباحث يخلص إلى تعريف اجتهادي وهو أن حقوق الإنسان: هي الحقوق التي بدونها لا يستطيع أن يعيش الإنسان حياة البشر ويؤدي رسالته في الحياة وهي تنقسم لحقوق مدنية وسياسية واجتماعية واقتصادية وبيئية وثقافية وتنموية.

ثانيا .. أنواع ومواثيق حقوق الإنسان:

لقد ظهرت فئات ومجموعات حقوق الإنسان بتطور تاريخي مع التغيرات في أنظمة الحكم والسلطة فقد ظهرت في البداية الحقوق المدنية ثم السياسية ثم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فتعددت حقوق الإنسان وأنواعها، وبناءً على ذلك تعددت تصانيف الباحثين لها طبيعة للزاوية التي ينظرون منها إلى الحقوق والمنهج المتبع لديهم في دراستهم، فمنهم من يقسمها إلى حقوق فردية وجماعية ومنهم من يقسمها إلى مادية ومعنوية أو حقوق السلم والحرب أو تاريخيا لنشأة المواثيق الدولية الحامية لها، غير أن كل تقسيم من هذه التقسيمات يدرج صاحبه الأنواع ذاتها من الحقوق تحت مجموعة معينة تتشابه زمرة الحقوق داخلها في عوامل معينة، وسنضع تقسمين من أبرز التقسيمات المنتشرة.

أولا_ تصنيف حقوق الإنسان إلى مجموعات مجملة حسب تسلسل صدورها قانونيا تندرج الأنواع الفرعية تحتها:

المجموعة الأولى: وتتضمن الحقوق المدنية و السياسية، و هذه الحقوق ترتبط بالحريات و تشتمل: الحق في الحياة و الحرية و الأمن و التحرر من العبودية و المشاركة السياسية و حرية الرأي و التعبير و الفكر و الضمير و الدين و حرية الاشتراك في الجمعيات و التجمع. [2].

(1) عبد الهادي، حقوق الإنسان قيمتها القانونية وأثرها فى بعض فروع القانون الوضعي (ص27).

(2) أعبوشي، دليل الدولة المدنية (ص27).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموعة الثانية: وتتضمن الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية، هذه الحقوق ترتبط بالأمن، وهي تشتمل على: العمل و التعليم و المستوى اللائق للمعيشة و الأكل و المأوى و الصحة، وتمثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فئة واسعة من الحقوق الإنسانة التي يكفلها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيره من مواثيق حقوق الإنسان الدولية والإقليمية الملزمة قانونيا [1].

المجموعة الثالثة: وتتضمن الحقوق البيئية و الثقافية و التنموية، وهي تشتمل على: حق العيش في بيئة نظيفة، و الحق في التنمية الثقافية و السياسية و الاقتصادية [2]، وجميع ما تقدم من حقوق يخضع لمبدأ المساواة بين جميع المواطنين في التمتع به[3].

هذه المجموعات يطلق عليها مختصو القانون الأجيال، فالجيل الأول يتمثل في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م الفردية البعد، ثم الجيل الثاني المتمثل بالعهود الدولية السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية التي شملت حقوق فردية مطعمة بحقوق جماعية واجتماعية مثل إعلانات حقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق السكان الأصليين، ثم مع التسعينيات تدخل حقوق الإنسان الجيل الثالث من حيث التركيز على حقوق مثل التنمية والحق في البيئة النظيفة والأمر يحتاج أكثر إلى أجيال رابعة وخامسة تعزز الحقوق الجماعية وبشكل متوازن مع الحقوق الفردية " [4].

ثانيا _تصنيف حقوق الإنسان إلى حقوق فردية و جماعية:

أولا_الحقوق الفردية:

وهي الحقوق الواجب توافرها لكل فرد وهي تترتب للفرد باعتباره شخصا وهناك 14 حقاً مدنياً نص عليه العهد الدولي[5]، وتتنوع هذه الحقوق إلي:

1- الحقوق السياسية والمدنية:

---

(1) أعبوشي، دليل الدولة المدنية (ص27).

(2) لحمر، حقوق الإنسان في الإعلانين العالمي 1948م والإسلامي1999م الموازنة بينهما و الخصوصيات (ص4).

(3) البياتي، حقوق الإنسان بين الشريعة والقانون (ص ص 45- 47).

(4) حسن، مقدمة منهجية في الرأي العام وحقوق الإنسان (ص 138).

(5) درويش، الشرعية الدولية لحقوق الإنسان بين سيادة السلطة وحكم القانون (ص73).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعود جذور هذه الحقوق ببعدها الدولي إلى القرن الثامن عشر مع الثورة الفرنسية، والإعلان عن حقوق الإنسان المواطن عام 1979م، ويطلق عليها أيضا الجيل الأول مثل الحق في الحياة وسلامة الوجود المادي أو الجسدي، وكذلك سلامة الوجود المعنوي والذاتي للإنسان، وبدون الحقوق المدنية والسياسية لا يمكن أن تتحقق أيّ من الحقوق الأخرى، فإذا كان الإنسان مهددا في حياته، أو خاضعاً للتعذيب أو ألقى به تعسفيا في سجن فإنه لا يهتم بأي شيء مهما كانت أهميته وقيمته[1].

وتتمثل في الحق في الحياة وكل ما يتصل بها في حق الفرد في سلامته من تحريم للتعذيب الاسترقاق والعبودية والحق في العمل والمأوى والزواج، والحق في الدفاع الشرعي وضمان الأمن الفردي في محاكمة عادلة، هذا وتشمل أيضا جملة من الحريات كحرية الفكر، العقيدة، التنقل، الاجتماع، الانضمام للجمعيات، اللجوء الإقليمي والتمتع بالجنسية وحرية الرأي والحق في المشاركة في الحياة السياسية وإدارة الشؤون العامة إما مباشرة أو عن طريق أشخاص يمثلونه في ذلك بحرية وكذلك الحق في الترشيح والحق في التصويت والحق في تقلد الوظائف العامة[2].

2- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :

وهي حقوق تتطابق مع مفهوم المساواة وتتمثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في حق التملك والحق في الزواج وتكوين أسرة وحقوق العمل وفقا لأجر عادل والعلاج والتعليم والدخل المناسب، والضمان الاجتماعي، وتشكيل النقابات والانضمام إليها، وحقهم في الحياة الثقافية ومنافع التقدم العلمي، وحقهم في مستويات معيشة مناسبة[3].

ثانيا _ الحقوق الجماعية :

وهي حقوق لصيقة بمجموعات بشرية مختلفة، ولقد ظهر بعض هذه الحقوق منذ مدة طويلة كما هو الشأن بالنسبة لحقوق الأقليات الإثنية أو الثقافية، فالمجموعات البشرية التي ترتبط بها هذه الحقوق تتراوح من الأسرة إلى شعب بكامله محددا انطلاقا من انتمائه الإثنى والسياسي والثقافي[4]، وقد تضمن وثيقة العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية حقوق الشعوب وتتمثل فيما يأتي:

---

(1) مختار، دور القضاء الجنائي الدولي في حماية حقوق الإنسان (ص 32).

(2) عبدالعزيز، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية المحتويات والآليات (ص 19).

(3) حسن، المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والعلاقة بينهما (ص26).

(4) قادري، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية المحتويات والآليات (ص 20).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1_الحق في تقرير المصير: [1]

ويعرف هذا الحق بأنه حق كل مجموعة من الناس أو أقلية تعيش على إقليم معين ولها تنظيم قادر على تنظيم وتسيير أمورها في أن تكون لها دولة أو نظام سياسي مستقل وبدون التدخل من أي قوة خارجية، ويتضمن: [2]

- عدم شرعية إخضاع شعب من الشعوب للسيطرة الأجنبية .
- حق كل شعب في أن يختار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه.
- حق كل شعب في أن يختار حكومته.
- حق كل شعب في أن يمارس السيطرة على موارده الاقتصادية ومصادره الطبيعية.

2_الحق في التنمية: [3]

الحق في التنمية من حقوق الإنسان التي لاقت اهتماما منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة عام 1945م، والحق في التنمية ينمو شيئا فشيئا داخل المنظمة التي تؤكد أن الاستقلال الحقيقي هو استقلال الدولة من التبعية الاقتصادية وإقرار حقها في السيادة على الموارد الطبيعية، وقد تبنت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سنة 1977م توصية أقرت الاعتراف الدولي بحق التنمية بصفته حقاً من حقوق الإنسان، فالحق في التنمية حق تركيبي يضم لائحة من حقوق الإنسان ويصبغ عليها قيمة أكثر فعالية لتكون محركا لإرساء نظام اقتصادي دولي جديد.

3_الحق في المساواة:[4]

أشار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مرات متعددة إلى حق الإنسان بالمساواة، فقد جاء في ديباجة هذا الإعلان: « لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية و حقوقهم المتساوية هو أساس الحرية و العدل ... ».

المادة 1: « يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة و الحقوق، و قد وهبوا عقلاً و ضميراً، و عليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء ».

---

(1) درويش، الشرعية الدولية لحقوق الإنسان بين سيادة السلطة وحكم القانون (ص 74).

(2) المرجع السابق ص 74.

(3) مختار، دور القضاء الجنائي الدولي في حماية حقوق الإنسان (ص 37).

(4) يعقوب، حق الإنسان بالمساواة (موقع إلكتروني).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة 2. « لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق و الحريات الواردة في هذا الإعلان دون أي تمييز، كالتمييز العنصري أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي، أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد، أو أي وضع آخر، دون تفرقة بين الرجال والنساء، وفضلاً عما تقدم فلن يكون هنالك تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو البقعة التي ينتمي اليها الفرد، سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلاً أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي، أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود ».

4_الحق في السلام والتواصل : [1]

ويعرف الحق في السلام بأنه الحالة الآمنة والمستقرة التي تسمح للإنسان من أن يزاول أمور حياتية بعيدا عن الخطر وتأمين معيشته، ويكون السلام إما سلاما دوليا والمقصود بها السلامة من ويلات الحروب والنزاعات المسلحة، والسلام الوطني ويقصد به سلامة أرض الوطن، أما السلام الذاتي فيقصد به السلام الذي يستهدف المدينة، وحق التواصل يجب أن يكون مضمونا للجميع دون أي تمييز على لون أو عرق أو جنس أو أصل اجتماعي، وهذا يفترض إنشاء مؤسسات على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي.

5_الحق في العمل: [2]

وهو حق كل فرد في أن تكون أمامه فرصة كسب معيشته عن طريق العمل الذي يختاره أو يقبله بحرية ويجب على الدول أن تتخذ الخطوات اللازمة لتأمين هذا الحق، بحيث يتاح لكل شخص إمكانية كسب رزقه.

6_الحق في بيئة سليمة نظيفة: [3]

وقد نشأ هذا الحق كردة فعل على التحديات والمخاطر التي تواجه البيئة، فحماية البيئة من موضوعات القانون الدولي الحديثة لأن حمايتها تعد الإطار العام لحقوق الإنسان، وموضوع حماية البيئة من الموضوعات التي تهم حياة الإنسان، وأصبحت البيئة في وقتنا المعاصر مهددة بمخاطر النفايات السامة ومخاطر الإشعاعات النووية، وأمام هذه المخاطر المتعددة يتبين أهمة الحفاظ على هذا الحق.

---

(1) مختار، دور القضاء الجنائي الدولي في حماية حقوق الإنسان (ص38).

(2) ناصر الدين، ضمانات حقوق الإنسان وحمايتها وفقا للقانون الدولي والتشريع الوطني (ص 57).

(3) الفتلاوي، حقوق الإنسان (ص90).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهو ليس حقا فرديا فحسب بل جماعيٌ أيضا، وقد ظهر الحق في البيئة أول مرة على المستوى الدولي في إعلان "ستوكهلم" وفي إعلان "ريو" عن البيئة والتنمية لسنة 1996م الذي جاء في مبادئه وخاصة المبدأ الأول بأن الجنس البشري يعتبر من أكبر الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستديمة ويحق لهم أن يحيوا حياة صحيحة ومنتجة في وئام الطبيعة، ويتضمن هذا الحق حماية البيئة البحرية والبرية والجوية من التلوث والحفاظ على البيئة الطبيعية بعناصرها المتوازنة، والحق في التمتع بالثروات الموجودة في أعماق البحار والحق في بيئة صحية متوازية [1].

وبعد هذه اللمحة عن أنواع أومجموعات أو أجيال حقوق الإنسان يلاحظ الباحث أن التصنيفات لهذه الحقوق مختلفة التسمية غير أنها متفقة على ضمان الحقوق الأصيلة للإنسان في جملتها بغض النظر عن طبيعة الإنسان، وبدا واضحا إهتمام المواثيق الدولية لتضمين هذه الحقوق التي سبقت الرسالات السماوية لحمايتها وضمانتها قبلها، ويبقى المحك الأهم في ذلك هو الإلزامات الضامنة لحماية هذه الحقوق من القوى التي تنتهكا لا سيما إن كانت ذات قوة وسطوة في العالم الذي يعيش حالة من الإنتهاكات الواضحة لحقوق الإنسان.

ثالثا_خصائص حقوق الإنسان:

تتمتع حقوق الإنسان بخصائص وميزات لا تنفك عنها، نشأت معها وخرجت من طبيعتها الملامسة للحياة البشرية، ومن أهم هذه الخصائص والميزات:

***أنها حقوق طبيعية متجذرة في الإنسان: [2]**

فهذه الحقوق ملك للناس بحكم كونهم بشرا، ولا يمكن انتزاعها، ولد الإنسان وولدت معه حقوقه والتي تتمحور في الأساس حول كرامة الإنسان، فالكرامة الإنسانية أساس حقوق الإنسان وجناحيها الحرية والمساواة وما يتفرع عنهما من حقوق، وهي حقوق لا تشترى ولا تكتب ولا تورث، فهي ببساطة ملك الناس لأنهم بشر، فهي متأصلة في كل فرد.

*** أنها حقوق ذات صبغة عالمية: [3]**

---

(1) درويش، الشرعية الدولية لحقوق الإنسان بين سيادة السلطة وحكم القانون (ص74).

(2) الدباس و أبوزيد، حقوق الإنسان وحرياته ودور شرعية الإجراءات الشرطية في تعزيزها (ص28).

(3) الفتلاوي، حقوق الإنسان (ص52).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهي لا تفرق بين البشر على أساس العنصر أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو غيرها، فقابلية هذه المبادئ للتطبيق عالميا صبغتها بهذه الخاصية، بالإضافة إلى أنها مبادئ حقوقية تلتزم الدول جميعها بتطبيقها.

*** أنها حقوق شاملة لحاجات الإنسان: [1]**

تبين هذه الخاصية أن حقوق الإنسان تناولت كافة حاجات الإنسان المتنوعة والمتعددة اللازمة لعيشة بحرية وكرامة فهي حقوق كاملة شاملة[2]، فتتضمن هذه الحقوق قضايا تتعلق بالديمقراطية، والتنمية والعدالة الإنسانية، واحترام الحريات، وسيادة القانون، وحقوق النساء، وحقوق الطفل، وحقوق اللاجئين والمهاجرين، والأقليات، والفقراء... إلخ.

*** أنها حقوق متكاملة غير قابلة للتفتيت: [3]**

بالرغم من أن هذه الحقوق قد انبثقت عن مواثيق ومصادر متنوعة أو تصنف في فئات ومجموعات، إلا أنها يكمل بعضها بعضا، فهي غير قابلة للانقسام، فهي حقوق تنتظم في إطار من الترابط والتكامل بالرغم من تعددها وتنوعها، فالترابط وعدم التجزئة يمثلان مبدأين من مبادئ القانون الدول لحقوق الإنسان، كل هذه الخصائص وغيرها كالتطور المستمر لهذه الحقوق والإلزامية طبيعتها وغير ذلك من السمات، أدت بحقوق الإنسان إلى أن تحتل بقضايا مكانة سامية لدى الدول التي تعطي وزنا للإنسان وحقوقه.

رابعا_ مصادر حقوق الإنسان ومواثيقها:

إن لفكرة المصادر في القانون الدولي أهمية كبيرة، وتستخدم هذه المفردة للإشارة الى دلالات ثلاث هي: [4]

الأولى: ويراد بها الأساس القانوني للحماية الدولية؛ بمعنى الأساس الملزم أي قوته الملزمة بتعبير آخر مصدر فاعلية القاعدة الدولية، وهو المراد في تناولنا لموضوع المصادر.

---

(1) سعيد، انتهاكات حقوق الإنسان وسيكولوجية الابتزاز السياسي مقارنات سيكولوجية (ص13).

(2) دونللي، حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق (ص21).

(3) الكباش، الحماسة الجنائية لحقوق الإنسان دراسة مقارنة في ضوء أحكام الشريعة والمبادئ الدستورية والمواثيق الدولية (ص ص70 _71).

(4) أبوالوفا، نظام حماية حقوق الإنسان في منظمة الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة (ص12).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثانية: يقصد بها المصادر المادية للقاعدة القانونية، أي المناهل الأولى التي استقت منها القاعدة سبب وجودها ويضاف لها – لهذه المصادر– العوامل التي أسهمت في تكوين القاعدة كالقانون الروماني، والإسلامي.[1]

الثالثة: تستعمل مفردة مصدر للتعبير عن المصادر الشكلية للقانون، أي طرق تكوين القاعدة القانونية، مثل التشريع على المستوى الداخلي او الاتفاقيات الجماعية (الشارعة) على المستوى الدولي.

فمصادر حقوق الإنسان في المجتمع العالمي هي المصادر القانونية المعتمدة رسمياً في شتى المذاهب والدول، وأهمها التشريع، العرف، الفقه والقضاء، والقانون الاتفاقي بالإضافة إلى الأهمية البالغة للشريعة الإسلامية بالنسبة للبلاد الإسلامية الخاصة، أما مصادر حقوق الإنسان في المجتمع العالمي المعاصر هي ثلاثة [2]:

أولا– المصادر العالمية:

يعتبر هذا النوع من المصادر من المصادر المهمة التي أخذت طابع العالمية في تناولها ونشأتها، وتعد القاعدة الأساسية لحقوق الإنسان قانونيا، وتشتمل هذه المصادر على نوعين، المصادر العامة والمصادر الخاصة، أما بالنسبة للأولى، فهي المصادر المتمثلة بالمواثيق والإعلانات التي تضمنت جميع أو أغلب الحقوق التي يفترض أن يتمتع بها بنو الإنسان، وتشكل حاليا شريعة عامة لحقوق الإنسان حتى إنها سميت بـ(الشِرعة الدولية لحقوق الإنسان)، وتشمل ميثاق الأمم المتحدة سنة 1945م، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948م، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة1966م، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسنة 1966م [3].

أما النوع الثاني من المصادر العالمية، هي المصادر الخاصة وهذه تشكل مجموعة واسعة من الإعلانات والاتفاقيات الأممية التي عالجت مواضيع محددة بعينها، أو اختصت بفئة من الأفراد، مثل اتفاقية العمل الدولية رقم 100 بشأن المساواة بين الرجال والنساء في الأجر، والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين عام 1951م، كذلك اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكوUNSCO)عام 1960م بشأن منع التمييز في التعليم، وإعلان الأمم

(1) أبوالوفا، نظام حماية حقوق الإنسان في منظمة الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة (ص12).
(2) صادوق، دراسة في مصادر حقوق الإنسان (ص32).
(3) قنديل وعبد القادر، مصطلحات ومفاهيم القانون الدولي لحقوق الإنسان (ص 5).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1963م، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1967م، واتفاقية حقوق الطفل لعام 1989م، وغيرها الكثير من الاتفاقيات والإعلانات التي تعالج موضوعات محددة، أو تتعلق بأفراد أو أشخاص محددين[1].

ويدمج العديد من الباحثين الاتفاقات الإقليمية تحت هذه المجموعة تحت مسمى المصادر الدولية، وتشمل الاتفاقات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان على: الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان 1950م، والاتفاقية الأمريكية لحماية حقوق الإنسان 1969م، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 1981م، وإعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام 1990م، والميثاق العربي لحقوق الإنسان المعدل لسنة 2004م [2]، وسنضع شيئا من التفصيل لأبرز الاتفاقات والعهود والمواثيق العالمية والإقليمية:

أولا_المواثيق والعهود والاتفاقات العالمية:

1- ميثاق الأمم المتحدة:

صدر ميثاق الأمم المتحدة في مدينه فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية في شهر حزيران من عام 1945م والذي يعد في نظر أهل القانون معاهدة حماية توافقت فيها إرادة أعضاء المجتمع الدولي[3]، وقد أعطى ميثاق الأمم المتحدة عناية خاصة بحقوق الإنسان تجسدت في ديباجته فنص: "نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب التي في خلال جيل واحد قد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف وأن تؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامه الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء، والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية" [4].

2- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أهم إعلان دولي لحقوق الإنسان في العصر الحديث، فقد جاء هذا الإعلان منسجما مع ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة لا سيما المادة (55) الفقرة (ج) والتي نصت على أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك

---

(1) بشير، قانون حقوق الإنسان مصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية (ص62).

(2) أعبوشي، دليل الدولة المدنية (ص 40).

(3) الطعيمات، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية (ص 67).

(4) شعت، منظمات حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني دراسة تحليلية (ص 56).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحقوق فعلاً، فتم التصديق على هذا الإعلان بأكثرية ثمانية وأربعين صوتا مقابل ستة امتنع أصحابها عن التصويت وهي الاتحاد السوفيتي و أوكرانيا وروسيا البيضاء وبولونيا وأفريقيا الجنوبية والمملكة العربية السعودية، ودلّ عدم الإجماع على التباينات الأيديولوجية بين الدول آنذاك [1].

3_ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :

صدرت الاتفاقية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان رقم 14، والقرار رقم 46/1421 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وهي الحقوق الأساسية وهي:

- حق العدل وهو أساس الحقوق الاقتصادية.
- حق التأمين الاجتماعي وهو أساس للحقوق الاجتماعية.
- حق التعليم وهو أساس الحقوق الثقافية [2].

ويتضمن العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إحدى وثلاثين مادة موزعة على خمسة أجزاء، فتضمن الجزء الأول على حق الشعوب في تقرير مصيرها والمساواة وعدم التمييز بينها، وحق الشعوب في التصرف الحر في ثرواتها، أما الجزء الثاني فقد تناول مدى التزام الدول بأحكام العهد، أما الجزء الثالث فقد تحدث عن الحق في العمل وتشكيل النقابات والأمن الغذائي والصحي، وحق الأسرة والأطفال والمراهقين في الحماية والمساعدة، والحق في مستوى معيشي كاف، وحق كل فرد في التعليم والحياة الثقافة، وبالمقابل نص الجزء الرابع على تنظيم الإشراف الدولي على تطبيق هذا العهد، أما الجزء الخامس فقد نص على إجراءات التنفيذ والتصديق [3].

4_ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:

تم التوقيع على العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخاص بالحقوق المدنية والسياسية في 16ديسمبر 1966م، ودخولهما حيز التنفيذ في 3يناير

---

(1) مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية شمس، دليل حقوق الإنسان (ص45).
(2) باناجة، دراسة مقارنة حول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (ص ص 64 _ 65).
(3) سعد الله، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب (ص ص 112_ 113).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عام 1976م[1]، وقد تضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ويشتمل هذا العهد على الحقوق الآتية[2]:

* المساواة وعدم التمييز في التمتع بالحقوق والحريات الأساسية.
* الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي.
* حظر التعذيب أو المعاملة القاسية.
* حظر الاسترقاق أو الاستعباد أو الاتجار بالرقيق.
* حظر الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي.
* الحق في المحاكمة العادلة والمستقلة.
* الحق في حرية الفكر والوجدان والدين.
* الحق في التجمع السلمي وتأسيس الجمعيات السلمية والأحزاب السياسية.
* المساواة أمام القانون والتمتع بحمايته دون تمييز.
* الحق في حرية الرأي والتعبير وغيرها.

ثانيا _ الاتفاقات الدولية الخاصة:

1_ الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري:[3]

اعتمدت هذه الاتفاقية في الأمم المتحدة في 21 كانون الأول– ديسمبر 1965م، وبدأ نفاذها في 4 كانون الثاني –يناير 1969م، وفقا للمادة 19، وهي تتضمن 25 مادة، وتعبر بأن جميع الدول الأعضاء قد تعهدت باتخاذ إجراءات جماعية وفردية بالتعاون مع المنظمة، بغية إدراك، أحد مقاصد الأمم المتحدة المتمثل في تعزيز وتشجيع الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا دون تمييز، بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

---

(1) ديفيد ويسبرون وآخرون ، مختارات من أدوات حقوق الإنسان الدولية (ص51).
(2) عبد الظاهر، الشرعية الدولية لحقوق الإنسان (موقع إلكتروني).
(3) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان (ص 57)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2_ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية: [1]

اعتمدت هذه الاتفاقية في الأمم المتحدة في 21 كانون الأول– ديسمبر 1965م، وبدأ نفاذها في 10 كانون الأول –ديسمبر 1984م، وفقا للمادة 27 (1)، وهي تتضمن 33 مادة، وتهدف الاتفاقية لمنع أعمال التعذيب والمعاقبة عليها، وتؤكد الاتفاقية أن الاعتراف بالحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف، لجميع أعضاء الأسرة البشرية وهو وفقا للمبادئ المعلنة من ميثاق الأمم المتحدة، هو أساس الحرية والعدل والسلم في العالم، وأكد أن هذه الحقوق مستمدة من الكرامة المتأصلة للإنسان.

3_ اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة: [2]

في نهاية الستينيات، وبالتحديد سنة 1967م اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي الخاص بإلغاء التمييز ضد المرأة، وهذا الإعلان مثل المرحلة الأولى الأساسية لدفع الدول إلى بلورة هذه الاتفاقية، وتوجت هذه الجهود باعتماد الاتفاقية سنة 1979م ثم أعقبها بعد 20 سنة البروتوكول الاختياري الملحق للاتفاقية بغية تفعيل أحكامها، وتكمن أهمية هذه الاتفاقية في اعتمادها على بعض المبادئ الأساسية التي تكرس بصورة فعلية حقوق الإنسان للنساء.

4_اتفاقية حقوق الطفل: [3]

في عام 1989م، أقرّ زعماء العالم بحاجة أطفال العالم إلى اتفاقية خاصة بهم، لأنه غالبا ما يحتاج الأشخاص دون الثامنة عشرة إلى رعاية خاصة وحماية لا يحتاجها الكبار، وتتضمن الاتفاقية 54 مادة، وبروتوكولين اختياريين، وهي توضّح بطريقة لا لَبْسَ فيها حقوق الإنسان الأساسية التي يجب أن يتمتع بها الأطفال في أي مكان – ودون تمييز، وهذه الحقوق هي: حق الطفل في البقاء، والتطور والنمو إلى أقصى حد، والحماية من التأثيرات المضرة، وسوء المعاملة والاستغلال، والمشاركة الكاملة في الأسرة، وفي الحياة الثقافية والاجتماعية.

5_ اتفاقات خاصة أخرى مثل:

---

(1) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان (ص143).

(2) حمدونة وشقير، حقوق الإنسان للنساء بين الاعتراف الدولي وتحفظات الدول العربية (ص 62_63).

(3) موقع اليونيسف، عن اتفاقية حقوق الطفل (موقع إلكتروني).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– اتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي اعتمدت اعتمدت بقرار الجمعية العامة 45 المؤرخ في 18 كانون الأول / ديسمبر 1990م.[1]

_الاتفاقية الخاصة بمنع الرق وتم التوقيع عليها في جنيف في 25 سبتمبر 1926م، وتم تعديلها بموجب بروتوكول صدر عن الجمعية العامة في 23 أكتوبر 1953م.

_الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، وقد أصدرتها الأمم المتحدة في 28 يوليو1951م وبدأ نفاذها في 22 أبريل 1954، وتهدف الاتفاقية إلى تنظيم وتحسين أوضاع اللاجئين.[2]

_ اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير، أقرتها الجمعية العامة بقرار317 (د_4) يوم 3 كانون الأول _ديسمبر 1949م، وتاريخ نفادها 25 تموز_يوليو1951م، وفقا لأحكام المادة 24.[3]

_إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي اعتمدت في عام 2006م ودخلت حيز النفاذ في عام 2008م، أطلقت إشارة إلى 'تحول نموذجي' من النُهج التقليدية الموجهة للأعمال الخيرية والقائمة على أساس طبي إلى نهج قائم على حقوق الإنسان. [4]

_ اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية: وقد نصت الاتفاقية أنه لا يسري أي تقادم على الجرائم بصرف النظر عن وقت ارتكابها، جرائم الحرب الوارد تعريفها في النظام الأساسي لمحكمة نورمبرغ العسكرية الدولية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية سواء زمن السلم أو الحرب، وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإتفاقية في نوفمبر1968م.[5]

أبرز الاتفاقات الإقليمية لحقوق الإنسان:

1_ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان:

تم التوقيع على الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان عام 1950م ونفذت عام 1953م بعد ما صدّقت عليها (15) دولة من دول المجلس الأوربي وتتكون من ديباجة و(66) مادة وقد

(1) موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (موقع إلكتروني).

(2) مختار، دور القضاء الجنائي الدولي في حماية حقوق الإنسان (ص ص50 _ 51).

(3) موقع مكتبة حقوق الإنسان بجامعة منيسوتا، اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير (موقع إلكتروني).

(4) موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة (موقع إلكتروني).

(5) مختار، دور القضاء الجنائي الدولي في حماية حقوق الإنسان (ص52).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تضمنت مواد عديدة انصبت على الحقوق المدنية والسياسية، وأصلت لإنشاء أجهزة تنفيذية إقليمية لحماية حقوق الإنسان تتمثل في اللجنة الأوربية لحقوق الإنسان والمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان [1]، وتضاف للاتفاقية الأوروبية مجموعة من البروتوكولات لها نفس القوة الإلزامية كالاتفاقية، وتنقسم إلى نوعين: النوع الأول ويضم بروتوكولات تكون في مجموعها لائحة إضافية من الحقوق والحريات التي يجب ضمانها للجميع، أما النوع الثاني فيضم بروتوكولات تهتم بالإجراءات والتعديلات التي أدخلت على وظائف أجهزة المراقبة وسير أعمالها. [2]

2- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان:

الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المعروفة ب (سان خوسيه) وقعت 22/ 1969/11م،[3] وتتضمن الاتفاقية في أغلبها حقوقا مدنية وسياسية، وذلك يتضح من خلال المواد من (3وحتى المادة25) من أهمها: حق كل فرد في الاعتراف بشخصيته أمام القانون، والحق في الحياة والمعاملة الكرامة، وحظر الرق، والحق في احترام الخصوصية والحياة الخاصة، وحرية الرأي والتعبير، وحرية عقد الاجتماعات وتكوين الجمعيات، وحرية كل إنسان في التنقل والإقامة، والحق في المشاركة في الحياة السياسية، بالإضافة إلى حقوق الأسرة والطفل وغير ذلك من الحقوق. [4]

3_ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان: [5]

تم إعداد هذا الميثاق فى ظل منظمة الوحدة الأفريقية فى سنة 1981م، ودخل مرحلة النفاذ فى أكتوبر سنة 1986م، وصدقت عليه 36 دولة من مجموع دول منظمة الوحدة الأفريقية البالغ عددهم 54 دولة، ويتكون من ديباجة و 68 مادة، انقسمت إلى ثلاثة أجزاء، يتضمن الجزء الأول الحقوق والواجبات، ويتناول الثانى تدابير الحماية ويتناول الجزء الثالث والأخير

---

(1) حنون، حقوق الإنسان (ص158-160).

(2) صلاح الدين، القانون الأوروبي لحقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق (ص 46).

(3) موقع مكتبة حقوق الإنسان بجامعة منيسوتا، الإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (موقع إلكتروني).

(4) بوادي، حقوق الإنسان وضمانات المتهم بعد المحاكمة (ص77).

(5) موقع الأوراس القانوني، النظم الإقليمية لحقوق الإنسان (موقع إلكتروني)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعض الأحكام العامة، وقد احتوى الميثاق على عدد كبير من الحقوق السياسية والمدنية المتعارف عليها عالميا، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. [1]

4_الميثاق العربي لحقوق الإنسان:

استجابت الدول العربية متأخرة جدا لنداء الأمم المتحدة حيث لم يصادق مجلس جامعة الدول العربية على الميثاق العربي لحقوق الإنسان إلا في 15 شتنبر (أيلول) 1994م بموجب القرار 5437 الصادر عن المجلس في دورته العادية 102، مع العلم أن تأسيس جامعة الدول العربية تم في 1945/3/23م أي قبل تأسيس الأمم المتحدة، وقد تم إعداده من قبل اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان في عام 1985م على أساس مشروعين أحدهما يعود إلى سنة 1970م والثاني إلى سنة 1982[2]، ويتألف الميثاق من ديباجة و (53) مادة تتناول الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية في الإطار العام للشرعية الدولية، وأن هذه الحقوق لكل فرد ولا تقتصر على من يحمل جنسية الدولة الطرف في المعاهدة، بل يمكن أن يتمتع بها حتى رعايا الدول غير العربية [3].

5_ إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام:

تم إجازته من قبل مجلس وزراء خارجية منظمة مؤتمر العالم الإسلامي، القاهرة، 5 أغسطس 1990م، وجاء في ديباجته "تأكيدا للدور الحضاري والتاريخي للأمة الإسلامية التي جعلها الله خير أمة أورثت البشرية حضارة عالمية متوازنة ربطت الدنيا بالآخرة وجمعت بين العلم والإيمان، وما يرجى أن تقوم به هذه الأمة اليوم لهداية البشرية الحائرة بين التيارات والمذاهب المتناقضة وتقديم الحلول لمشكلات الحضارة المادية المزمنة، ومساهمة في الجهود البشرية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تهدف إلي حمايته من الاستغلال والاضطهاد وتهدف إلي تأكيد حريته وحقوقه في الحياة الكريمة التي تتفق مع الشريعة الإسلامية" [4]، ويتألف نص هذا الإعلان من ديباجة و25 مادة، أما الديباجة فتحيل على مرجعية الإسلام، وتؤكد على أن حقوق الإنسان جزء من الإسلام ورعايتها عبادة مع التأكيد على أن البشرية التي بلغت في مدارج العلم

---

(1) موقع الأوراس القانوني، النظم الإقليمية لحقوق الإنسان (موقع إلكتروني)

(2) إحرشان، المواثيق العربية والإسلامية لحقوق الإنسان (موقع إلكتروني).

(3) بشير، قانون حقوق الإنسان مصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية (ص82).

(4) موقع مكتبة حقوق الإنسان بجامعة منيسوتا، إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام (موقع إلكتروني).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادي شأناً بعيداً، ولا تزال وستبقى في حاجة ماسة إلى سند إيماني لحضارتها وإلى وازع ذاتي يحرس حقوقها، وقد تنوعت مواده بين الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية[1].

ثانيا –المصادر الوطنية:

وترتبط بالنصوص القانونية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان في الدساتير والتشريعات والأعراف إضافة إلى أحكام المحاكم الوطنية، وقد يكون في مرات عدة المصدر الوطني مستمدا من المصدر الدولي، كنص بعض الدول في دساتيرها على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الصادرين عن الأمم المتحدة، ويجب التأكيد أنه سواء كان المصدر الوطني وطنيا، أو محولا من المصدر الدولي فهو يعلو أو يتفوق على هذا الأخير، حيث إن الشخص الذي تنتهك حقوقه يتوجه إلى وسائل الحماية في القانون الداخلي، أي أن القانون الداخلي يسبق في التطبيق القانون الدولي في حقوق الإنسان[2]، مثل القوانين الدستورية الأساسية في دستور فلسطين الخاصة بحماية حقوق المواطن الفلسطيني، مماشاة لقوانين حقوق الإنسان.

ثالثا: المصادر الدينية:

لما كانت القوانين العالمية أو الوطنية جهداً بشرياً، كان من طبيعتها أن يعتريها النقص والخلل، وأن تتابع المواثيق يصوب بعضها بعضا ويحدث بعضها الآخر، غير أن المصدر الديني لحقوق الإنسان والذي مصدره السماء كان الأسبق منها والأصوب نسقا لأنه منزل من السماء، فالديانات السماوية أعلت من قيمة الإنسان وكرامته واهتمت برعاية العلاقة بين الناس، فعيسى _عليه السلام_ جاء بشرعة نظمت علاقة الإنسان بربه، وعلاقته مع الناس، ولما جاءت شريعة الإسلام تهيمن على الشرائع، كانت نظاما متكاملا يرفض الاستبداد أوالديكتاتورية، فقد أعلت من مرتبة الإنسان التي كرمه الله بها أوكلت له مسؤولية الاختيار والذي أصبح بحكم الشريعة الإسلامية مسألة تقتضي إجماع الأمة عليها[3].

ونظرا لأن الشريعة الإسلامية والدين الخاتم، قد سبقت إلى "حقوق الإنسان" وتأصيلها وحفظها ومراعاتها، انطلاقا من خصائصها ومميزاتها: كالربانية والشمول والتوازن والثبات

---

(1) إحرشان، المواثيق العربية والإسلامية لحقوق الإنسان (موقع إلكتروني).

(2) مختار، دور القضاء الجنائي الدولي في حماية حقوق الإنسان (ص 39).

(3) الجمل، حصاد القرن العشرين في علم القانون (ص96).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والكمال ونحوها، وقد عني القرآن بذلك عناية خاصة ومتميزة بهذه القضية وغيرها فقال: (مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) [1].

ويرى الدكتور صلاح الدين فرج أن الشريعة الإسلامية فوق المقارنات فهي الأقدم ووضع رباني بخلاف الإعلانات العامة التي هي من وضع البشر، ولذلك الشريعة لا تحابي أحداً، وليس لديها حقوق بلا حدود، فهي تكفل مثلا حرية التعبير والرأي لكن بضوابط عدم الإضرار بالآخرين، وتضع حدا لاستهتار البشر بحياة الآخرين مثلا بالقصاص، وهذا لا يعاب عليها بل يعاب على من أغفلها [2].

من ذلك يتبين للباحث أن الروابط الدولية في العالم بأسره سعت لوضع المواثيق والإعلانات العامة والخاصة منها، وتعددت في استقائها من المصادر العالمية والوطنية والدينية إلا أن الباحث يرى أن أبلغها ميثاقا ما كان الأقدر على الإلمام بجوانب الإنسان وحاجته أكثر منه نفسه وما كانت الأسبق في الدعوة للحفاظ على حقوق الإنسان وما توازن بين الجسد والروح، وهذا يتجسد في المصادر الدينية والتي يهيمن عليها الإسلام حيث وضع نظاماً دقيقاً ينظم حياة الإنسان مع نفسه ومع ربه ومع أفراد مجتمعه ودولته، فكرمه وأعلى شأنه، فما عارضه كان النقص والعيب فيه، فكل ما في هذه الدراسة من يرد إلى الإسلام وتقريره فما أقره فهو المقرر وما رده فهو المردود، وهو على الجميع مهيمن وبحاجة الإنسان أعرف، قال الله تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) [3]، وأسجد له الملائكة فقال تعالى: (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ) [4]، ثم أناط به مناط تشريف وهو عمارة الأرض بالخير ومجابهة الشر، فقال تعالى: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً، قَالُواْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ، قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ)[5].

ويستقي الباحث من كثرة المواثيق وتعدد المصادر التي تهتم بهذه الحقوق الإنسانية والوقوف في وجه انتهاكها دلالة على أهمية هذا المبدأ الأصيل الحق الإنساني، كما يستشف أنه بالرغم من تتابع صدورها مع الضعف في محاسبة منتهكي الحقوق، أن هناك إشكالات أوسع من إصدار ديباجة أو إعلان أو ميثاق هو الإلزام بتلك المواد ومحاسبة الدول المساهمة في الإنتهاكات.

---

(1) زمزمي، حقوق الإنسان مفهومة وتطبيقاته في القرآن الكريم (ص2).

(2) صلاح الدين فرج، قابله: مصطفى النجار(26 إبريل 2016م).

(3) [الإسراء: 70].

(4) [طه: 116].

(5) [البقرة : 30].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: واقع حقوق الإنسان في فلسطين

أولا_ لمحة تاريخية على القانون في فلسطين:

خضعت فلسطين تاريخيا لحكم عدد من الدول التي فرضت عليها قوانينها، ما خلق حالة من تعددية التشريعات، وجعل النظام القانوني في فلسطين من أعقد النظم على مستوى العالم [1]؛ ذلك أن عمل وتشريع وصياغة وإصدار القوانين قد خضع لتحكم قوى أجنبية غير وطنية في معظمها بدءا من العهد العثماني، ومرورا بالانتداب البريطاني، فالإدارة المصرية في قطاع غزة، والإدارة الأردنية في الضفة، ونهاية بالاحتلال الإسرائيلي للضفة وللقطاع عام 1967م [2]، ثم عهد السلطة الفلسطينية، وسنقف على الوضع القانوني خلال تلك الحقب بشيء من الاختصار:

الوضع القانوني في العهد العثماني :

دخل الجيش العثماني في فلسطين في العام 1517م، ومن ضمنها قطاع غزة، ويشير التاريخ القانوني (التشريعي) العثماني إلى وجود حقبتين أساسيتين: أُلهما الحقبة من عهد تأسيس الإمبراطورية وحتى عهد التنظيمات (عام 1839م)، وثانيهما الحقبة من عهد التنظيمات حتى 1917م، وخلال الحقبة الأولى كانت القوانين مبنية على مبادئ الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي والأعراف والقرارات الصادرة عن السلطان (الحاكم)، ومنذ بداية عام 1839م تبنت الإمبراطورية بعض التقنينات الغربية العلمانية وتم تقنين الأحكام القائمة على الدين والأعراف والقانون السلطاني؛ الأمر الذي نتج عنه سن تشريعات هامة لا زالت سارية المفعول في فلسطين حتى يومنا هذا، من أبرزها قانون الأراضي لعام 1857م ومجلة الأحكام العدلية [3]، ولسنا هنا بصدد مناقشة تلك القوانين، ولكن ما نود قوله إن تلك القوانين أمنت للسلطات العثمانية هامشا واسعا من الحركة للهيمنة على المجتمع ونشاطاته المختلفة، وهذا فمن الممكن القول أن القوات البريطانية دخلت فلسطين في العام 1917م ولم يكن هناك أي إرث قانوني لجعل ممارسة الحق في الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي ممكنة، وكان للانتداب

(1) أبولحية، تجربة قانون الأحوال الشخصية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (ص3).

(2) معروف، الإطار القانوني لممارسة العمل الإعلامي (ص160).

(3) موقع معهد الحقوق بجامعة بير زيت، الوضع القانوني في فلسطين (موقع إلكتروني).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البريطاني، كما سنرى الآن الدور الكبير في الحد والتقييد من حرية المواطنين في ممارسة تلك الحقوق [1].

الوضع القانوني في عهد الانتداب البريطاني:

في أعقاب انهيار الحكم العثماني احتلت بريطانيا فلسطين تحت اسم الانتداب لإدارة الحكم في فلسطين ومصر والأردن، شهدت تلك الحقبة نشاطا تشريعيا واسعا؛ الأمر الذي أفرز تشريعات متعددة في مختلف المجالات في فلسطين، كما ظلت القوانين العثمانية السارية المفعول حتى عام 1917م قائمة مع مراعاة ما جرى عليها من تعديل واستبدال بموجب قوانين الانتداب البريطاني، وقد أعادت حكومة الانتداب تشكيل النظام القانوني بتحويله من النظام العثماني اللاتيني إلى النظام الانجلوسكسوني (القانون المشترك البريطاني) [2]، وقد خصص قدر من القوانين التي سنت لمصادرة الحريات العامة للفلسطينيين وحرمانهم من أبسط حقوقهم الإنسانية كالحق في التعبير بموجب " قانون المطبوعات"، الذي صدر في 19 كانون الثاني 1933م، و مواد قانون العقوبات لسنة 1936م، ونظام الطوارئ لسنة 1945م [3].

الوضع القانوني في العهد الأردني في الضفة الغربية والمصري في قطاع غزة:

في عام 1948م سيطرت إسرائيل على الجزء الأكبر من فلسطين الانتدابية بنسبة (78%)، وخضعت الضفة الغربية للحكم الأردني فيما خضع قطاع غزة للإدارة المصرية، وفرض الأردن قوانينه المتأثرة بالنظام اللاتيني في الضفة الغربية، وبقي القانون المشترك (common law) الذي كان ساريا أبان فترة الانتداب البريطاني في قطاع غزة [4]، وفي الحقبة ما بين عامي 1950م – 1967م تحول النظام القانوني السائد في الضفة الغربية من النظام الانجلوسكسوني (القانون المشترك) إلى النظام اللاتيني [5]، وكانت غزة ملحقة بمصر بموجب الهدنة بين مصر وإسرائيل عام 1948م، وبموجب ذلك تم تطبيق قوانين الانتداب البريطاني في قطاع غزة، بالإضافة إلى قوانين الطوارئ المصرية و قانون العقوبات المصري،

---

(1) الصوراني، النظام القانوني لقطاع غزة 1948 م–1967م (ص27).

(2) موقع معهد الحقوق بجامعة بير زيت، الوضع القانوني في فلسطين (موقع إلكتروني).

(3) سيسالم، مجموعة قوانين فلسطين (ج 155/20)

(4) أبولحية، تجربة قانون الأحوال الشخصية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (ص 3).

(5) موقع معهد الحقوق بجامعة بيرزيت، الوضع القانوني في فلسطين (موقع إلكتروني).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما أثقل على الحريات العامة في القطاع من تقيد لحرية الرأي والتعبير[1]، وتعاملت الإدارة المصرية في الحالة العامة الفلسطينية بما يتناسب مع حالتها العامة من السماح للتيارات المتوائمة مع سياستها دون غيرها كسماحها في تلك الحقبة للصحف المؤيدة للتوجه الشيوعي، بسبب قوة تيار الاتحاد السوفيتي آنذاك.

الوضع القانوني في عهد الاحتلال الإسرائيلي 1967م-1994م.

في الخامس من حزيران 1967م احتلت الجيوش الإسرائيلية الضفة الغربية وقطاع غزة وسيطرت على زمام الأمور فيهما، وفى السابع من حزيران صدر منشوران عسكريان بتقليد صلاحيات الحكم، التشريع، التعيين والإدارة لقائدي قوات الجيش الإسرائيلي في الضفة والقطاع، وأعلن المنشوران أن القوانين التي كانت قائمة في المنطقتين قبل 6 حزيران تظل سارية المفعول ما لم تتعارض مع المناشير والأوامر العسكرية الإسرائيلية [2].

لم تكتف إسرائيل بما وفره لها الإرث القانوني القائم في الضفة الغربية وقطاع غزة، من غطاء لممارسات شتى أشكال القمع ضد الفلسطينيين، فقامت ومن خلال أوامر عسكرية، بإجراء تغييرات على القوانين القائمة بما يخدم غايات الحكم الإسرائيلي في السيطرة على الأرض الفلسطينية والعمل على إخضاع الشعب الفلسطيني وطمس هويته الوطنية، وقد تطلب ذلك مصادرة أي شكل من أشكال حرية التعبير وفرض رقابة صارمة وقيود مشددة على النشر والمطبوعات، ولم تستثن من ذلك حتى الكتب الأكاديمية والأدبية والمدرسية [3].

من خلال الاستعراض السابق للحقب التاريخية من الحكم الأجنبي التي خضع لها الشعب الفلسطيني يتبين أن حقوق الإنسان لاسيما حرية الرأي والتعبير تعرضت للتضييق والكبح، مما أفقد الفلسطينيين الدور الكامل للقيام برسالتهم الحرة، وأسهم في تغييب التوعية لديهم بأهمية هذا الحق كمقدم لباقي حقوق الإنسان التي تنبع منه، حيث كانت كل إدارة حاكمة تسن من القوانين ما يثبت حكمها ويماشي مزاجها وإن تعارض مع تطلعات الشعب الموجود تحت حكمها.

---

(1) خلف، حرية الصحافة في عهد السلطة الفلسطينية من عام 1994م إلى 2004م وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين (ص 22).

(2) معروف، الإطار القانوني لممارسة العمل الإعلامي (ص163).

(3) شعت، منظمات حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني دراسة تحليلية (ص70).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوضع القانوني في عهد السلطة الفلسطينية ما بعد 1994م.

وفقا لاتفاق إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية لعام 1993م (يسمى باتفاق أوسلو1)، جرى توقيع العديد من الاتفاقيات التي هدفت إلى نقل بعض الصلاحيات من إدارة الاحتلال الإسرائيلي إلى السلطة الفلسطينية في أجزاء جغرافية معينة من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وكان من أبرز هذه الاتفاقيات: اتفاق غزة – أريحا الموقع في القاهرة عام 1994م، واتفاق واشنطن (أوسلو2) الموقع بتاريخ 28 أيلول 1995م القائم حاليا[1]، وقد اعتبرت هذه الاتفاقيات الأساس لإعادة انتشار قوات الاحتلال الإسرائيلي وإقامة السلطة الوطنية أجزاء من الأراضي المحتلة، وبداية عهد جديد من العلاقات بين الطرفين[2]، كان هنالك لهذه الاتفاقات، جانبان سلبيان وهما أنها غير محددة المفاهيم فاستغلها الاحتلال لانتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني، كما أنه لا جهة تنفيذية تجبر الاحتلال على الالتزام بها[3]، وعلى الصعيد القانوني، أصدر رئيس السلطة الفلسطينية أول قرار له بتاريخ 20 أيار 1994م الذي قضى باستمرار سريان التشريعات والقوانين التي كانت سارية المفعول قبل 1967/6/5م في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تم إلغاء الكثير من الأوامر العسكرية التي أصدرها الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة[4]، وسنت السلطة منذ ذلك العام بعض التشريعات الموحدة لتسري في الضفة الغربية وقطاع غزة لكن معيقات منها ما يتعلق بالإحتلال والسلطة حال دون سريانها[5]، وفي الوقت ذاته كانت أشكال الانتهاكات لحقوق الإنسان في مناطق سيطرة الاحتلال أو الضفة أو غزة تحدث للحالة المعقدة القائمة.

ثانيا _انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين:

لقد عانى الشعب الفلسطيني من انتهاكات حقوقه الإنسانية منذ تعاقب المحتلين عليه، وتضاعف ذلك في أعقاب الاحتلال الصهيوني لأرضه وسلبه سبل الحياة الكريمة، وازداد الحال سوءا في أعقاب الاقتتال الداخلي الفلسطيني عام 2007م بين حماس وفتح، والذي أفرز انقساما

---

(1) موقع معهد الحقوق بجامعة بير زيت، الوضع القانوني في فلسطين (موقع إلكتروني).

(2) شعت، منظمات حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني دراسة تحليلية (ص 73).

(3) أحمد، أثر الانتهاكات "الإسرائيلية"عام 2008م على قدرة السلطة الفلسطينية على حماية حقوق الإنسان (ص9).

(4) موقع معهد الحقوق بجامعة بيرزيت، الوضع القانوني في فلسطين (موقع إلكتروني).

(5) أبولحية، تجربة قانون الأحوال الشخصية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (ص4).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حادا بين غزة والضفة، ضاعف من امتهان حقوق الإنسان الفلسطيني من الطرفين، ونتوقف في هذا الباب بنظرة على أنماط انتهاك حقوق الإنسان من الاحتلال والسلطة الفلسطينية.

_ أنماط انتهاك الاحتلال الصهيوني لحقوق الإنسان :-

تنطبق أحكام القانون الدولي، ممثلا بأنظمة لاهاي لعام 1907م، واتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية السكان المدنيين في وقت الحرب عام 1949م، على الأراضي المحتلة الفلسطينية، حيث تخضع الأراضي المحتلة (قطاع غزة والضفة الغربية) بما فيها القدس الشرقية لاحتلال عسكري متواصل من قبل دولة الاحتلال منذ عام 1967، ويهدف القانون الدولي الإنساني بشكل عام واتفاقية جنيف الرابعة بشكل خاص إلى توفير الحماية لضحايا الحروب [1]، وبرغم ذلك فقد شكلت المطامح السياسية الصهيونية في حد ذاتها ضامنا لانتهاك الحقوق للفلسطينيين، فعلى مدار ستة عقود، نجحت إسرائيل في وضع نفسها فوق النظام الدولي لحقوق الإنسان وفي شرعنة سياستها التوسعية واستبعاد نفسها من طائلة العقوبات الدولية الأخلاقية والقانونية، ولكن وقبل أن نبدأ في تقديم الحقائق الواقعية، يلزمنا ابتداءً أن نعرف أن كل سياسة اعتداء تمارسها إسرائيل ترقى إلى مئات الآلاف من انتهاكات حقوق الإنسان، فعندما تقوم إسرائيل مثلا بممارسة سياسية إجرامية واحدة تفرضها للحصار على قطاع غزة، فهي بذلك لا تقوم بمجرد انتهاك القانون الدولي بشكل يرقى إلى العقاب الجماعي، ولكنها تقوم أيضاً بانتهاك آلاف الحقوق الإنسانية المختلفة [2]، ومن أنماط الانتهاكات الصهيونية لحقوق الإنسان في فلسطين:

أ- انتهاك الحق في الحياة:

لقد تجاوز الاحتلال كافة المعايير الدولية، فلا يخرج من جريمة تسلب حياة الفلسطينيين حتى يرتكب أخرى منذ احتلاله، فقد بلغ عدد الشهداء منذ بداية انتفاضة الأقصى 10.062شهيداً، خلال الحقبة من 2000/09/29م وحتى 2014/12/31م، ويشار إلى أن العام 2014م كان أكثر الأعوام دموية حيث سقط 2.240 شهيداً منهم 2.181 استشهدوا في قطاع غزة غالبيتهم استشهدوا خلال العدوان الأخير على قطاع غزة، و58 شهيداً من الضفة الغربية، وشهيد من أراضي عام 1948م، [3] وفي العام الماضي2015م قتل (153) فلسطينيا

(1) أحمد: عائشة، أثر الانتهاكات "الإسرائيلية"عام 2008م على قدرة السلطة الفلسطينية على حماية حقوق الإنسان (ص6).

(2) أحمد: نسيم، دراسة حول انتهاك الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان في فلسطين عام 2012م (ص 8).

(3) عوض، أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والإحصائيات في الذكرى67 لنكبة فلسطين (ص 3).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على أيدي قوات الإحتلال والمستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة من بينهم (125) شخصا من الضفة الغربية و(28) شخصا في قطاع غزة، وبلغ عدد الضحايا المدنيين (150) شخصا، أي 98% من الضحايا، بينهم (26) طفلا و(7) نساء، كما أصيب خلال العام(1779)شخصا، بينهم (1130) من الضفة الغربية، و(649) شخصا من قطاع غزة، جميعهم من المدنيين، بينهم(445) طفلا و 113 امرأة [1]، وحتى نهاية العام 2015م استمر الاحتلال باحتجاز ما لا يقل عن 50 جثة شهيد [2].

ب-استمرار الحصار و الحواجز وانتهاك الحق في التنقل والحركة:

يمعن الاحتلال في فرض حصاره على غزة، وتقييد حركة المعابر، وإقامة الحواجز في الضفة، مما أعاق عملية إعمار 32000 منزل في غزة، وزاد من معدلات الفقر والبطالة، وفي القدس واصلت عزل المدينة عن محيطها وحظرت دخولها على المواطنين من أراضي 1967م [3]، كما أدى الإغلاق شبه الدائم لمعبر رفح البري منذ بداية عام 2015م وفتحه فقط (23) يوماً، إلى حرمان القطاع من حقهم في حرية التنقل والسفر، من وإلى القطاع وقد بلغ عدد المواطنين الذين هم بحاجة للسفر أكثر من 25000 شخص بينهم مرضى وطلاب، ووثق المركز اغلاق سلطات الاحتلال لمعبر التجارة الوحيد مع قطاع غزة لمدة 125 يوم، أي ما نسبته(34.2 %) من مجمل أيام العام [4].

ت-الاعتقال وممارسة التعذيب والإبعاد والمعاملة غير الإنسانية:

من الأنماط التي ارتكبها الاحتلال مخالفا القوانين الدولية الإبعاد لمواطنين فلسطينيين خارج سكناهم واعتقال الآلاف، فمنذ عان 1967م وحتى ابريل/نيسان عام 2015م، اعتقل الاحتلال نحو (850 ألف) مواطن ومواطنة، بينهم (15 ألف) فلسطينية وعشرات الآلاف من الأطفال، منهم أكثر من(85) ألف حالة اعتقال بعد انتفاضة الأقصى عام2000م،

---

(1) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للانتهاكات في الأراضي الفلسطينية لعام 2015م (9يونيو 2016م، ص16).

(2)الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للانتهاكات في الأراضي الفلسطينية لعام 2015م (22 يونيو 2016، ص58).

(3) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للانتهاكات في الأراضي الفلسطينية لعام 2014م (3 يونيو 2015م، ص15).

(4) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للانتهاكات في الأراضي الفلسطينية لعام 2015م (9 يونيو 2016م، ص16).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهم(10.000) طفل تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة، ونحو (1200) امرأة فلسطينية، وأكثر من (65) نائباً ووزيرا سابقا، ولا زال 6500 أسير فلسطيني لدى الاحتلال، يتعرضون لأسوأ المعاملات[1]، وشهد عام 2015م نحو6830 حالة اعتقال، 2200 منهم كانوا من الأطفال، وذلك بزيادة نسبتها 72% عن العام 2014م [2].

ث-جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين ومصادرة الأراضي:

يواصل الاحتلال والمستوطنون اعتداءاتهم على الفلسطينيين، شهد هذا العام تصعيدا جديدا وخطيرا في جرائم المستوطنين، كان أشدها عنفا وبشاعة خطف وحرق الطفل الفلسطيني محمد أبو خضير في حي شعفاط، كما شن المستوطنون وقوات الاحتلال عمليات مشتركة ضد المدنين الفلسطينيين، وصعد الاحتلال من مصادرة المزيد من أراضي الفلسطينيين وزيادة وتيرة البناء عليها خلال العام 2014م [3]، وفي العام الماضي 2015م صادقت سلطات الإحتلال على مخططات ونشر عطاءات لبناء ما مجموعة 7843 وحدة استيطانية في مختلف المستوطنات غير الشرعية القائمة على أراضي الضفة الغربية، وصادرت سلطات الاحتلال ما مجموعه 3670 دونما من الأراضي الفلسطينية في مختلف مناطق الضفة الغربية بقرارات عسكرية أصدرتها خلال عام 2015م، وبلغت اعتداءات المستوطنين ضد الفلسطينين في عام 2015م أكثر من 898 اعتداء [4].

ج-الانتهاكات بحق القدس والأماكن المقدسة:

صعدت سلطات الاحتلال من الانتهاكات في مدينة القدس خلال عام 2015م المنصرم، وقامت شرطة الاحتلال والمستوطنين بالتحريض ضد الشعب الفلسطيني ومقدساته خلال العام 2015م، حيث قام عدد من المستوطنين وبتشجيع ودعم من قوات الاحتلال بشن هجمات ضد المصلين والمرابطين في المسجد الأقصى والتي نتج عنها إصابة العشرات منهم بجراح خطيرة،

---

(1) موقع دنيا الوطن، هيئة شؤون الأسرى والمحررين تصدر تقريرا شاملا بمناسبة يوم الأسير (موقع إلكتروني).

(2) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للانتهاكات في الأراضي الفلسطينية لعام 2015م (9 يونيو 2016م، ص59).

(3) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للانتهاكات في الأراضي الفلسطينية لعام 2014م (3 يونيو 2015م، ص ص17_18).

(4) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للانتهاكات في الأراضي الفلسطينية لعام2015م (22 يونيو 2016، ص ص62-63).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما قامت قوات الاحتلال بحماية المستوطنين في أثناء اقتحامات الأقصى، كما استمرت مخططات سلطات الاحتلال الهادفة لتهويد القدس والنيل من عروبتها وتاريخها [1]، وكان قد شهد عام 2014م جملة من الانتهاكات على المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين بلغت ما لا يقل عن 1345 اعتداءً مختلفاً ما بين اقتحام للمسجد الأقصى وانتهاك حرمته وإعلان مخططات تهويدية وتنفيذ قسم منها، واقتحام الحرم الإبراهيمي وقبر النبي يوسف، وهدم وحرق مساجد، والاعتداء على المرابطات والأراضي الوقفية والمقدسات المسيحية[2].

ح- هدم المنازل والممتلكات العامة:

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية في الأرض الفلسطينية المحتلة عام وبلغت ذروتها خلال عدوانها واسع النطاق على غزة عام 2014م على مدار سبعة أسابيع دمرت عشرات آلاف الممتلكات والأعيان المدنية، وقد شهدت الضفة والقدس زيادة وتيرة هدم المنازل ومصادرتها بحجة عدم الحصول على تراخيص[3]، كما شهد عام 2015م هدم ما يقارب من 478 منزلا ومنشأة نحو (247) منزلا، و (231) منشأة مختلفة في مختلف المناطق الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية والقدس [4].

خ- تدمير وتلويث البيئة وإفشال التنمية الاقتصادية:

تسبب التوسع الاستيطاني في تلويث البيئة في الأراضي الفلسطينية نتجت عن بناء جدار الضم والتوسع في المناطق "ج" وتنتج المناطق الصناعية أصنافاً وأنواعاً مختلفة من المنتجات المضرة بالبيئة التي تتسبب بنتائج كارثية، كما يقوم المستوطنون بالتخلص من النفايات، وضخ كميات من مياه الصرف الصحي في مناطق متفرقة من الضفة أثرت عليها، كما شكل الاحتلال عقبة أمام التطور الاقتصادي الوطني والتنمية الاقتصادية بفرضه القيود

---

(1) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للانتهاكات في الأراضي الفلسطينية لعام 2015م (9 يونيو 2016م، ص ص17_18).

(2) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للانتهاكات في الأراضي الفلسطينية لعام 2014م (14 مايو 2015م، ص38).

(3) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للانتهاكات في الأراضي الفلسطينية لعام 2014م (3 يونيو 2015م، ص ص16_17)

(4) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للانتهاكات في الأراضي الفلسطينية لعام 2015م (22 يونيو 2016م، ص70).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على استخدام الموارد الطبيعية الفلسطينية بمناطق(أ،ب،ج)، وتحكمه بالمعابر[1]، كما استمت انعكاسات العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة على الأداء الاقتصادي خلال عام 2015م، وعليه لم يتجاوز النمو في الاقتصاد 1.5% الأم الذي لم يتح المجال لتخفيض نسبة البطالة التي ازدادت بنسب في العام 2015م (24,7% في غزة و 18,7% في الضفة) [2].

د- الانتهاكات بحق الصحفيين:

اقترفت قوات الاحتلال المزيد من الاعتداءات بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الاعلام، تصاعدت حدتها خلال الربع الأخير من العام 2015م[3]، فقد تم رصد 574 انتهاكا بحق الصحفيين خلال العام، حيث استشهد اثنان من الصحفيين هما: المصور الصحفي أحمد جحاجحة من القدس المحتلة، والصحفي أحمد الهرباوي من قطاع غزة، و تم رصد أكثر من 85 استدعاءً واحتجازاً وتحقيقاً واعتقالاً، من بينهم 10 صحفيات، وتم ابعاد اثنتين منهن عن مدينة القدس، وأصيب 190 صحفيا ومصورا باصابات مباشرة وغير مباشرة، بالرصاص الحي والمعدني وقنابل الغاز والرش بغاز الفلفل، وسجل 144 اعتداء بالهراوات، وسجلت 81 حالة دهم وتفتيش ومصادرة أو تحطيم معدات العمل الصحفي، كما سجلت 37 حالة منع من السفر 28 من بينهم تم منعهم من السفر من غزة إلى الضفة الغربية [4].

ويستخلص الباحث من تعدد أنماط انتهاك الإحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان الفلسطيني واستمرار ارتكابها، أن الإحتلال لا يجد رادعا حقيقا أو جهة تنفيذية توقفه عن ممارسة هذه الإنتهاكات، في المقابل يصعب على الفلسطينيين أن يمارسوا حياتهم بشكل استقراري في الوقت الذي تستمر هذه الإنتهاكات في كافة مناحي حياتهم، وكأنها تمارس بطريقة ممنهجة مدروسة ومخططة، خاصة أنها تستهدف جميع جوانب حياتهم، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في المواثيق الدولية ومدى جدواها في إلزام الدول التي تنتهك حقوق الإنسان بالكف عن جرائمها.

---

(1) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للانتهاكات في الأراضي الفلسطينية لعام 2014م (ص ص 44_46).

(2) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للانتهاكات في الأراضي الفلسطينية لعام 2015م (22 يونيو 2016م، ص71).

(3) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للانتهاكات في الأراضي الفلسطينية لعام 2015م (9 يونيو 2016م، ص19).

(4) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للانتهاكات في الأراضي الفلسطينية لعام 2015م (22 يونيو 2016م، ص74).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أنماط انتهاكات السلطة الفلسطينية لحقوق الإنسان:-

منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض الوطن في عام 1994م، ووجود انتهاكات تطال حقوق الإنسان من فئات صحفية أو سياسية أمر لا ينكر، غير أن الأمر ازداد خطورة في أعقاب فوز حماس في الانتخابات التشريعية، وما أعقب ذلك من حالة الاقتتال الداخلي في عام 2007م، أدت إلى إحكام حماس قبضتها على غزة في حين أحكمت فتح قبضتها على الضفة، وبدت آثار ذلك الانقسام تتجلى في الانتهاكات التي يمارسها الطرفان في الأراضي التي يسيطران عليها، وقد أفضت حالة الانقسام الفلسطيني إلى حدوث تدهور خطير في كافة مناحي حياة الفلسطينيين في أراضي السلطة الفلسطينية[1]، ومن أنماط الانتهاكات في مناطق السلطة الفلسطينية.

أ- انتهاك الحق في الحياة:

تتعدد أساليب وأنماط انتهاك الحق في الحياة في المناطق الفلسطينية وتتدرج غالبا إما تحت سوء استخدام السلاح واستخدامه في نزاعات عائلية، والقتل على قضايا "شرف عائلي"، وقتل بشبهة التخابر مع قوات الاحتلال الإسرائيلي[2]، أو الإفراط في استخدام القوة من الأجهزة الأمنية، فقد قتل اثنان خلال عام 2015م في اثناء استخدام قوات الأمن الفلسطينية للقوة، في حين توفي (3) مواطنين داخل مراكز التوقيف التابعة للأجهزة الأمنية(2) منهم في الضفة و(1) في غزة [3]، كما شهد شهر أغسطس 2016م مقتل 3 من رجال الأمن في الضفة الغربية أحدهم في المعتقل وهو أحمد حلاوة، ومقتل مواطنين على يد أجهزة الأمن خلال اشتباك مسلح، وقد ذكر بيان عقب الأحداث للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان" وتدعي قوات الأمن أن المواطن حلاوة هو العقل المدبر لمقتل رجلي أمن في نابلس في أثناء محاولتهم اعتقال مطلوبين للعدالة بتاريخ 18 أغسطس 2016م، والتي أعقبها قيام قوات الأمن بقتل مواطنين فجر اليوم الآتي خلال اشتباك مسلح وقع بعد أن

---

(1) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول الانتهاكات الفلسطينية للحق في التجمع السلمي في أراضي السلطة الفلسطينية خلال الفترة 1 ديسمبر 2010م إلى 31أغسطس 2011م (11 ديسمبر 2011م، ص12).

(2) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للانتهاكات في الأراضي الفلسطينية لعام 2014م (14 مايو 2015م، ص20).

(3) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للانتهاكات في الأراضي الفلسطينية لعام 2015م (9 يونيو 2016م، ص23).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حاولت قوة من الأمن مداهمة المشتبه بهم في قتل رجلي الأمن" [1]. ويعد الحق في الحياة من الحقوق الأساسية التي حضت على حفظها الشرائع السماوية ثم نصت على حمايتها القوانين الدولية.

ب-الاعتقال التعسفي وممارسة التعذيب والمعاملة القاسية:

شكل استمرار الاحتجاز التعسفي أحد المؤشرات الخطيرة على تدهور منظومة الحقوق والحريات العامة في الأراضي الفلسطينية على الرغم من النفي المستمر بوجود محتجزين على نحو تعسفي لدى الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، على اعتبار أن عمليات الاحتجاز تتم بدوافع أمنية وليس على خلفية حرية الرأي والتعبير إلا أن واقع الحال يشير إلى أنماط الانتهاكات التي صاحبت وما زالت تصاحب حالات الاحتجاز التعسفي[2]، فقد توفي خلال العام الماضي (3) مواطنين داخل مراكز التوقيف التابعة للأجهزة الأمنية(2) منهم في الضفة و(1) في غزة، وتشير المعلومات إلى تقصير الجهات الرسمية والإهمال إما في توفير الرعاية الطبية اللازمة للسجناء أو الموقوفين أو توفير الحماية الشخصية لهم[3]، وتلقت الهيئة المستقلة خلال عام 2015م الماضي شكاوى تعذيب في قطاع غزة والضفة كالآتي: 180 انتهاكا من الحكومة في الضفة الغربية و 624 ضد الحكومة في غزة [4].

ت-انتهاك حرية التعبير والرأي والتجمع السلمي:

تعاني الحالة الفلسطينية في الضفة وغزة من انتهاكات لحرية التعبير والرأي كصنف من أصناف انتهاكات حقوق الإنسان، فقد شهد العام الماضي 2015م استمرار انتهاكات حرية التعبير وتقييد الحرية الصحفية، ولم يسهم تشكيل حكومة التوافق الوطني في يونيو 2014م في تحسن حالة الحقوق والحريات في قطاع غزة بشكل عام، ولا سميا حرية الرأي والتعبير، وقد رصد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال عام 2015م العديد من الانتهاكات في

---

(1) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مقتل معتقل في نابلس على أيدي افراد من الأمن المركز يطالب بتقديم المسؤولين للعدالة (موقع إلكتروني).

(2) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للانتهاكات في الأراضي الفلسطينية لعام 2014م (14 مايو 2015م، ص26).

(3) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للانتهاكات في الأراضي الفلسطينية لعام 2015م (9 يونيو 2016م، ص23).

(4) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للانتهاكات في الأراضي الفلسطينية لعام 2015م (22يونيو 2016، ص73).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غزة والضفة المتعلقة باعتداءات ضد الصحفيين وأصحاب الرأي بسبب أو مناسبة ارتكابهم لعملهم وقد تنوعت أصناف الانتهاكات لتشمل: التعدي بالضرب أوالإهانة للصحفيين أومصادرة معدات الصحفيين، أو محو المواد الصحفية من على كاميراتهم أو مصادرة شرائحهم الخاصة أو الاعتقال أو الاحتجاز أو الاستدعاء [1].

وأما التجمع السلمي فقد نص القانون الأساسي الفلسطيني في الفقرة رقم (5) من المادة (26) على حق الفلسطينين في المشاركة السياسية والتجمع السلمي، غير أن هذا الحق، تعرض للانتهاك وزاد بعد أحداث الانقسام عام 2007م، فقد تلقت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان خلال عام 2015م، 23 شكوى حول انتهاكات مست بالحق في التجمع السلمي في فلسطين 17 منها في الضفة الغبية و6 في قطاع غزة، وسجل 15 انتهاكاً حول استخدام العنف والاعتداء الجسدي ضد المشاركين في تجمعات سلمية، 12 منها في الضفة الغربية و39 منها في غزة [2].

ث-انتهاك الحق في تشكيل النقابات:

تعرض هذا الحق للانتهاك والتضييق من حكومتي الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بين التقريران السنويان للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أنه خلال عام 2015م حدثت العديد من المعطيات والأدلة والأحداث المؤكدة لذلك في الضفة وغزة، كان من أبرزها تصديق مجلس حكومة التوافق بتاريخ 7 يوليو 2015م على النظام المعدل لنظام الشركات غير الربحية رقم 3 لسنة 2010م والذي يضع قيوداً خطيرة على الشركات أحد صور الجمعيات في الضفة، كما استمرت الجهات الحكومية في محافظات غزة في التدخل في أدق تفاصيل الجمعيات، والاستمرار في تطبيق قرار مجلس الوزراء السابق الخاص بتعديل اللائحة التنفيذية الخاصة بقانون الجمعيات، في حين قامت وزراتا الداخلية في الضفة وغزة بطلب تغيير بعض المشاركين في تأسيس بعض الجمعيات الجديدة الأهلية أو الخيرية، ورفضتا ترخيص العديد من الجمعيات الجديدة [3].

---

(1) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للانتهاكات في الأراضي الفلسطينية لعام 2015م (9 يونيو 2016م، ص25).

(2) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للانتهاكات في الأراضي الفلسطينية لعام 2014م (14مايو 2015م، ص217).

(3) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي 2015م (ص26)؛ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير السنوي 2015م (ص 220).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- انتهاك الحق الاقتصادي والاجتماعي:

تعرض هذا الحق للانتهاك من حكومتي غزة والضفة ومما ضاعف ذلك حالة المناكفات السياسية بين طرفي الانقسام السياسي و استمرار تبادل الاتهامات والصراع على الصلاحيات، وهو ما انعكس خلال عام 2015م باتخاذ العديد من الإجراءات التي حالت دون إعادة إعمار قطاع غزة، والذي تعرض إلى عملية دمار واسعة إثر العدوان الحربي الإسرائيلي في العام 2014م، طال عشرات آلاف المساكن والممتلكات والأعيان المدنية، بما فيها المرافق الحكومية والتعليمية والصحية والمنشات الصناعية والتجارية، واستمرار حصار غزة للعام التاسع على التوالي [1]، وتعاني الوزارات المختصة بإعادة الإعمار كوزارة الاقتصاد الوطني من حالة التهميش في صناعة القرار الفلسطيني سواء ما يتعلق بالقرار السياسي أو الاقتصادي، بالإضافة لغياب خطة وطنية شاملة ومحددة المعالم للارتقاء [2]، والخروج من الركود الاقتصادي وحل الأزمات الكثيرة.

ومن خلال الاطلاع على أنماط الإنتهاكات في مناطق السلطة الفلسطينية يتضح أنها تعاني من المحافظة على حقوق الإنسان فيها، وأنها بحاجة لمزيد عناية خاصة فيما يخص السلامة البشرية في الإستجوابات والتحقيقات، وما يتعلق بحرية التعبير والرأي، وقد يساهم بشكل كبير في الحد منها توحيد الجزئين الفلسطينيين في الضة وغزة على أرضية صحيحة ثابتة تزيل الإشكالات التي قد يترتب عليها الكثير من الإنتهاكات، بفعل حالة الإنفصام الموجودة والخلاف الحاد.

ثالثا _مؤسسات حقوق الإنسان في فلسطين:

نشأت هذه المنظمات إبان سنوات الاحتلال حيث تمكن رجال القانون والنشطاء في مجال حقوق الإنسان من إيجاد التسويات القانونية اللازمة لإنشاء وإقامة هذه المنظمات والعمل من داخل النظام القانوني في ظل الاحتلال وليس من خارجه، وقد اتسم عمل هذه المنظمات بالعلنية في ظلال الاحتلال الذي لم يألُ جهدا في محاربتها، وبقى نشطاء حقوق الإنسان عرضة للتنكيل والقمع من سلطات الاحتلال، ومع ذلك، قامت هذه المنظمات بفضح

---

(1) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للانتهاكات في الأراضي الفلسطينية لعام 2015م (9 يونيو 2016م، ص ص26_27).

(2) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للانتهاكات في الأراضي الفلسطينية لعام 2015م (22 يونيو 2016م، ص280).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انتهاكات حقوق الإنسان والدفاع عن حقوق المواطنين، وواجهت عمليات مصادرة الأراضي والممارسات غير القانونية لقوات الاحتلال التي نعلمها جميعا، مثل الإبعاد، والتعذيب، الاعتقال الإداري، الاستخدام المفرط للقوة وغير ذلك، كما شكلت هذه المنظمات منابر حية لمخاطبة المجتمع الدولي واستفادت في ذلك من آليات الأمم المتحدة[1]، ولم يمنعها وجود الاحتلال من الكشف عن الانتهاكات داخل مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة وغزة.

أولا_ ويتمثل دور مؤسسات حقوق الإنسان في فلسطين وأنواعها في الآتي[2]:

1- دورها في نشر قيم حقوق الإنسان من خلال نشرها لدى العامة والمختصين والقيام بالدور التربوي والتوعوي لدى المجتمع الفلسطيني.

2- دورها في التنمية السياسية للمجتمع الفلسطيني من خلال تعزيز الثقافة السياسية للمجتمع الفلسطيني، وتعزيز مبادئ الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، وتنمية وتعزيز حقوق المرأة.

3- دورها في الرقابة على السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية من خلال مناقشة مشروعات القوانين التشريعية ولوائحها التنفيذية، ومراجعة المسنونة منها، وإلغاء بعض البنود وتقديم المقترحات، وإجراء الدراسات والأبحاث الخاصة بإشكالات واحتياجات القضاء الفلسطيني، وحث السلطة التنفيذية على تطبيق قوانين الإنسان، وتوسيع دائرة الحقوق المحمية وتعريفها، ورفع مستوى وعي المجتمع و الموظفين الحكوميين بها وتطوير آليات حمايتها، باستخدام آليات الرصد والتوثيق والمتابعة الإدارية والقضائية، والتدخل لدى الأجهزة المعنية وإصدار المواقف الرافضة، وفضح الانتهاكات إعلاميا.

4- ملاحقة انتهاكات وجرائم الاحتلال الصهيوني عن طريق رصدها وتوثيقها لتكون سندًا لأي ملاحقة قضائية محتملة، فطورت تصنيفها لقضايا الانتهاكات باتجاه تحقيق الإدانة القانونية للاحتلال وليس مجرد التغطية الإعلامية، وتستخدم منظمات حقوق الإنسان العديد من الآليات لملاحقة هذه الانتهاكات منها (الرصد والتوثيق وتقديم المساعدة القانونية للضحايا ،والبحث والتحليل لبيانات الانتهاكات، والتوعية والكشف الإعلامي والملاحقة القضائية).

---

(1) شقورة، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني (ص ص 116_117).

(2) الحمايدة، صورة منظمات حقوق الإنسان في الصحافة الفلسطينية دراسة تحليلية وميدانية (ص ص87 _93).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا:العقبات التي تواجهها مؤسسات حقوق الإنسان في فلسطين:

تعد قضية حقوق الإنسان في واقعنا الفلسطيني ذات أهمية كبرى بسبب المعاناة التي مر بها الشعب الفلسطيني على مدار سنوات الاحتلال وحرم من أدنى حقوق الإنسان، وهذا ما أدى إلى ازدياد المسؤولية على المؤسسات المدنية الناشئة في المجتمع الفلسطيني لنشر ثقافة حقوق الإنسان من أجل توفير حماية أفضل لحقوقه، وتأمين ظروف حياة حرة كريمة لهم، وغرس قيم الانتماء والولاء والتسامح والقيم في نفوس النشء [1]، غير أن منظمات حقوق الإنسان والديمقراطية كغيرها من المنظمات، ما زالت تواجه بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية، تمنع تقدمها، وتحد من قدرتها على تحقيق أهدافها ونقل رؤيتها داخل المجتمع الفلسطيني [2]، **ولعل أهم العقبات التي تواجهها المؤسسات الحقوقية أمام عملها في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني هي** [3]:

1- ازدواجية المعايير من قبل الدول الغربية والمنظمات الدولية، التي تضع دور المؤسسات الحقوقية في نشر ثقافة حقوق الإنسان في نوع من التناقض بين دعوة بناء نظام ديمقراطي يقوم على الانتخابات، في حين يُفرض حصار على الشعب الفلسطيني عقب انتخابات 2006م.

2- وجود الاحتلال الذي يؤدي دورا سلبيا في قدرة المؤسسات في القيام بدورها في التعبئة لنشر حقوق الإنسان، في ظل ممارساته القمعية.

3- التمويل الخارجي وأثره على الأجندة الوطنية الذي يضع المؤسسة الحقوقية في موضع التهمة بالارتهان لأجندة أجنبية والتسويق لأفكار غربية لا تتلاءم مع المجتمع.

4- ازدواجية النظام السياسي الفلسطيني بين السلطة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، مما يفرض على المؤسسات أحيانا تقديم رؤية سياسية لا تتطابق مع النظام والقانون مثل موقفها من الانتخابات التشريعية وإجرائها في موعدها، أو الانقسام الداخلي.

---

(1) صالح، المعوقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان من وجهة نظر المديرين (ص2344).

(2) القاروط، أثر المعوقات الذاتية والبيئية على دور ورؤية المنظمات الأهلية العاملة في حقوق الإنسان والديمقراطية في الضفة الغربية والقدس (ص143).

(3) القرا، دور المواقع الإلكترونية الفلسطينية في نشر ثقافة حقوق الإنسان دراسة تحليلية (ص111).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- حالة اللجوء وتشتت الشعب الفلسطيني في شتى أرجاء الأرض، شعب متعدد الجنسيات.

6- الاتهامات من الحكومة أو الفصائل للمؤسسات الحقوقية بالعمل وفق سياسة حزبية تدفعها لتبني مواقف غير حقيقية هدفها سياسي،كوفيات السجون، والاعتقال السياسي.

7- عدم اكتمال المجتمع المدني الفلسطيني، بما في ذلك عدم تبلور أحزاب سياسية، وتشتت منظمات المجتمع المدني بين الداخل والخارج.

8- معوقات ترتبط بتركيبة المؤسسات الحقوقية أنها لم تبلور نظامها الإداري والقانوني ورؤيتها.

9- عدم فاعلية بعض المؤسسات الحقوقية، بسعيها للتمويل أكثر من حماية الحقوق مما يشوه صورة المؤسسات الحقوقية عند الجمهور.

10- غياب استراتيجية موحدة للمؤسسات الحقوقية الفلسطينية في التعامل مع ملفات حقوق الإنسان ووضع أجندة واضحة لحقوق الإنسان يتم العمل عليها.[1]

وبعد أن أوردنا جانبا عن مؤسسات حقوق الإنسان في فلسطين ودوها والعقابات التي تقفأمام نشها لثقافتها، يبقى أن نقول لقد أكسب منظمات حقوق الإنسان عملها في ظل الاحتلال شرعية جماهيرية، وبعكس سياقات أخرى، فلم تعمل هذه المنظمات في ظل بيئة جماهيرية معادية، وساهمت من ناحية أخرى في تكريس ودعم قيم حقوق الإنسان في الثقافية السياسية الفلسطينية ولو بشكل محدود، وهذا يتطلب من هذه المؤسسات السعي للتطوير من ذاتها، والتواصل مع المنابر الإعلامية لوضع استراتيجية موحدة في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان تقوم على التبادلية، وهذا يستدعي من وسائل الإعلام فسح المجال لتطوير العلاقات المتبادلة بينها والمؤسسات بما يخدم هذه القضية، خاصة في وجود التحدي الإسرائيلي في وجه الجميع، ويبقى على المؤسسات الحقوقية الفلسطينية أن تنظر في العقبات الذاتية التي تستطيع تذليها أو تجاوزها بما يحسن أدائها، وتطوير وزيادة العطاء في الجوانب التي تؤدي السالة فيها، والتحلي بصفات الموضوعية والحيادية والشجاعة في الطرح خاصة فيما يتعلق بمواضيع حقوق الإنسان في مناطق الضفة وغزة لأن إمكانية الإصلاح للخلل فيهما أوفر.

(1) القرا، دور المواقع الإلكترونية الفلسطينية في نشر ثقافة حقوق الإنسان دراسة تحليلية (ص111).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: الإعـلام وعلاقته بحقوق الإنسان

أولا_دور الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان ومحددات خطابه:

ليس من الجديد القول بأن هناك علاقة تفاعل وترابط وثيق بين الإعلام وحقوق الإنسان، فالإعلام في حد ذاته حق من حقوق الإنسان كما يفترض فيه من زاوية ثانية أن يقوم بدور ريادي في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما في الوقت الذي يزداد فيه الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان التي يتقدمها حق الأفراد في حرية التعبير والتي تعد أساسا هاماً للإعلام لما لها من دور في التأكيد على ذاتية الأشخاص وحفظ كرامتهم واحترام خياراتهم، فالإعلام لا يستطيع أن يقوم بأي مسؤولية دون أن يتمتع بأهم حقوق الإنسان وهي الحق في حرية التعبير[1]، فالعلاقة بين حقوق الإنسان والإعلام هي علاقة عضوية حتمية تبادلية، وتكمن أهمية الإعلام في التعريف بمبادئ حقوق الإنسان ونشرها [2]، فلا يتوقف الأمر على الدفاع عن حقوق الإنسان إعلاميا، بل نشر مبادئها وثقافتها بين الجمهور مما يساعدهم في تشكيل صورة عن واقعهم وعن مبادئ حقوق الإنسان .

ويؤدي الإعلام دورا كبيرا في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وغرس معايرها ومفاهيمها لدى الجمهور من خلال بعدين [3]:

الأول: بعد الفضح الفوري للانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان.

الثاني: بعد الوقاية من انتهاكات هذه الحقوق، وذلك بالتعريف بحقوق الإنسان، وتوجيه النضال ضد حجبها، والتحريض على المطالبة بها، وعدم التعسف في استخدامها، واحترام حقوق الآخر[4]، وإبراز ممارسات حقوق الإنسان، والتوعية بقضاياها، وإلقاء الضوء على تشريعاتها، وتسليط الضوء على أنشطة منظماتها [5].

---

(1) عبد المجيد، الإعلام وحقوق الإنسان_قضايا فكرية (ص 15).

(2) السلبي، الإعلام وحقوق الإنسان (ص.ص 9 _ 10).

(3) الجرايدة، الإعلام وقضايا حقوق الإنسان (ص68).

(4) حسونة، الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية دراسة تحليلية مقارنة (ص169).

(5) عجوة، الإعلام وقضايا التنمية (ص 185).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أشار خبراء الإعلام الإنساني إلى الملامح الرئيسة لدور الإعلام في دعم وتعزيز قضايا حقوق الإنسان من خلال المحاور الآتية[1]:

أولا: التوعية بحقوق الإنسان والتعريف بها ونشرها على أوسع نطاق من منطلق أن الوعي بالحق هو الأساس في إقراره عمليا وترسيخه في السلوكيات سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي، وعلى مستوى الأفراد و الجماعات.

ثانيا: دعم وتعزيز حقوق الإنسان بأنواعها كافة، وهو دور يرتبط مباشرة بمجالات عمل الإعلام ورسالته في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية والتعليمية والترويجية وما يتعلق بالشرائح الاجتماعية "الطفل، الشباب، العمال، الفلاحين، كبار السن"، إضافة إلى المجالات الخاصة بمعالجة القضايا المجتمعية كافة والتي تمس الإنسان.

ثالثا: الكشف عن حالات انتهاك حقوق الإنسان ومخاطبة الرأي العام المحلي والدولي للدفاع عن هذه الحقوق ومواجهة الانتهاكات التي تتعرض لها وتوضيح طرق هذه المواجهة وتوظيف الرسالة الإعلامية في خدمة تكوين الرأي العام المساند والمؤيد لحقوق الإنسان سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

إن التأثير الإعلامي يحدث من خلال زيادة الاهتمام بملكية وسائل الإنتاج، وأساليب الإنتاج، وأدوات الإنتاج وغيرها، كي ينتقل دور الاتصال من دور إعلامي هام، إلى دور فاعل أساسي في التطور[2]، ولا ينفك ذلك عن النظر في الخطاب الإعلامي المؤثر ومحدداته.

ويضع العديد من الباحثين مجموعة من المحددات التي تبين طبيعة العلاقة بين الخطاب الإعلامي وثقافة حقوق الإنسان، نضعها وهي [3]:

المحدد الأول: مهمة الخطاب الإعلامي في التعريف بثقافة حقوق الإنسان لا يمكن أن تتبع من فراغ ولا من بيئة قاحلة وإنما تتبع من بيئة فيها على الأقل قدر من الديمقراطية تسمح بالحريات العامة والحقوق المدنية وهذا ينعكس على الخطاب الإعلامي.

المحدد الثاني: إن الخطاب الإعلامي لا يستطيع وحده أن يقدم ثقافة حقوق الإنسان، فالإعلام وحده لا يبني ثقافة المجتمع ولكنه يبينها كعنصر متوافق مع الأسرة والمدرسة والجامعة ومؤسسات المجتمع المدني.

---

(1) شفيق، حقوق الإنسان في المجال الإعلامي والإنترنت (ص ص 54_ 55).
(2) العودات، نشاط حقوق الإنسان على أبواب قرن واحد أليات التفعيل والحماية (ص502).
(3) الجرايدة، الإعلام وقضايا حقوق الإنسان (ص 71).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحدد الثالث: أصبحت وسائل الاتصال ذات قدرة عالية في تشكيل الوعي والعقل والوجدان بفضل ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، لذا فإن اهتمام وسائل الإعلام بخطاب إعلامي يشرح للناس ويقدم لهم ثقافة حقوق الإنسان على نحو مبسط، هو متطلب مهم [1].

المحدد الرابع: أنه في مواجهة المطالبة بتدعيم الحرية وحقوق الإنسان فإننا مطالبون كإعلاميين أيضا بمسئولية الالتزام بالقوانين العادلة والمبادئ الصريحة والحقوق التي تقرها الشرائع السماوية والوضعية السلمية التي تجعلنا في النهاية نصل إلى منظومة الحريات والحقوق[2].

المحدد الخامس: إذا كانت الحرية ليست مطلقة فإن المسؤولية كذلك لا ينبغي أن تكون مطلقة ولكن التوازن بين الحرية والمسؤولية هو الذي يخلق وعيا حقيقيا بحركة حقوق الإنسان وتعميق وإدراك المواطن العادي لحقوقه وحرياته ويخلق في الوقت نفسه خطابا إعلاميا يمكن أن يحقق هذه الأهداف [3].

ويستخلص الباحث أن قضايا حقوق الإنسان من الصعب أن تلقى مكانتها المطلوبة في معزل عن الإعلام، وفي ذات الوقت في الإعلام لا بد أن يهتم في خطابه عند الحديث عن هذه القضايا بالمحددات السابقة ليصل للجدوى المطلوبة، وفي مجتمعنا الفلسطيني يستفيد من هذه المحددات والأدوار المرسومة له من خلال التصدي لانتهاكات الإحتلال الإسرائيلي أو أي جهة أخرى، والتوعية بسبل الوقاية من أي انتهاك وتحصيل الحق، ونشر ثقافة الحفاظ على الحقوق والتصدي لانتهاكها بين الجماهير المختلفة.

ثانيا_ سبل تفعيل دور الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

يكتسب الإعلام قوته المؤثرة من قدرته على الاتصال بالجماهير وقدرته على إقناعهم بالصورة التي يقدمها لهم عن العالم مما دفع فلاسفة نهاية القرن إلى تسمية هذه الفترة بعالم الصورة حيث اختفى العالم الحقيقي خلف الصورة المتدفقة من وسائل الإعلام [4]، ولما كان الإعلام لا يقوم بإظهار هذه الصورة بشكلها المطلوب إلا إن تمتع بحقوقه الإنسانية، بدأت

---

(1) مصطفى، الإعلام ونشر ثقافة حقوق الإنسان في الدراما التلفزيونية (ص423).

(2) النامي، معالجة قضايا حقوق الإنسان في الصحف وشبكة الإنترنت في المملكة العربية السعودية (ص48).

(3) شفيق، حقوق الإنسان في المجال الإعلامي والإنترنت (ص 59).

(4) فاروق، الآلية الإعلامية لحركة حقوق الإنسان (ص32)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية تفاعله مع حقوق الإنسان، فالعلاقة بين حقوق الإنسان والإعلاميين بمختلف تصنيفاهم ينبغي أن تكون علاقة تفاعلية، يخدم الحقوقي فيها الإعلامي بضمان حرية التعبير، وغيرها من الحريات التي تكفلها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والأنظمة الإقليمية والمحلية [1]، ولا بد للإعلام أن يقوم بدور ريادي في مجال حقوق الإنسان لما لهذه الحقوق من علاقة بالتنمية الإنسانية، فيقوم بالتعريف بالحقوق الإنسانية وإشاعة ثقافة احترامها والتمسك بها والنضال من أجلها وتحريض الفرد للمطالبة بالحقوق المنتقصة والدعوة إلى عدم التعسف في استعمال الحق[2]، **وللقيام بهذه الرسالة لا بد من البحث عن سبل تفعيل وتنشيط الدور المنوط بالإعلام ومشاركته في الحد من انتهاكات حقوق الإنسان وتأدية رسالته بنجاح وذلك من خلال:** [3]

أولا_ ما يتعلق بأساسيات رئيسة تخص الصحفي والوسيلة الإعلامية لفاعلية تأدية رسالتها الحقوقية بنجاح:

1- استقلال ملكية الوسيلة: لا بد من استقلالية ملكية الإعلام، وحق الجميع في تأسيس المؤسسات الإعلامية، دون ضغط، وكذلك ضمان حرية العاملين من محررين وكتاب في التعبير عن آرائهم بكمال الحرية دون تدخل المالكين، وهذا يعني استقلالية هيئة التحرير عن الإدارة.
2- حرية العاملين في الرأي والمهنية الفردية: التزام العاملين في المؤسسات الإعلامية بالمهنية التي تلزمهم بالنزاهة والصدق والانتماء للخبر الصادق والكلمة الحرة النزيهة المحايدة بأمانة.
3- الضمانات التشريعية: لا يمكن إغفال أهمية وجود ضمانات تشريعية لحرية الصحافة وحقوق الصحفيين، وتأمين الحصانة للصحفي وعدم مطاردته عن التعبير الحر الملتزم عن رأيه.
4- التزام الصحفي بالخطاب الإعلامي الصادق، واستنهاض منظمات المجتمع المدني للمشاركة في التنمية الحقوقية.
5- الإسهام في تصحيح المفاهيم الخاطئة حول حقوق الإنسان، وإعداد التقارير الدورية عن أوضاع الحريات العامة، وتزويد الصحافة بالمعلومات وتصحيح المعلومات حول القضايا المثارة.
6- إعداد البرامج النوعية والتخصصية عن حقوق المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة.

---

(1) فاروق، قراءة في دور نشرات حقوق الإنسان (موقع إلكتروني).
(2) صالح، دور الإعلام في مجال حقوق الإنسان، موقع صحيفة المؤتمر(موقع إلكتروني).
(3) موقع السلطة الرابعة، الإعلام في النظام الديمقراطي (موقع إلكتروني).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- استكتاب المتخصصين وإصدار كتب تخصصية تعنى بالشأن الحقوقي وتتابع وتحلل على مستوى عالٍ ورفع مستوى الإعلاميين بثقافة حقوق الإنسان. [1]

8- عقد الندوات المتخصصة للإعلاميين وعقد الدورات التدريبية لتنمية مهارات الإعلاميين في تناولهم لقضايا حقوق الإنسان.

9- تأسيس قاعدة بيانات مشتركة بين الإعلام والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان لإمداد الإعلاميين بالبيانات والمعلومات في هذا المجال [2].

ثانيا_ ما يتعلق بالتزام المبادئ الأساسية في تناول الإعلام لقضايا حقوق الإنسان والتركيز عليها وهي[3]:

1- مبدأ عدم جواز العنف: فيركز الإعلام على مجموعة الأسس المنبثقة عنها مثل "الحق في الحياة، وعدم التعرض للتعذيب والعرف الضمني ".

2- مبدأ الحرية: وهو يعتبر نقطة البداية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو يعني أن كرامة الإنسان لا يمكن أن تتحقق وهو تحت وطأة العبودية".

3- مبدأ المساواة: يجب الإقرار بأن مبدأ المساواة وما ينطوي عليها من معان أخرى، فمن حق الجميع الحصول على جميع الحقوق والحريات دون تمييز أو تفرقة.

4- مبدأ التضامن: وهذا المبدأ لا يتحقق إلا بالمساواة بحيث تتجاوز الحدود القطرية.

5- حق الإنسان في حرية المعلومات: وهو المعيار الذي تقوم عليه جميع الحريات التي قدستها الأمم المتحدة

ثالثا _ما يتعلق بآليات إعلامية للحد من الانتهاكات وذلك من خلال[4]:

1- مراقبة البنى التنظيمية للدولة والهدف من بنائها، ومراقبة الموازنة العامة ومصادرها وآليات صرفها، والإجراءات الحكومية وتطابقها مع الدستور، ومتابعة أي خرق يطال الدستور، ومراقبة الانتهاكات خارج المؤسسات الرسمية كالأسرة مثلا.

2- خلق ثقافة قانونية عامة لدى جميع المواطنين تضمن تعريفهم بحقوقهم، والاهتمام بفضح الفساد وأشكاله.

---

(1) موقع السلطة الرابعة، الإعلام في النظام الديمقراطي (موقع إلكتروني).

(2) العامري والسعدي، الإعلام والديمقراطية في الوطن العربي (ص185).

(3) الجرايدة، الإعلام وقضايا حقوق الإنسان (ص ص 72_73).

(4) الصباح، الإعلام ودور المنظمات غير الحكومية في تطبيق وحماية حقوق الإنسان (موقع إلكتروني).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- النشر التوثيقي المباشر للحقائق المدعمة بالبراهين.[1]

4- خلق أجواء الحوار والنقاش حول قضايا الناس الحيوية جميعها وبدون استثناء واستنهاض أوسع قطاع للمشاركة بالحوارات الضرورية.

5- التأكيد على أهمية تدفق المعلومات ووضع القواعد التي تشدد على أهمية نشر الرأي الآخر كقيمة أساسية من قيم حقوق الإنسان[2].

6- متابعة الأخبار والتقارير وكشف ملابساتها وتفاصيلها وتطوراتها.

7- دفع الهيئات الرسمية والأهلية المعنية بالمراقبة والمسائلة، والإسهام في تأسيس رأي شعبي راسخ لصالح حماية وتطبيق حقوق الإنسان ومقاوم لأي انتهاك لها.

8- الإسهام في رفع وتيرة الضغط المختلف المصادر لصالح إصدار التشريعات الضامنة لحقوق الإنسان وضمان تطبيق سليم لها.

9- الحماية المسبقة لحقوق الإنسان مثل طرح التساؤلات ذات الطبيعة الوقائية والتي تضمن تنبه الحكم إلى أنه من المستحيل عليه القيام بالخطوة كذا لتنبيه الرأي العام لها.

10- فرض هيبة الرأي العام على الحكم ودفعه لاحترام إرادة الرأي الجمهور ومصالحهم وقضاياهم وحقوقهم.

ومما سبق يتضح إن مهمة الإعلام في قيامها بالدور المطلوب في نشر ثقافة حقوق الإنسان لا بد أن ترتكز على اعتبارات تتوفر في الوسيلة وفي الإعلامية وفي البيئة العامة التشريعية، بالإضافة لأمور تتعلق بالمضمون في أداء الرسالة حتى تؤدي دورها بشكل راقي، وجماع ما قدمنا حرفية الصحفي وحمايته قانونيا، واستقلال الوسيلة، وشجاعة ومصداقية وموضوعية الرسالة ودقتها، مع التواصل مع مؤسسات حقوق الإنسان في الإرتقاء بالرسالة وتطوير الكادر، وقد يكون استقلال الوسيلة في واقعنا الفلسطيني أمر صعب لغلبة الصحافة الحزبية، إلا أنه على القائمين أن يبذلوا جهدهم للتحلي بالموضوعية ونقل الصورة كما هي لئلا يفقد الجمهور ثقتهم بالوسيلة.

ثالثا_دور الإعلام الفلسطيني في نشر ثقافة حقوق الإنسان:

قدمنا الحديث عن تلازم وجود حقوق الإنسان مع وجود الإعلام وحريته، فإن فقد أحدهما اختل الآخر، وهكذا ففي الحالة الفلسطينية القائمة، عمل الإعلام على الإسهام في نشر

(1) الصباح، الإعلام ودور المنظمات غير الحكومية في تطبيق وحماية حقوق الإنسان (موقع إلكتروني).
(2) بشير، قانون حقوق الإنسان مصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية (ص204).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثقافة حقوق الإنسان، واستفادت مؤسسات حقوق الإنسان منه، ولا زال البحث عن علاقته بمؤسسات حقوق الإنسان في فلسطين، وقيامه بنشر مبادئها الإنسانية نجاحا أو إخفاقا محط بحث الدارسين.

إلا أن ما يمكن تسجيله على الإعلام الفلسطيني أنه ما يزال خاضعاً لشروط المرحلة السياسية الراهنة؛ حيث تتسم الممارسة الإعلامية بالانتقائية، وتسييس حقوق الإنسان، وارتباط التغطية الإعلامية بالموقف الرسمي إلى حد كبير[1]، فلا يمكن الحديث عن حرية الصحافة والعمل الصحفي دون وجود بيئة ديمقراطية تزدهر فيها الحريات العامة، وتحترم وتصون حقوق الإنسان، وتطبق القانون على الجميع، في ظل قضاء عادل، ونظام تشريعي منتخب بنزاهته، وتعددية واضحة وشفافية وصريحة وفصل كامل للسلطات، وفي ظل استمرار الانقسام الفلسطيني وغياب الضمانات الحقيقة لاحترام وسائل الإعلام **تظل هنالك عوائق تحول دون تأدية الصحافة والصحافيين لدورهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان، منها:** [2]

1- الدور التسلطي للحكومة؛ فعلى الرغم من أن الحق الأساسي في الاتصال حق إنساني لا يجوز انتهاكه، إلا أنه يمارس عمليا من خلال تقييد حريات وحقوق أخرى مثل حريات الإعلام والرأي والتعبير، وغالبا ما تنتهك سواء من جانب الحكومة وأجهزتها المختلفة أو أطراف أخرى سواء مواطنين أو في الحكومة الذين لا يدركون طبيعة عمل وسائل الإعلام والصحافيين.

2- انتهاك حقوق الناس والصحافيين على حد سواء من خلال احتكار ومركزية المعلومات وصعوبة الحصول عليها، وغياب التشريعات القانونية المنظمة لذلك، والكفيلة بمنع نشر المعلومات المتعلقة بمناحي حياة الناس العامة والخاصة.

3- استبعاد الناس من قائمة اهتمامات وسائل الإعلام والإعلاميين حيث يندر إجراء استطلاعات للرأي للتعرف على احتياجات الناس أو مواقفهم واتجاهاتهم إلا في ما ندر أو إذا تعلق الموضوع بتسويق السلع.

4- تزايد المخاطر والانتهاكات التي يتعرض لها الصحافيون في أثناء ممارسة علمهم المهني من خلال الرقابة السافرة والمقنعة التي تمارسها الحكومة والأجهزة المختلفة خاصة الأمنية، وتتراوح ما بين المنع من الكتابة والتقييد وصولا للاعتقالات.

---

(1) رحال، موضوعات حقوق الإنسان (ص32).

(2) إبراهيم، دور الإعلام في تعزيز سيادة القانون (موقع إلكتروني).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- كثير من الصحفيين يعمدون عندما يتناولون مواضيع ذات درجة ما من الحساسية، أو مواضيع ذات صبغة أمنية، أو أي انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية إلى تضمين أعمالهم الصحفية بمقابلات مع حقوقيين أو رأي قانوني كي يشكل لهم نوعا من الحصانة أو الحماية من الملاحقات الأمنية. (1)

6- كثير من الصحفيين خاصة الجدد لا يملكون المعارف الكافية أو الثقافة القانونية اللازمة التي تؤهلهم لدمج مبادئ حقوق الإنسان وقيم العدالة وسيادة القانون. (2)

على الرغم من ذلك أسهم الإعلام في مجال حقوق الإنسان رغم ما يؤخذ عليه، ولا يمكن عزل استفادة المؤسسات الحقوقية من وسائله، وقيام نشاطاتها في التوعية بثقافة حقوق الإنسان على العديد من وسائلة، فتلجأ له منظمات ومؤسسات حقوق الإنسان في فلسطين في التثقيف والتوعية بمبادئها وبرامجها، وفضحها لانتهاكات حقوق الإنسان من الاحتلال والسلطة وغيرهما وذلك من خلال الوسائل الإعلامية الآتية: (3)

1- البيانات الصحفية: من أهم الوسائل الإعلامية التي تلجأ لها المؤسسات الحقوقية والتي تصدر للتعبير عن موقف المؤسسات الحقوقية في قضايا ترتبط مباشرة بحقوق الإنسان.

2- التقارير الحقوقية الدورية والخاصة والقانونية والسنوية: تقوم المؤسسات الحقوقية الفلسطينية بإعداد تقارير دورية سواء أسبوعية أو شهرية أو سنوية أو قانونية تدرس قانونا أو خاصة بقضية أو حادثة بعينها، وتكون مدعمة بالأدلة والإحصاءات الدقيقة.

3- الدراسات: تقوم مؤسسات حقوق الإنسان بإعداد دراسات تجمع بين التقارير الخاصة والقانونية وتعمل على وصف واقع حقوق الإنسان خلال فترة معينة.

4- النشرات التثقيفية والتعريفية: وتنقسم إلى قسمين نشرات تعريف بالمؤسسة أو بحقوق الإنسان، بالتركيز على أحد أنواعها.

5- الصحف والمجلات الحقوقية: تسعى المؤسسات الحقوقية للوصول إلى الجمهور من خلال المطبوعات للتعريف بقضايا حقوق الإنسان وخاصة الصحف والمجلات إلا أنها

---

(1) إبراهيم، دور الإعلام في تعزيز سيادة القانون (موقع إلكتروني).

(2) المجلة فصلية للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، دور وسائل الإعلام في التوعية بحقوق الإنسان (ص ص 9_ 13).

(3) القرا، دور المواقع الإلكترونية الفلسطينية في نشر ثقافة حقوق الإنسان دراسة تحليلية (ص ص 112 _116).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقل بسبب الصحف ومنها "المنطار تصدر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والفصلية تصدر عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان".

6- الدورات التدريبية: تعتبر الدورات التدريبية من أهم الوسائل والأدوات للتواصل المباشر مع الجمهور بهدف التعريف بقضايا حقوق الإنسان.

7- الندوات واللقاءات الجماهيرية: تلجأ لها المؤسسات الحقوقية لتناول قضية معينة تتعلق بالعلاقة بين المواطن والجهات الرسمية.

8- المواقع الحقوقية الإلكترونية: واستمدت تنوعها من تنوع تخصصها سواء الحقوق السياسية أو الاجتماعية أو الفئات الخاصة وأخرى مختصة بانتهاكات الاحتلال الصهيوني لحقوق الإنسان، وتستفيد المنظمات من هذه المواقع الإلكترونية في: (وضع كافة البيانات والأنشطة والتقارير عليها، وإعداد شريط إخباري دائم، والتواصل مع الإعلاميين والصحفيين وتزويدهم بالمعلومات، وتقديم المعلومات والإحصاءات والأرقام للجمهور والباحثين عن حقوق الإنسان وبعدة لغات). [1]

وبعد ما قدمنا عن العقبات التي تعتري الإعلام الفلسطيني في نشره لحقوق الإنسان، واستخداماته لدى المؤسسات الحقوقية في نشر ما يصدر عنها من رسائل، نقف على شيء من **الأمور المطلوبة التي يحتاجها الإعلام الفلسطيني ليسهم بفاعلية في نشر هذه الثقافة وتجاوز العقبات** [2]:

الأمر الأول: تقوية نقابة الصحفيين الفلسطينيين، وتمكينها من النهوض بدورها، كمؤسسة نقابية، لها دورها في حماية الصحفيين والدفاع عنهم وتبني قضاياهم.

الأمر الثاني: معالجة وضع خريجي الصحافة الإعلام عبر إنشاء معاهد للتدريب ورفع كفاءتهم وإعدادهم لسوق العمل.

الأمر الثالث: ترسيخ قيم حرية الصحافة، على اعتبارها شرطاً لا غنى عنه، لبناء وسائل إعلام وطنية حرة، تساهم في خلق جمهور واع مؤمن بالديمقراطية، وحقوق الإنسان.

---

(1) القرا، دور المواقع الإلكترونية الفلسطينية في نشر ثقافة حقوق الإنسان دراسة تحليلية (ص ص 112 _116).

(2) رحال، موضوعات حقوق الإنسان (ص 36).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمر الرابع: تدريب الصحفيين والإعلاميين كآلية لتطوير العمل الإعلامي و الصحافي، خدمة لقضايا حقوق الإنسان والحريات الأساسية ووضع البرامج التدريبية والتأهيلية المناسبة.

الأمر الخامس: تأهيل الصحافيين العاملين في الصحافة الإلكترونية وتدريبهم كي يتمكنوا من استخدام التقنية في إنتاج موادهم الإعلامية.

الأمر السادس: وضع التشريعات التي تنظم مجالات هذا النوع الجديد من الإعلام، بما لا يحد من حريتها، وإعادة صياغة التشريعات بما في ذلك قانون النشر والمطبوعات عام 1995م، بما يتيح إطلاق الحقوق الحريات الإعلامية ويحقق انسجامها مع القانون المعدل والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

الأمر السابع: ضرورة دمج الأقسام والكليات والدوائر المختصة بتدريس الصحافة والإعلام لموضوعات حقوق الإنسان في مناهجها.

الأمر الثامن: ضرورة أن تتناول وسائل الإعلام قضايا حقوق الإنسان بأكبر قدر ممكن، بالإضافة إلى تعزيز الصحافة الاستقصائية ودعمها.

الأمر التاسع: تحقيق استقلالية أجهزة الإعلام، وتمتعها بالديمقراطية والشفافية، كما يتطلب ذلك قانوناً عصرياً يحمي حقوق الصحفي في الحصول على المعلومة. [1]

وبناء على ما سبق يؤكد الباحث بأن مستقبل الإعلام في فلسطين ومنه الإلكتروني، رهين بتطور جذري في الثقافة السياسية يتجاوز النظرة التحقيرية، والمشككة تجاه المؤسسات الإعلامية، إن المستقبل يقتضي انخراطا قويا للنخبة السياسية والاقتصادية في المجال الإعلامي لصنع عالم وطني افتراضي، يتحدث بنبض المجتمع، ويعكس حركة القوى الناشطة، والكامنة فيه، وينشر ثقافة حقوق الإنسان بعيدا عن التصور القاصر لكل فئة بعيدة عن الأخرى، فيعمل الجميع لتجاوز العقبات وتذليها من التسلط الحكومي والملاحقة للإعلاميين في أدائهم لرسالتهم وتطوير الكادر الإعلامي في المعرفة بحقوق الإنسان وكيفية أداء رسالتها ووسائل إيصالها، ولا يكون ذلك إلا بمجتمع متماسك تتوحد فيه نقابة الصحفيين فتشرف على إعداد هذا الكادر الإعلامي، وتؤدي أقسام الإعلام في الجامعات والكليات دورها في هذا الجانب، وتستوعب المؤسسات الإعلامية الخريجين ممن درسوا هذه المجالات في الجامعات وتسعى لصقلهم في سوق العمل، وإلا فإن الإعلام بشكل عام والإلكتروني منه بشكل خاص سيبقى في فلسطين في دائرة مغلقة يؤدي رسالته بشكل منقوص يحتاج إلى مزيد من المعطيات ليخرج بالنتائج المطلوبة.

---

(1) رحال، موضوعات حقوق الإنسان (ص 36).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

نتائج الدراسة الميدانية

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها.

المبحث الثاني: اختبار فروض الدراسة الميدانية.

المبحث الثالث: خلاصة نتائج الدراسة وتوصياتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

نتائج الدراسة الميدانية

تقديم:

يعرض هذا الفصل النتائج العامة للدراسة الميدانية حول اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان، ونتائج اختبار فروض الدراسة، وقد أجريت الدراسة الميدانية على عينة عشوائية طبقية من طلبة الجامعات الثلاث الرئيسة وهي الجامعة الإسلامية، وجامعة الأقصى، وجامعة الأزهر، قوامها 400 مبحوث، وقد تبين للباحث صلاحية 394 استبانه وتلف 6 استبيانات من أصل المجموع الموزع على المبحوثين.

المستوى التصنيفي المعتمد في الدراسة (المحك الإحصائي للدراسة):

لتحديد المستوى التصنيفي المعتمد في الدراسة، فقد تم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي من خلال حساب المدى بين درجات المقياس **(4=1-5)**، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي **(4/5=0.80)**، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما هو موضح في الجدول الآتي: [1].

جدول رقم (3.1)

يوضح المستوى التصنيفي المعتمد في الدراسة(المحك الإحصائي للدراسة).

طول الخلية	الوزن النسبي المقابل له	درجة الموافقة
من 1 – 1.80	من 20% –36%	قليلة جدا
أكبر من 1.80 – 2.60	أكبر من 36% – 52%	قليلة
أكبر من 2.60 – 3.40	أكبر من 52%– 68%	متوسطة
أكبر من 3.40 – 4.20	أكبر من 68%– 84%	كبيرة
أكبر من 4.20 – 5	أكبر من 84 %–100%	كبيرة جدا

ولتفسير نتائج الدراسة والحكم على مستوى الاستجابة، اعتمد الباحث على ترتيب المتوسطات الحسابية على مستوى المجالات للأداة ككل، ومستوى الفقرات في كل مجال، وقد حدد الباحث درجة الموافقة حسب المستوى التصنيفي المعتمد للدراسة.

---

(1) التميمي، فاعلية استخدام نظام إدارة الجودة (أيزو_9001) في تطوير أداء الوحدات الإدارية في وزارة التربية والتعليم في الأردن من وجهة نظر العاملين ودرجة رضاهم عن هذا النظام (ص 42).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

المحور الأول: عادات وأنماط متابعة المواقع الإلكترونية:

1. متابعة المواقع الإلكترونية:

جدول رقم (3.2):

يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتابعة المواقع الإلكترونية

متابعة المواقع الإلكترونية	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	379	96.2
لا	15	3.8
المجموع	**394**	**100.0**

تشير نتائج الجدول السابق أن ما نسبته 96.2% من عينة الدراسة هم من الذين يتابعون المواقع الإلكترونية، بينما ما نسبته 3.8% هم من الذين لا يتابعون المواقع الإلكترونية.

وتوضح النتائج السابقة أن النسبة العظمى من المبحوثين يتابعون المواقع الإلكترونية، وهذا يشير إلى أن المواقع الإلكترونية أصبحت جزءاً مهماً في واقع الحياة اليومية لطلبة الجامعات في محافظات غزة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات السابقة كدراسة (أبومراد، 2016م) التي بينت أن ما نسبته 100 % من النخب السياسية الفلسطينية تستخدم الإنترنت[1]، ودراسة (بريص،2015م) التي بينت أن ما نسبته 90.5% من طلبة جامعات غزة يحرصون على متابعة المواقع الإلكترونية[2]، ودراسة (أبو قوطة،2015م) التي بينت أن ما نسبته 93.6% من النخبة السياسة يتابعون المواقع الإلكترونية[3]، ودراسة (أبو وردة،2008م) التي بينت أن ما

---

(1) أبومراد، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على الصحافة الإلكترونية أثناء الأزمات دراسة ميدانية (ص 139).

(2) بريص، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية الفلسطينية في تشكيل معارفهم نحو قضايا البيئة دراسة ميدانية (ص72).

(3) أبوقوطة، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية دراسة ميدانية (ص89).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبته 98% من طلاب جامعة النجاح يتابعون المواقع الإلكترونية[1]، وتتفق مع دراسة (أبو صلاح، 2014م) التي أظهرت أن ما نسبته89.7% من المبحوثين يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي[2].

وهذا يعكس أهمية المواقع الإلكترونية، وحجم متابعتها من الجمهور الفلسطيني على نحو عام وفئة الشباب والنخبة المثقفة على نحو خاص، لما تمتاز به هذه المواقع من السمات المختلفة التي تجذب المستخدم لمتابعتها، وساعد على ذلك انخفاض تكلفة الإنترنت وانتشاره على نحو كبير في البيوت الفلسطينية.

2. أسباب عدم متابعة المواقع الإلكترونية:

جدول رقم (3.3):

يوضح التكرارات والنسب المئوية لأسباب عدم متابعة المواقع الإلكترونية

أسباب عدم متابعة المواقع الإلكترونية	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
عدم وفرة الوقت بسبب ضغط العمل	5	33.3	1
لا تشبع حاجاتي من المعلومات	4	26.7	2
لا أستطيع التعامل مع المواقع الإلكترونية	2	13.3	3
أخرى	2	13.3	3
عدم الثقة بما تقدمه من معلومات	1	6.7	4
اعتمد على وسائل أخرى لاكتساب المعلومات	1	6.7	4
المجموع	**15**	**100.0**	

تشير نتائج الجدول السابق أن ما نسبته33.3% من غير المتابعين للمواقع الإلكترونية سبب عدم متابعتهم ترجع إلى عدم وفرة الوقت بسبب ضغط العمل، بينما ما نسبته 26.7% عدم متابعتهم يرجع إلى إشباعها الحاجات من المعلومات، في حين تساوت نسبة من يرجعون عدم متابعتهم إلى عدم استطاعتهم التعامل مع المواقع الإلكترونية ومن يرجعون عدم متابعتهم لأسباب أخرى بما نسبته 13.3% كعدم عرض جميع الآراء، والتحيز لانتماء الوسيلة في

(1) أبووردة، أثر المواقع الالكترونية الإخبارية الفلسطينية على التوجه والانتماء السياسي طلبة جامعة النجاح نموذجاً 2000م- 2007م (ص173).

(2) أبوصلاح، استخدامات طلبة الجامعات الفلسطينية لشبكات التواصل الاجتماعي و الإشباعات المتحققة دراسة ميدانية (ص103).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عرض المعلومات، بينما ما نسبته 6.7% عدم الثقة بما تقدمه من معلومات، فيما عزى ما نسبته 6.7% عدم متابعتهم إلى اعتمادهم على وسائل أخرى لاكتساب المعلومات.

وتوضح النتائج السابقة أسباب عدم متابعة عينة الدراسة للمواقع الإلكترونية، بحيث إن 15 استبانة من أصل 394 لا يتابعون المواقع الإلكترونية، وهذه نسبة منطقية على حسب علم الباحث، بحيث تباينت أسباب عدم المتابعة كما هو موضح في الجدول السابق.

وتتفق هذه النتيجة مع عدد من نتائج الدراسات السابقة كدراسة (أبو صلاح،2014م) التي تبين أن ما نسبته 30% من المبحوثين الذين لا يتابعون مواقع التواصل الاجتماعي ويعتبرونها مضيعه للوقت[1]، كما تختلف مع دراسة (بريص،2015م) التي تبين أن ما نسبته40% من الممتنعين عن متابعة المواقع الإلكترونية يعزون السبب لاعتمادهم على وسائل أخرى[2]، واختلفت مع دراسة (أبوقوطة،2015م) التي بينت أن ما نسبته 31,8% من المبحوثين سبب امتناعهم الأول ضعف معايير صحة وصدق المعلومات[3]، فيتضح من الدراسات المتعددة تباين آراء الممتنعين.

ويرى الباحث أن سبب الاختلاف في أسباب عدم المتابعة يرجع إلى طبيعة وقت المبحوثين واختلاف اهتماماتهم الشخصية.

3. أسباب متابعة المواقع الإلكترونية:

جدول رقم (3.4):

يوضح التكرارات والنسب المئوية لأسباب متابعة المواقع الإلكترونية

أسباب متابعة المواقع الإلكترونية	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
الحصول على المعلومات حول القضايا المختلفة	227	18.9	1
متابعة الأحداث حول العالم	220	18.4	2
زيادة الثقافة العامة	206	17.2	3

(1) أبوصلاح، استخدامات طلبة الجامعات الفلسطينية لشبكات التواصل الاجتماعي و الإشباعات المتحققة دراسة ميدانية (ص105).

(2) بريص، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية الفلسطينية في تشكيل معارفهم نحو قضايا البيئة دراسة ميدانية (ص73).

(3) أبوقوطة، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية دراسة ميدانية (ص91).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسباب متابعة المواقع الإلكترونية	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
الترويح عن النفس في وقت الفراغ	205	17.1	4
معايشة هموم الناس	133	11.1	5
تشكيل الآراء حول القضايا المطروحة	93	7.8	6
التعامل السلس والسهل معها	64	5.3	7
الثقة بما تقدمه من معلومات	44	3.7	8
أخرى	6	0.5	9
المجموع	**1198**	**100.0**	

* الإجابات اختيار من متعدد.

تشير نتائج الجدول السابق أن ما نسبته 18.9% من المتابعين للمواقع الإلكترونية سبب متابعتهم يرجع إلى الحصول على المعلومات حول القضايا المختلفة، وما نسبته 18.4% متابعتهم ترجع إلى متابعة الأحداث حول العالم، بينما ما نسبته 17.2% متابعتهم ترجع إلى زيادة الثقافة العامة، وما نسبته 17.1% متابعتهم ترجع إلى الترويح عن النفس في وقت الفراغ، بينما ما نسبته 11.1% متابعتهم ترجع إلى معايشة هموم الناس، وما نسبته 7.8% متابعتهم ترجع إلى تشكيل الآراء حول القضايا المطروحة، في حين كان ما نسبته 5.3% متابعتهم ترجع إلى التعامل السلس والسهل معها، بينما ما نسبته 3.7% متابعتهم ترجع إلى الثقة بما تقدمه من معلومات، وما نسبته 0.5% متابعتهم ترجع إلى أسباب أخرى الإستفادة من التقارير المرئية، الإستمتاع بالتحقيقات والقصص الصحفية.

وتوضح النتائج السابقة أن السبب الرئيسي خلف متابعة المبحوثين للمواقع الإلكترونية هو الحصول على المعلومات حول القضايا المختلفة ثم متابعة الأحداث حول العالم وهذا يتفق مع العديد من الدراسات السابقة، كدراسة (بريص،2015م) التي توصلت إلى أن ما نسبته 43% من المبحوثين يتابعون المواقع الإلكترونية للحصول على المعلومات والأخبار حول القضايا المختلفة[1]، كما تتفق مع دراسة (أبومراد،2016م) التي توصلت إلى أن ما نسبته 33.3% يتابعون المواقع الإلكترونية للحصول على تفاصيل وأخبار الأزمات[2]، وتتفق مع

(1) بريص، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية الفلسطينية في تشكيل معارفهم نحو قضايا البيئة دراسة ميدانية (ص112).

(2) أبومراد، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على الصحافة الإلكترونية أثناء الأزمات دراسة ميدانية (ص 140).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (برغوت،2015م) التي بينت أن ذات السبب هو ما يدفع المبحوثين لمتابعة شبكات التواصل الاجتماعي بنسبة 87.2% [1].

كما توضح نتائج الجدول السابق انخفاض نسبة ثقة المبحوثين بالمواقع الإلكترونية بنسبة 3.7% وتتفق النتيجة السابقة مع دارسة (أبو مراد،2016م) التي بينت أن ما نسبته 1.9 يرجع سبب متابعته للثقة والمصداقية[2]، ودراسة (مرجان،2015م) التي بينت أن ما نسبته 9.6% يرجعون المتابعة للمصداقية والثقة[3]، ودراسة (بريص،2015م) التي بينت أن السبب ذاته جاء في المرتبة الأخيرة بنسبة 11% [4].

ويرى الباحث أن النتائج التي توصل إليها هي نتائج طبيعية، في ظل الانتشار الواسع للمواقع الإلكترونية وعددها المتزايد من مدة إلى أخرى عبر شبكة الإنترنت، والحاجة المتزايدة لطلبة الجامعات في الاطلاع عليها واستقاء معلوماتهم حول القضايا المختلفة.

4. عدد الأيام التي فيها متابعة المواقع الإلكترونية في الأسبوع:

جدول رقم (3.5):

يوضح التكرارات والنسب المئوية لعدد الأيام التي فيها متابعة المواقع الإلكترونية في الأسبوع

عدد الأيام التي فيها متابعة المواقع الإلكترونية في الأسبوع	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
يوميا	207	54.6	1
خمسة أو ستة أيام	71	18.7	2
ثلاثة أو أربعة أيام	55	14.5	3
يوم أو يومان	46	12.1	4
المجموع	**379**	**100.0**	

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن ما نسبته 54.6% من المتابعين للمواقع الإلكترونية عدد أيام متابعتهم بشكل يومي في الأسبوع، وما نسبته 18.7% عدد أيام متابعتهم خمسة أو

(1) برغوث، اعتماد الشباب الفلسطيني على الشبكات الاجتماعية وقت الأزمات (ص225).

(2) أبومراد، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على الصحافة الإلكترونية أثناء الأزمات دراسة ميدانية (ص140).

(3) مرجان، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين دراسة ميدانية (ص91).

(4) بريص، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية الفلسطينية في تشكيل معارفهم نحو قضايا البيئة دراسة ميدانية (ص 74).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ستة أيام، بينما ما نسبته 14.5% عدد أيام متابعتهم ثلاثة أو أربعة أيام، وما نسبته 12.1% عدد أيام متابعتهم يوم أو يومان في الأسبوع.

وتوضح النتائج السابقة أن معظم المبحوثين يتابعون المواقع الإلكترونية على نحو يومي، بحيث أنها جزء من حياة المبحوثين اليومية، وخصوصاً مع الحاجة إليها للإلمام بالقضايا المختلفة وتسارع الأحداث المتنوعة، ولا سيما إذا ما وضعنا في حسباننا الصراع القائم في بلادنا والحالة غير المستقرة التي تجعل من الإنترنت ملاذا للاطلاع عل كل جديد، عبر نوافذه المتميزة بالخصائص المتعددة التي يتمتع بها من دمج الصوت والصورة والكتابة والفورية والتفاعلية وغيرها.

وتتفق هذه النتيجة مع عدد من الدراسات السابقة منها دراسة مع دراسة (مرجان،2015م) التي أظهرت أن ما نسبته 64.0% من المبحوثين كانوا يتابعون المواقع الإلكترونية كل يوم[1]، وتتفق مع دراسة (برغوث،2015م) التي أظهرت أن ما نسبته74.8% من المبحوثين كانوا يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي كل يوم [2]، ودراسة (أبوقوطة،2015م) التي أظهرت أن ما نسبته 62.1% من المبحوثين يتابعون المواقع الإلكترونية يومياً[3].

وتتفق أيضاً مع دراسة (أبو صلاح، 2014م) التي أظهرت أن نسبة 89.7% من المبحوثين يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي[4]، ودراسة (الطهراوي، 2010م) التي أظهرت أن ما نسبته 72% من المبحوثين يتابعون الإنترنت بشكل يومي [5]، ودراسة (القرا،2010م) التي وضحت أن ما نسبته 51.4% من عينة الدراسة يستخدمون الإنترنت

---

(1) مرجان، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين دراسة ميدانية (ص84).

(2) برغوث، اعتماد الشباب الفلسطيني على الشبكات الاجتماعية وقت الأزمات (ص163).

(3) أبوقوطة، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية دراسة ميدانية (ص91).

(4) أبو صلاح، استخدامات طلبة الجامعات الفلسطينية لشبكات التواصل الاجتماعي و الإشباعات المتحققة دراسة ميدانية (ص163).

(5) الطهراوي، الوسائل والأساليب الاتصالية للحملات الانتخابية وتأثيرها على سلوك الناخب (ص178).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بشكل يومي دائم[1]، ودراسة (الرحباني، 2009م) التي أظهرت أن المبحوثين يستخدمون الصحافة الإلكترونية يومياً بنسبة 60.9% [2].

ويؤكد عبدالرزاق الدليمي أن قراء الصحف الإلكترونية في الغالب هم من الشباب، يشكل الطلبة والمهاجرين العرب حول العالم نسبة كبيرة منهم، وأن نصفهم يقرون بأن تصفحهم للصحف الإلكترونية يشكل ركيزة يومية في حياتهم [3].

5. عدد ساعات متابعة المواقع الإلكترونية في اليوم:

جدول رقم (3.6):

يوضح التكرارات والنسب المئوية لعدد ساعات متابعة المواقع الإلكترونية في اليوم

عدد ساعات متابعة المواقع الإلكترونية في اليوم	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
من ساعتين إلى أقل من ثلاث ساعات	118	31.1	1
ثلاث ساعات فأكثر	102	26.9	2
من ساعة إلى أقل من ساعتين	95	25.1	3
أقل من ساعة	64	16.9	4
المجموع	**379**	**100.0**	

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن ما نسبته 31.1% من المتابعين للمواقع الإلكترونية عدد ساعاتهم متابعتهم من ساعتين إلى أقل من ثلاث ساعات، وما نسبته 26.9% عدد ساعات متابعتهم من ثلاث ساعات فأكثر، بينما ما نسبته 25.1% عدد ساعاتهم من ساعة إلى أقل من ساعتين، وما نسبته 16.9% عدد ساعاتهم أقل من ساعة.

ويتضح من النتائج السابقة أن أعلى نسبة كانت في الفئة التي تتابع من ساعتين إلى ثلاث في اليوم، وهذا يتفق مع دراسة (أبوقوطة،2015م) التي بينت أن ما نسبته 34.8% من

(1) القرا، دور المواقع الإلكترونية الفلسطينية في نشر ثقافة حقوق الإنسان دراسة تحليلية (ص 124).
(2) الرحباني، استخدامات الصحافة الإلكترونية وانعكاساتها على الصحف الورقية اليومية في الأردن (ص179).
(3) الدليمي، الصحافة الإلكترونية والتكنولوجيا الرقمية (ص21).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبة المبحوثين يتابعون المواقع الإلكترونية من ساعتين إلى ثلاث ساعات[1]، ودراسة (مرجان،2015م) التي بينت أن ما نسبته 30.5% من المبحوثين يتابعون المواقع الإلكترونية من ساعتين إلى ثلاث ساعات[2]، ودراسة (بربخ،2015م) التي أشارت أن نسبته 35.4% يتابعون شبكات التواصل الاجتماعي في اليوم من ساعتين إلى أقل من ثلاث ساعات[3]، ودراسة (حمودة، 2014م) التي أظهرت أن ما نسبته 58.8% يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي من ساعتين فأكثر يومياً[4]، ودراسة (سكيك، 2014م) التي أظهرت أن ما نسبته 34.5% يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي من ساعة إلى أقل من ثلاث ساعات [5]، ودراسة (الشرافي،2012م) التي أظهرت أن ما نسبته 41.7% من المبحوثين يستخدمون الإعلام التفاعلي من ساعة إلى ثلاث ساعات يومياً [6].

ويرى الباحث أن نسبة متابعة المبحوثين للمواقع الإلكترونية من ساعتين إلى أقل من ثلاث ساعات هي نسبة تتوافق مع عينة الدراسة؛ حيث إن غالبية أوقاتهم تكون في الدراسة الجامعية، وأيضا يرجع الباحث سبب مكوث الطلاب هذه المدة لما تتميز به المواقع الإلكترونية من الخصائص والمميزات المختلفة وأبرزها التفاعلية، ومواكبة الأحداث والقضايا المتسارعة.

6. الفترات التي يفضل فيها متابعة المواقع الإلكترونية:

---

(1) أبوقوطة، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية دراسة ميدانية (ص94).

(2) مرجان، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين دراسة ميدانية (ص85).

(3) بربخ، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م دراسة ميدانية بالتطبيق في محافظات غزة (ص 152).

(4) حمودة، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية مشاركة الشباب الفلسطيني غي القضايا المجتمعي (ص ص111-112).

(5) سكيك، دور شبكات التواصل الاجتماعي في توعية الشباب الفلسطيني بالقضايا الوطنية دراسة تحليلية وميدانية (ص132)

(6) شرافي، دور الإعلام التفاعلي في تشكيل الثقافة السياسية لدى الشباب الفلسطيني دراسة ميدانية على طلبة الجامعات في قطاع غزة (ص113).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3.7):

يوضح التكرارات والنسب المئوية للفترات التي يفضل فيها متابعة المواقع الإلكترونية

الفترات التي يفضل فيها متابعة المواقع الإلكترونية	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
الفترة المسائية	201	53.0	1
فترة أخر الليل	89	23.5	2
الفترة الصباحية	56	14.8	3
فترة الظهيرة	33	8.7	4
المجموع	**379**	**100.0**	

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن ما نسبته53.0% من المتابعين يفضلون الفترة المسائية، وما نسبته 23.5% يفضلون فترة أخر الليل، بينما ما نسبته 14.8% يفضلون الفترة الصباحية، وما نسبته 8.7% يفضلون فترة الظهيرة.

ويتضح من النتائج السابقة أن الفترة المسائية هي الغالبة في متابعة المبحوثين للمواقع، وهذا يتفق مع العديد من الدراسات السابقة كدراسة (بريص،2015م) التي بينت أن ما نسبته28.1% يتابعونها في الفترة المسائية[1]، ودراسة(مرجان،2015م) التي بينت أن ما نسبته23.5% يتابعون المواقع الإلكترونية في الفترة المسائية[2]، ودراسة (بربخ،2015م) التي بينت أن ما نسبته 23.2% يتابعون في هذه الفترة [3]، ودراسة (أبوصلاح،2014م) التي بينت أن ما نسبته 40.9 % يعتبرون الأوقات المفضلة لهم هي أوقات المساء [4].

ويرى الباحث أن اختيار عينة الدراسة للفترة المسائية يرجع إلى تفرغهم بعد الدراسة، والشعور بالاسترخاء والحاجة للراحة والترفيه والتحرر من الرسميات، بالإضافة لأوقات نشاط

---

(1) بريص، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية الفلسطينية في تشكيل معارفهم نحو قضايا البيئة دراسة ميدانية (ص77).

(2) مرجان، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين دراسة ميدانية (ص86).

(3) بربخ، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م دراسة ميدانية بالتطبيق في محافظات غزة (ص 154).

(4) أبوصلاح، استخدامات طلبة الجامعات الفلسطينية لشبكات التواصل الاجتماعي و الإشباعات المتحققة دراسة ميدانية (ص109).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المواقع الإنترنت تكون في أوقات الذروة التي تتركز غالبا في الفترات المسائية، وتتسابق المواقع الإلكترونية لمتابعة مجرياتها في هذه الأوقات.

المحور الثاني: الاعتماد على المواقع الفلسطينية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان:

1. مصادر اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان:

جدول رقم (3.8):

يوضح التكرارات والنسب المئوية لمصادر اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان

مصادر اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
شبكات التواصل الاجتماعي	254	30.4	1
المواقع الإلكترونية	243	29.1	2
القنوات التلفزيونية	173	20.7	3
الإذاعات	90	10.8	4
الصحف والمجلات	69	8.3	5
أخرى	6	0.7	6
المجموع	**835**	**100.0**	

* الإجابات اختيار من متعدد.

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن ما نسبته30.4% من عينة الدراسة مصدر اكتسابهم للمعلومات عن حقوق الإنسان هو شبكات التواصل الاجتماعي، وما نسبته 29.1% مصدرهم المواقع الإلكترونية، بينما ما نسبته 20.7% مصدرهم القنوات التلفزيونية، وما نسبته 10.8% مصدرهم الإذاعات، وما نسبته 8.3% مصدرهم الصحف والمجلات، بينما ما نسبته 0.7% مصادرهم أخرى كالكتب المؤلفة في هذا المجال.

ويتضح من النتائج السابقة أن شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية قد تصدرتا مصادر اكتساب المبحوثين للمعلومات عن حقوق الإنسان، وهو ما يبين الإقبال من الفئة الشبابية على هذه الوسائل الحديثة مقارنة بالوسائل التقليدية، ولعل هذا يعود إلى ما تتميز به الوسائل الحديثة من القدرات العالية من سهولة التصفح والتفاعلية والمشاركة، والوسائط المتعددة، وتتفق نتائج الدراسة مع عدد من الدراسات السابقة، كدراسة (بربخ،2015م) التي بينت أنما نسبته 78.6% يعتمدون على شبكات التواصل الاجتماعي بوصفها مصدراً لاكتساب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعلومات أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م [1]، ودراسة (أبوصلاح،2014م) التي بينت أن ما نسبته 52.6% من المبحوثين وسيلتهم في الحصول على الأخبار والمعلومات هي شبكات التواصل الاجتماعي، ومانسبته 23.4 % وسيلتهم المواقع الإلكترونية، ثم التلفاز ثم الإذاعة ثم الصحف على الترتيب[2]، ودراسة (برغوث،2014م) التي أظهرت أن المبحوثين يتابعون المواقع الإلكترونية بدرجة ثانية بنسبة 42% بعد شبكات التواصل الاجتماعي[3]، وتتفق مع دراسة (حمدي، 2001م) التي توصلت إلى زيادة الاعتماد على مصادر الوسائل الحديثة، حيث جاء الإنترنت كمصدر أول لاكتساب المعلومات، وتراجع نسبة الاعتماد على الوسائل التقليدية [4].

ويرى الباحث أن إقبال المبحوثين على شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية كمصدر للمعلومات، يعود إلى التفاعلية الكبيرة المتوافرة فيها، ودمج الوسائط المتعددة، وقد يكون من أبرز ما جعل شبكات التواصل الاجتماعي تتقدم على المواقع الإلكترونية، اتجاه الكثير من المواقع لإنشاء صفحات لها على شبكات التواصل الاجتماعي وحجم التفاعلية والمشاركة فيها على نحو أكبر عن المواقع، وإحساس المستخدم أنه جزء ممن يشاركون في صناعة المادة المعلوماتية، وتقويمها، بخلاف الوسائل التقليدية التي أصبحت تشعر بعزوف الجمهور عن متابعتها، فاضطرت لإنشاء المواقع الخاصة بها على شبكة الإنترنت، كما في دراسة (عبد الباقي،2006م)[5] التي أظهرت أن تفوق الوسائل الإلكترونية ممثلة في الإنترنت والتلفاز على الوسائل المطبوعة ممثلة بالكتاب والصحافة باعتبارها وسائل اتصالية لا يمكن الاستغناء عنها، بل أصبح سؤال عريض تكتب لإجابته الدراسات الكثيرة "هل تقضي الصحافة الإلكترونية على الصحافة المطبوعة؟".

---

(1) بربخ، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م دراسة ميدانية بالتطبيق في محافظات غزة (ص160).

(2) أبوصلاح، استخدامات طلبة الجامعات الفلسطينية لشبكات التواصل الاجتماعي و الإشباعات المتحققة دراسة ميدانية (ص133).

(3) برغوث، اعتماد الشباب الفلسطيني على الشبكات الاجتماعية وقت الأزمات (ص229).

(4) حمدي، استخدامات النخبة للصحافة الإلكترونية وانعكاساتها على مقروئية الصحف الورقية أساتذة جامعة باتنة أنموذجا (ص151).

(5) عبد الباقي، استخدامات النخبة العلمية المصرية لوسائل الاتصال دراسة ميدانية (ص ص 162_168).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. درجة الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان:

جدول رقم (3.9):

يوضح التكرارات والنسب المئوية لدرجة الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان

المؤشرات	عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً	المجموع	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي
ك	18	94	199	44	24	379	3.10	62.00
%	4.7	24.8	52.5	11.7	6.3	100.0		

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن ما نسبته4.7% هم من الذين بدرجة عالية جداً يعتمدون على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان، بينما ما نسيته 24.8% هم من الذين يعتمدون بدرجة عالية، وما نسيته 52.5% هم من الذين يعتمدون بدرجة متوسطة، بينما ما نسيته 11.7% هم من الذين يعتمدون بدرجة منخفضة، وما نسيته 6.3% هم من الذين يعتمدون بدرجة منخفضة جداً، وبشكل عام فقد تبين أن الوزن النسبي يساوي 62.000%، مما يشير على أن درجة الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان كانت متوسطة.

ويتضح من النتائج السابقة أن درجة حرص المبحوثون على متابعة المواقع الإلكترونية كانت بدرجة متوسطة، تلتها درجة عالية، وهذا يبين أهمية المواقع الإلكترونية ومكانتها الإعلامية بوصفها وسيلة متقدمة في متابعة القضايا المتعددة ومعالجتها في الواقع الفلسطيني وخارجه، ومدى حرص المتابعين على ارتيادها.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (مرجان،2015م) التي بينت أن اعتماد المبحوثين على المواقع الإلكترونية لاكتساب المعلومات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين بدرجة متوسطة بنسبة 38.8% [1]، ودراسة(بريص،2015م) التي بينت أن ما نسبته 41.2% هم من الذين يعتمدون بدرجة متوسطة، يليها ما نسبته 38.2% هم من الذين يعتمدون بدرجة عالية وأقلها

(1) مرجان، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين دراسة ميدانية (ص90).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنخفضة[1]، وتتفق مع دراسة (أبوقوطة،2015م) التي بينت أن 65,1% من المبحوثين يعتمدون على المواقع الإلكترونية بدرجة متوسطة، و27,3 %بدرجة مرتفعة، وجاءت المنخفضة في أقل النسب[2]، وتتفق مع دراسة (أبوخاطر،2015م) التي بينت أن 41 % من المبحوثين يعتمدون على شبكات التواصل الاجتماعي بدرجة متوسطة، و22% بدرجة عالية، وأقلها الدرجة المنخفضة [3]، ودراسة (برغوث، 2014م) التي بينت أن اعتماد المبحوثين على شبكات التواصل الاجتماعي أثناء الأزمات بدرجة متوسطة بنسبة39.3%، بينما كان اعتمادهم بدرجة عالية في المرتبة الثانية بنسبة 30.3% [4].

3.درجة المعرفة بحقوق الإنسان والمعلومات المرتبطة بها:

جدول رقم (3.10):

يوضح التكرارات والنسب المئوية لدرجة المعرفة بحقوق الإنسان والمعلومات المرتبطة بها

المؤشرات	عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً	المجموع	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي
ك	23	128	175	42	11	379	3.29	65.80
%	6.1	33.7	46.2	11.1	2.9	100.0		

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن ما نسبته 6.1% هم من الذين بدرجة عالية جداً لديهم معرفة بحقوق والمعلومات المرتبطة بها، وما نسيته 33.7% هم من الذين لديهم معرفة بدرجة عالية، بينما ما نسيته 46.2% هم من الذين لديهم معرفة بدرجة متوسطة، بينما ما نسيته 11.1% هم من الذين لديهم معرفة بدرجة منخفضة، وما نسيته 2.9% هم من الذين لديهم معرفة بدرجة منخفضة جداً، وبشكل عام فقد تبين أن الوزن النسبي يساوي 65.80%، مما يشير إلى أن درجة المعرفة بحقوق الإنسان والمعلومات المرتبطة بها كانت متوسطة.

---

(1) بريص، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية الفلسطينية في تشكيل معارفهم نحو قضايا البيئة دراسة ميدانية (ص79).

(2) أبوقوطة، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية دراسة ميدانية (ص96).

(3) أبوخاطر، اعتماد طلبة الجامعات الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي أثناء العدوان على الإسرائيلي على غزة عام 2014م دراسة ميدانية (ص 159).

(4) برغوث، اعتماد الشباب الفلسطيني على الشبكات الاجتماعية وقت الأزمات (ص163).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تحقق الباحث عن هذه الدرجة من خلال مقياس معرفة انتقى من خلاله الباحث ثلاثة أسئلة متوسطة المستوى بشكل عشوائي ليختبر من خلالها معرفة المبحوثين بحقوق الإنسان وتناسب معرفتهم بدرجة معرفتهم في الجدول السابق (3.10)، وقد جاءت النتائج كالآتي:

جدول رقم (3.11):

يوضح نتائج مقياس المعرفة الذي قام به الباحث:

مدى المعرفة بحقوق الإنسان	متى صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان		نص القانون الدولي على حرية الرأي والتعبير		يعتبر الحق في الحياة من الحقوق:		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%
الإجابة الصحيحة	304	80.2	349	92.1	300	79.2	953	83.8
الإجابة الخاطئة	75	19.8	30	7.9	79	20.8	184	16.2
المجموع	379	100.0	379	100.0	379	100.0	1137	100.0

يتضح من إجابات الطلبة في مقياس المعرفة من خلال الإجابة على الأسئلة الثلاثة أن معرفتهم عالية، وهذا ما يعززه سهولة الأسئلة القيبة من المتوسط، وهذا يؤكد ما توصل له الجدول السابق من أن مستوى معرفة المبحوثين بحقوق الإنسان كانت معرفة متوسطة أقرب للعالية وهذا أمر طبيعي في جهور يتكون من طلبة الجامعات الذين يختلفون في مستوياتهم الثقافية ومعرفتهم بحقوق الإنسان.

4. زيادة الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان:

جدول رقم (3.12):

يوضح التكرارات والنسب المئوية لزيادة الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان في الأوقات

زيادة الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان في الأوقات	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
أوقات الأزمات	277	73.1	1
الأوقات العادية	102	26.9	2
المجموع	**379**	**100.0**	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن ما نسبته73.1% من عينة الدراسة يزيد اعتمادهم المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان تكون في أوقات الأزمات، بينما ما نسبته 26.9% زيادة اعتمادهم المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان تكون في أوقات العادية.

ويتضح من النتائج السابقة أن النسبة الأعلى من المبحوثين تزداد متابعتهم للمواقع الإلكترونية أثناء الأزمات، وهذه نتيجة طبيعية، تتفق مع دراسة (بريص،2015م) التي بينت أن ما نسبته71,3% من المبحوثين يزداد اعتمادهم على المواقع الإلكترونية الفلسطينية في تشكيل معارفهم وقت الأزمات بدرجة عالية[1]، ودراسة(مرجان،2015م) التي بينت أن المبحوثين تزداد متابعتهم للمواقع الإلكترونية وقت الأزمات، على تفصيل في أنواع الأزمات الخاصة بقضية الدراسة،حيث بلغت أعلاها متابعة الأحداث والاطلاع على كل ما هو جديد، ومتابعة تفاصيل أي أزمة تعيشها المنطقة[2]، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (أبو شنب،تربان،2008م) التي بينت أن ما نسبته 54.2 %من المبحوثين يعتمدون على المواقع الإلكترونية الإخبارية في الحصول على المعلومات وقت الأزمات[3]، ودراسة (برغوث،2014م) التي بينت أن ما نسبته 78% من المبحوثين يعتمدون على شبكات التواصل الاجتماعي وقت الأزمات[4] ودراسة (بربخ،2014م) التي بينت أن ما نسبته78.6% من المبحوثين اعتمدوا على شبكات التواصل الاجتماعي أثناء العدوان[5]، ويعتبر وقت العدوان 2014م الذي شنه الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة من من أبرز أوقات التي حلت بالفلسطينيين وانتهاك حقوقهم الإنسانية المتعددة، ما دفع المبحوثين للجوء لمصادر المعلومات خلال هذه المدة بشكل أكبر من الأوقات العادية، وهذا يؤكد فرضية نظرية الاعتماد المتضمنة على وسائل الإعلام الذي يقول: كلما زادت التغيرات والأزمات في المجتمع زادت حاجة المجتمع للمعلومات، أي تغيير اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي، وتختلف

---

(1) بريص، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية الفلسطينية في تشكيل معارفهم نحو قضايا البيئة دراسة ميدانية (ص82).

(2) مرجان، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين دراسة ميدانية (ص91).

(3) برغوث، اعتماد الشباب الفلسطيني على الشبكات الاجتماعية وقت الأزمات (ص 165).

(4) أبوشنب وتربان، اعتماد طلبة الجامعات الفلسطينية على وسائل الإعلام الجديدة في الحصول على المعلومات أثناء الأزمات دراسة تطبيقية على الأزمة الداخلية الفلسطينية (ص 26).

(5) بربخ، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م دراسة ميدانية بالتطبيق في محافظات غزة (ص 160)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

درجة استقرار النظام الاجتماعي وتوازنه نتيجة التغيرات المستمرة، وتبعاً لهذا الاختلاف تزيد أو تقل الحاجة إلى المعلومات والأخبار، ففي حالة عدم الاستقرار الاجتماعي تزداد الحاجة للمعلومات فيكون الأفراد أكثر اعتماداً على وسائل الإعلام[1].

5. دوافع الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان:

جدول رقم (3.13):

يوضح التكرارات والنسب المئوية لدوافع الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان

دوافع الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
متابعة تفاصيل تلك الموضوعات	177	20.3	1
متابعتها لانتهاكات حقوق الإنسان	151	17.3	2
سهولة الحصول على البيانات والمعلومات فيها	141	16.1	3
تعرض مواضيع حقوق الإنسان بطريقة جذابة	126	14.4	4
عرض تداعيات قضايا حقوق الإنسان مدعومة بمواد فيلمية	104	11.9	5
الثقة فيما تعرضه المواقع الإلكترونية حول قضايا حقوق الإنسان	102	11.7	6
عرض التكييف القانوني لحقوق الإنسان وانتهاكاتها	67	7.7	7
أخرى	6	0.7	8
المجموع	**874**	**100.0**	

* الإجابات اختيار من متعدد.

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن ما نسبته20.3% من عينة الدراسة دافعهم للاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان يرجع إلى متابعة تفاصيل تلك الموضوعات، وما نسبته 17.3% دافعهم يرجع إلى متابعة انتهاكات حقوق الإنسان، بينما ما نسبته 16.1% دافعهم يرجع إلى سهولة الحصول على البيانات والمعلومات فيها، وما نسبته 14.4% دافعهم يرجع إلى تعرض مواضيع حقوق الإنسان بطريقة جذابة، في

(1) مزاهرة، نظريات الاتصال (ص ص 2013_2014م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حين كان ما نسبته 11.9% يرجع دافعهم في الاعتماد إلى عرض تداعيات قضايا حقوق الإنسان مدعومة بمواد فيلمية، وما نسبته 11.7% يرجع إلى الثقة فيما تعرضه المواقع الإلكترونية حول قضايا حقوق الإنسان، بينما ما نسبته 7.7% دافعهم يرجع إلى عرض التكييف القانوني لحقوق الإنسان وانتهاكاتها، وما نسبته0.7% دافعهم يرجع إلى أسباب أخرى.

ويتضح من النتائج السابقة أن المبحوثين يعتمدون على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان للعديد من الأسباب أبرزها الموضوعات الخاصة بحقوق الإنسان ثم متابعتها لانتهاكات حقوق الإنسان، وهذا يدل على أهمية متابعة المواقع الإلكترونية لقضايا حقوق الإنسان المختلفة وتغطية جوانبها، واستغلال ما تتميز به هذه "المواقع الإلكترونية من الخصائص الاتصالية التي تنطلق من قدرات شبكة الإنترنت بوصفها وسيلة اتصال حديثة، وقد أكدت معظم الأبحاث والدراسات أنها أصبحت وسيطا إعلاميا فاعلا، حيث الفورية وإمكانية نقل الأخبار والأحداث فور وقوعها"[1]، بالإضافة للمساحة الواسعة التي يتيحها الموقع والمرونة المتوافرة، وسهولة التعديل، والعمق المعرفي المتسع الذي يميزها عن الوسائل الإعلامية التقليدية.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة التي كان السبب الرئيس من الاعتماد على المواقع الإلكترونية الحصول على المعلومات والأخبار عن القضايا المختلفة والأحداث المتسارعة وسرعة نقلها مثل دراسة (مرجان،2015م) [2] ودراسة (بريص،2015م) [3] و(أبوقوطة،2015م) [4] ودراسة (الصفدي،2015م) [5] ودراسة (بربخ،2015م) [6] ودراسة (أبوصلاح،2014م)[7] وغيرها، ويزداد الاعتماد على المواقع الإلكترونية مع تسارع الأزمات

(1) تربان، الإعلام الإلكتروني الفلسطيني (ص42).

(2) مرجان، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين دراسة ميدانية (ص91).

(3) بريص، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية الفلسطينية في تشكيل معارفهم نحو قضايا البيئة دراسة ميدانية (ص74).

(4) أبوقوطة، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية دراسة ميدانية (ص103).

(5) الصفدي، استخدامات القائم بالاتصال في الصحافة الفلسطينية لشبكات التواصل الاجتماعي والإشباعات المتحققة دراسة ميدانية (ص110).

(6) بربخ، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م دراسة ميدانية بالتطبيق في محافظات غزة (ص161).

(7) أبوصلاح، استخدامات طلبة الجامعات الفلسطينية لشبكات التواصل الاجتماعي و الإشباعات المتحققة دراسة ميدانية (ص 150).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتسارع الأحداث وحاجة المتلقي للمعلومات لفهم القضايا وهذا الاعتماد وحجمه لا يؤثر من المواقع الإلكترونية على المتلقي فحسب بل على المجتمع والوسيلة ذاتها، وهذا ما تقرره نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام أنه "لا يمكن رصد التأثير من الإعلام على الفرد وحده وبمفرده، أو من الإعلام على المجتمع وحده، وذلك لأن النظام الاجتماعي عليه تأثيراته الخاصة على كل من الأفراد والمجتمعات ونقل الإعلام للمعلومات يكون موجها إلى الجمهور ببناءاتها المختلفة وبتالي فالتأثير المتوقع للإعلام مرتد نحو تغير المجتمع وسائل الإعلام نفسها"[1].

6. طبيعة المواقع الإلكترونية التي تعتمد عليها في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان:

جدول رقم(3.14):

يوضح التكرارات والنسب المئوية لطبيعة للمواقع الإلكترونية التي تعتمد عليها في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان

#	المواقع الإلكترونية التي تعتمد عليها في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
.2	المواقع الإلكترونية العامة	206	54.4	1
.3	المواقع الإلكترونية الإخبارية	103	27.1	2
.1	المواقع الإلكترونية المتخصصة بحقوق الإنسان	70	18.5	3
	المجموع	**379**	**100.0**	

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن ما نسبته54.4% من عينة الدراسة يعتمدون في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان على المواقع الإلكترونية ذات الطبيعة العامة، وما نسبته 27.1% يعتمدون على مواقع إخبارية، بينما ما نسبته 18.5% يعتمدون على مواقع متخصصة بحقوق الإنسان.

ويتضح من النتائج السابق أن النسبة الأعلى من عينة الدراسة يعتمدون على المواقع الإلكترونية العامة، ثم المواقع الإلكترونية الإخبارية، ثم المواقع الإلكترونية المختصة بحقوق الإنسان، وهذا إن دل فإنما يدل على محدودية انتشار المواقع المختصة بحقوق الإنسان بين المبحوثين عينة الدراسة، وضعف الزوايا الخاصة بحقوق الإنسان في المواقع الاخبارية، وهذا ما يفسر نسبة ودرجة المعرفة بحقوق الإنسان التي سبق الإشارة إليها في جدول رقم(3.10)

(1) عكاشة، وسائل الإعلام من الاتصال الذاتي إلى الوسائل الرقمية المتعددة (ص209).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فمتابعة المبحوث للمواقع المتخصصة بحقوق الإنسان تُكَون لديه عمق معرفي بخلاف المواقع المتنوعة الأخرى التي لا تتناول قضايا حقوق الإنسان كشأن الموقع الذي أنشئ ليهتم بها.

7. المواقع الإلكترونية الإخبارية الفلسطينية التي تعتمد عليها في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان:

جدول رقم (3.15):

يوضح التكرارات والنسب المئوية للمواقع الإلكترونية الإخبارية الفلسطينية التي تعتمد عليها في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان

المواقع الإلكترونية الإخبارية الفلسطينية التي تعتمد عليها في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
دنيا الوطن	250	21.9	1
وكالة معا الإخبارية	220	19.3	2
وكالة شهاب الإخبارية	199	17.5	3
وكالة الأنباء الفلسطينية " وفا "	83	7.3	4
وكالة سما اليوم	69	6.1	5
وكالة فلسطين الآن	67	5.9	6
وكالة الصحافة الفلسطينية " صفا "	66	5.8	7
وكالة سما الإخبارية	62	5.4	8
المركز الفلسطيني للإعلام	60	5.3	9
فلسطين أون لاين	50	4.4	10
أخرى	14	1.2	11
المجموع	**1140**	**100.0**	

* الإجابات اختيار من متعدد.

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن ما نسبته21.9% يعتمدون على موقع دنيا الوطن كموقع إخباري فلسطيني في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان، بينما ما نسبته 19.3% يعتمدون على موقع وكالة معا الإخبارية، وما نسبته 17.5% يعتمدون على موقع وكالة شهاب الإخبارية، وما نسبته 7.3% يعتمدون على وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، بينما ما نسبته 6.1% يعتمدون على وكالة سما اليوم، وما نسبته 5.9% يعتمدون على وكالة فلسطين الآن،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما كان ما نسبته 5.8% يعتمدون على وكالة الصحافة الفلسطينية "صفا"، وما نسبته 5.4% يعتمدون على وكالة سما الإخبارية، بينما ما نسبته 5.3% يعتمدون على المركز الفلسطيني للإعلام، بينما ما نسبته 4.4% يعتمدون على موقع فلسطين أون لاين، وما نسبته 1.2% يعتمدون على مواقع أخرى كموقع وكالة الرأس الحكومية، وموقع وكالة وطن، وموقع وكالة سوا.

ويتضح من النتائج السابقة أن موقع "دنيا الوطن" حصل على المركز الأول بين المواقع الفلسطينية الإخبارية التي يعتمد عليها المبحوثون في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان، ثم موقع وكالة معا، وتتفق هذه النتيجة مع تصنيف موقع اليكسا العالمي؛ حيث حصلت دنيا الوطن على المرتبة الأولى على مستوى المواقع الإخبارية الفلسطينية من حيث الانتشار في محافظات غزة والضفة الغربية، ووفقاً لدراسة أجراها معهد تابع لجامعة أكسفورد البريطانية لقياس الآثار الاجتماعية للإنترنت صدرت حديثا في أغسطس 2013م، صنفت دنيا الوطن كأول موقع في العالم يتخطى مواقع التواصل الاجتماعي في بلده[1]، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (مرجان،2015م) التي بينت أن ما نسبته 21,3 % من المبحوثين يعتمدون على موقع دنيا الوطن ثم 16,5 موقع معا، ثم 12% موقع شهاب [2]، ودراسة(بريص،2015م) التي بينت أن أعلى موقع إخباري فلسطيني متابعة من عينة المبحوثين دنيا الوطن بنسبة 64.2%، ثم موقع معا 50.1% [3].

ويرى الباحث أن حصول دنيا الوطن على المرتبة الأولى في الترتيب، جاء نتيجة متابعتها للأخبار المتنوعة الجادة منها والطريفة، وسرعة متابعتها للأخبار والتقارير، وكثرة المساحة التي تفردها للشخصيات السياسية الفلسطينية وكشف حياتهم الخاصة، وسهولة الوصول للموقع، إضافة للعناصر الإخراجية والعناصر التيبوغرافية المستخدمة الصور والخط والجداول والفواصل والإطارات وغيرها، مما عمل على استقطاب فئات كبيرة من عينة الدراسة.

---

(1) موقع دنيا الوطن، عن دنيا الوطن؟ (موقع إلكتروني).

(2) مرجان، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين دراسة ميدانية (ص94).

(3) بريص، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية الفلسطينية في تشكيل معارفهم نحو قضايا البيئة دراسة ميدانية (ص87).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. المواقع الفلسطينية الإلكترونية المتخصصة بحقوق الإنسان التي يتم الاعتماد عليها في تشكيل المعارف نحو قضايا حقوق الإنسان:

جدول رقم (3.16):

يوضح التكرارات والنسب المئوية للمواقع الفلسطينية الإلكترونية المتخصصة بحقوق الإنسان التي يتم الاعتماد عليها في تشكيل المعارف نحو قضايا حقوق الإنسان

المواقع الفلسطينيةالإلكترونية المتخصصة بحقوق الإنسان التي يتم الاعتماد عليها في تشكيل المعارف نحو قضايا حقوق الإنسان	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	183	23.2	1
موقع مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان	128	16.2	2
موقع الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان	97	12.3	3
موقع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان	94	11.9	4
موقع مركز الميزان لحقوق الإنسان	76	9.6	5
موقع مركز مدى للحريات الإعلامية	76	9.6	5
موقع مؤسسة الحق والقانون من أجل الإنسان	46	5.8	6
موقع المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار " مفتاح "	41	5.2	7
موقع مركز هدف لحقوق الإنسان	33	4.2	8
أخرى	15	1.9	9
المجموع	**789**	**100.0**	

* الإجابات اختيار من متعدد.

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن ما نسبته 23.2% يعتمدون على موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان كموقع فلسطيني متخصص، وما نسبته 16.2% يعتمدون على موقع مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، بينما ما نسبته 12.3% يعتمدون على موقع الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان، وما نسبته 11.9% يعتمدون على موقع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، كما تبين أن ما نسبته 9.6% يعتمدون على موقع مركز الميزان لحقوق الإنسان، وما نسبته 9.6% يعتمدون على موقع مركز مدى للحريات الإعلامية، بينما ما نسبته 5.8% يعتمدون على موقع مؤسسة الحق والقانون من أجل الإنسان، بينما ما نسبته 5.2% يعتمدون على موقع المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار "مفتاح"، وما نسبته 4.2% يعتمدون على موقع مركز هدف لحقوق الإنسان، وما نسبته 1.9% يعتمدون على مواقع أخرى كموقع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مركز الديمراطية وحقوق العاملين، وموقع مركز القدس للديمقراطية وحقوق الإنسان، وموقع الجمعية الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان.

ويتضح من النتائج السابقة ما يؤكد الدراسة الاستكشافية ونتيجتها أن النسبة الأعلى من المبحوثين يعتمدون على المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وقد يعود ذلك لنشاط المركز وتقاريره الحقوقية المتنوعة، والتحديث المستمر للموقع، ونشاط الوحدات المتنوعة العاملة فيه، لا سيما أن المركز يتميز بالعديد من الميزات التي يفتقدها غيره من توفيره للمكتبة الخاصة به، وإصداره للتقرير السنوي الخاص بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، وتصدر الهيئة المستقلة تقريرها السنوي أيضا، وجاء في المرتبة الثانية موقع مؤسسة الضمير، وتتقارب هذه النتيجة مع دراسة (القرا،2010م) التي بينت أن أكثر موقعين متابعة هما موقع مؤسسة الضمير والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بنسبة 16.7% للأول، و15.7% للثاني، وأرجع الباحث ذلك لنشاط مؤسسة الضمير المجتمعي[1]، كما أن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يتميز بذلك، وتنسجم النتيجة مع ما أكدته دراسة (الحمايدة،2014م) التي بينت أن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أكثر المنظمات الحقوقية فاعلية في المجتمع الفلسطيني بنسبة75% [2].

9. أسباب تفضيل المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان:

جدول رقم (3.17):

يوضح التكرارات والنسب المئوية لأسباب تفضيل المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان

أسباب تفضيل المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
السرعة في نقل كل جديد فيما يخص حقوق الإنسان	225	20.8	1
احتوائها على الصور والفيديو الخاص بقضايا حقوق الإنسان	167	15.4	2
تجعلني على اطلاع بكل المستجدات في قضايا حقوق الإنسان	164	15.2	3
تشعرني بأني على تواصل مع أحداث حقوق الإنسان	142	13.1	4
استخدامي لها بكل يسر وسهولة.	123	11.4	5

(1) القرا، دور المواقع الإلكترونية الفلسطينية في نشر ثقافة حقوق الإنسان دراسة تحليلية (ص132).

(2) الحمايدة، صورة منظمات حقوق الإنسان في الصحافة الفلسطينية دراسة تحليلية وميدانية (ص200).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسباب تفضيل المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
الاطلاع على الانتهاكات المختلفة لحقوق الإنسان	114	10.5	6
تعد متميزة إذا ما قورنت بالوسائل التقليدية الأخرى	81	7.5	7
نشرها لمبادئ حقوق الإنسان وقوانينها والمعلومات عن تأصيلها	61	5.6	8
أخرى	5	0.5	9
المجموع	**1082**	**100.0**	

* الإجابات اختيار من متعدد.

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن ما نسبته20.8% سبب تفضيلهم للمواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان، وما نسبته 15.4% سبب تفضيليهم يرجع إلى احتوائها على الصور والفيديو الخاص بقضايا حقوق الإنسان، بينما ما نسبته 15.2% سبب تفضيليهم للاطلاع بكل المستجدات في قضايا حقوق الإنسان، وما نسبته 13.1% سبب تفضيليهم لشعورهم بأنهم موصولين مع أحداث حقوق الإنسان، فيما كان ما نسبته 11.4% سبب تفضيليهم لتمكنهم من استخدامها بكل يسر وسهولة، وما نسبته 10.5% سبب تفضيليهم للاطلاع على الانتهاكات المختلفة لحقوق الإنسان، وتبين أن ما نسبته 7.5% سبب تفضيليهم لاعتبارها متميزة إذا ما قورنت بالوسائل التقليدية الأخرى، وما نسبته 5.6% سبب تفضيليهم لنشرها لمبادئ حقوق الإنسان وقوانينها والمعلومات عن تأصيلها، بينما ما نسبته 0.5% سبب تفضيليهم لأسباب أخرى.

ويتضح من النتيجة أن سمة السرعة والآنية التي تمتلكها المواقع الفلسطينية الإلكترونية في متابعتها للمواضيع المختصة بحقوق الإنسان كانت العامل الرئيس في تفضيل المبحوثين لها، ثم احتوائها على الوسائط المتعددة، وهاتان سمتان بارزتان في الإعلام الإلكتروني، وتتفق هذه النتيجة مع عدد من الدراسات السابقة كدراسة (أبومراد،2016م) التي بينت أن السرعة والفورية في نقل المعلومات هي السبب لتفضيل المبحوثين على الصحافة الإلكترونية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنسبة 85% [1]، ودراسة(أبوقوطة،2015م) التي بينت أن المبحوثين يفضلون الاعتماد على المواقع الإلكترونية كونها مصدراً سريعاً للتعرف على القضايا والرأي العام[2]،ودراسة(أبوخاطر ،2015م) التي بينت أن السرعة في نقل الحدث ومتابعته قد احتلت المرتبة الأولى لدى المبحوثين كسبب لاعتمادهم على شبكات التواصل الاجتماعي بنسبة 59.3% [3]، ودراسة (بربخ،2015م) التي بينت أن ما نسبته76.2% من المبحوثين يفضلون شبكات التواصل الاجتماعي لسرعة نقل المعلومات ومتابعة الأحداث [4]، وتتفق النتيجة السابقة مع دراسة (برغوث، 2014م) والتي أظهرت أن أبرز أسباب الاعتماد على شبكات التواصل الاجتماعي وقت الأزمات هو تميزها بالسرعة في نقل الأخبار حول الأزمات فور وقوعها وكانت بمتوسط حسابي 67.7% [5].

واحتل استخدام المواقع الإلكترونية للوسائط المتعددة المرتبة الثانية وهي خصيصة ارتقت بالمواقع الإلكترونية؛ ويرجع ذلك إلى أن هذه الميزة يجتمع فيها فنون وآليات ومهارات العمل في الصحيفة المطبوعة مضافاً إليها مهارات وآليات وتقنيات المعلومات التي تناسب استخدام الفضاء الإلكتروني ومن ذلك استخدام النصوص والصوت والصورة والمستويات المختلفة من التفاعل مع المتلقي، لاستقصاء الأنباء الآنية وغير الآنية ومعالجتها وتحليلها ونشرها إلى الجماهير عبر الفضاء الإلكتروني وبسرعة فائقة. [6]

10. أشكال المواد الإعلامية الخاصة بقضايا حقوق الإنسان التي يفضل متابعتها على المواقع الفلسطينية الإلكترونية:

---

(1) أبومراد، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على الصحافة الإلكترونية أثناء الأزمات دراسة ميدانية (ص156).

(2) أبوقوطة، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية دراسة ميدانية (ص103).

(3) أبوخاطر، اعتماد طلبة الجامعات الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي أثناء العدوان على الإسرائيلي على غزة عام 2014م دراسة ميدانية (ص163).

(4) بربخ، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م دراسة ميدانية بالتطبيق في محافظات غزة (ص168).

(5) برغوث، اعتماد الشباب الفلسطيني على الشبكات الاجتماعية وقت الأزمات (ص 189).

(6) سليمان، الصحافة الإلكترونية (ص11).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3.18):

يوضح التكرارات والنسب المئوية لأشكال المواد الإعلامية الخاصة بقضايا حقوق الإنسان التي يفضل متابعتها على المواقع الفلسطينية الإلكترونية

أشكال المواد الإعلامية الخاصة بقضايا حقوق الإنسان التي يفضل متابعتها على المواقع الفلسطينية الإلكترونية	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
الأخبار	210	18.7	1
القصص الإخبارية	126	11.2	2
المواد الفيلمية	114	10.2	3
التقارير	110	9.8	4
التحليلات	101	9.0	5
المقالات	99	8.8	6
مواضيع النقاش الحر	94	8.4	7
التحقيقات	93	8.3	8
المشاركة والتعليقات المفتوحة مع الجمهور	66	5.9	9
البيانات	57	5.1	10
الدراسات والأبحاث	48	4.3	11
أخرى	4	0.4	12
المجموع	**1122**	**100.0**	

* الإجابات اختيار من متعدد.

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن ما نسبته18.7% من عينة الدراسة يفضلون شكل المادة الإعلامية الخاصة بقضايا حقوق الإنسان على المواقع الفلسطينية الإلكترونية هي الأخبار، وما نسبته 11.2% يفضلون شكل المادة الإعلامية عبارة عن قصص إخبارية، بينما ما نسبته 10.2% يفضلون شكل المادة الإعلامية عبارة عن مواد فيلمية، بينما ما نسبته 9.8% يفضلون شكل المادة الإعلامية عبارة عن تقارير، وما نسبته 9.0% يفضلون شكل المادة الإعلامية عبارة عن تحليلات، كما تبين أن ما نسبته 8.8% يفضلون شكل المادة الإعلامية عبارة عن مقالات، وما نسبته 8.4% يفضلون شكل المادة الإعلامية عبارة عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مواضيع النقاش الحر، بينما ما نسبته 8.3% يفضلون شكل المادة الإعلامية عبارة عن تحقيقات، وما نسبته 5.9% يفضلون شكل المادة الإعلامية عبارة عن المشاركة والتعليقات المفتوحة مع الجمهور، فيما كان ما نسبته 5.1% يفضلون شكل المادة الإعلامية عبارة عن بيانات، وما نسبته 4.3% يفضلون شكل المادة الإعلامية عبارة عن دراسات وأبحاث، بينما ما نسبته 0.4% يفضلون أشكال أخرى.

ويتضح من الجدول السابق أن الخبر هو المادة الإعلامية التي يفضل المبحوثون متابعة مواد حقوق الإنسان من خلاله، ثم القصص الإخبارية ثم المواد الفيلمية، ويتفق ذلك مع عدد من الدراسات السابقة، كدراسة (مرجان،2015م) التي بينت أن الأخبار الخاصة بقضية اللاجئين تصدرت أشكال المواد الإخبارية، التي يفضل المبحوثون متابعتها على المواقع الإلكترونية بنسبة 26.6% [1]، وتتفق مع دراسة (بريص،2015م) التي بينت أن ما نسبته71.3% يعتبرون الخبر أهم أشكال المواد الإخبارية التي يفضلونها عبر المواقع الإلكترونية[2]، ودراسة (بربخ،2015م) التي بينت أن الأخبار جاءت في مقدمة أشكال المواد الإخبارية التي يفضل المبحوثون متابعتها على شبكات التواصل الاجتماعي بنسبة 90.24%[3]، ودراسة (القرا،2010م) التي بينت أن ما نسبته 45.2 %من عينة الدراسة يفضلون متابعة قضايا حقوق الإنسان كأخبار في المواقع الإلكترونية [4]، ودراسة (أبو وردة،2008م) التي أظهرت أن من أكثر القوالب الفنية التي يتابعها المبحوثون على المواقع الإلكترونية الإخبارية هي الأخبار العاجلة وتفرعت عنها الأخبار الوطنية ثم المحلية ثم الحزبية بترتيبها [5].

---

(1) مرجان، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين دراسة ميدانية (ص95).

(2) بريص، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية الفلسطينية في تشكيل معارفهم نحو قضايا البيئة دراسة ميدانية (ص89).

(3) بربخ، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م دراسة ميدانية بالتطبيق في محافظات غزة (ص175).

(4) القرا، دور المواقع الإلكترونية الفلسطينية في نشر ثقافة حقوق الإنسان دراسة تحليلية (ص215).

(5) أبو وردة، أثر المواقع الالكترونية الإخبارية الفلسطينية على التوجه والانتماء السياسي طلبة جامعة النجاح نموذجاً 2000م– 2007م (ص137).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أن ذلك قد يعود إلى ضيق وقت المبحوثين مقارنة بزخم الأحداث المتعاقبة لا سيما في البيئة الفلسطينية التي تتعرض للأحداث المختلفة بشكل مستمر ولا سيما العدوان من الاحتلال الإسرائيلي، وطبيعة النفوس التي يميل الغالب منها إلى العجلة والملل من الإطالة، ويزيد من اختيار المبحوثين للخبر الصحفي ثم القصص الإخبارية، السرعة والتفاعلية والمرونة والتحديث ودمج الوسائط المختلفة التي تتميز به المواقع الإلكترونية في تناولها للخبر والقصة عن غيرها.

وهذا جعل من المواقع الإلكترونية وسرعتها أكثر تفوقا على الإذاعة والتلفزيون فيما يتعلق بزمن النشر قياسا لزمن حدوث الخبر، لأن أنظمة النشر تتيح لتلك المواقع أن تنشر ما يسمى "الخبر العاجل" بمجرد الانتهاء من كتابته، أو بعبارة أخرى تسمح بكسر دورة إنتاج الخبر العادي الذي يمر بمراحل مختلفة وعديدة، والموقع الإخباري ينشر الأخبار بصورة مكملة لعمل التلفزيون ويعرض مزيدا من التفاصيل لأخبار تكون مثبته على الإنترنت ومواصفاتها أقدر على تحمله، عكس الخبر التلفزيوني الذي يكون مقتضبا قدر الإمكان محددا بزمن لا يسمح في الغالب بإيراد التفاصيل اللازمة[1].

وكان لميزة الوسائط المتعددة في المواقع الإلكترونية مرتبتها المتقدمة، لقدرتها على استغلال حواس الإنسان وجذب انتباهه بشكل أكبر، وتقريب المفاهيم عن الموضوعات لا سيما المتعلقة بخصوص الإنسان والتي قد تتسم في تكييفها القانوني بشيء من الصعوبة، وهذه من أهم ميزات المواقع الإلكترونية"الوسائط المتعددة"، حيث يرفق الخبر أو الموضوع بالصور وملفات الصوت، وملفات الفيديو، إضافةً إلى تعليقات القراء، وإضافة الروابط ذات الصلة مما جعل المواقع الإخبارية تختلف كوسيلة إعلامية في مفهومها ليتسع ويحتوي عدد من الوسائل الإعلامية الأخرى، وهو ما لم يستفد منه أصحاب الصحافة الورقية عندما صمموا مواقع لصفحاتهم على الإنترنت[2].

---

(1) صالح، ثورة الاتصال وحرية الإعلام (ص200).

(2) أبو وردة، أثر المواقع الالكترونية الإخبارية الفلسطينية على التوجه والانتماء السياسي طلبة جامعة النجاح نموذجاً 2000م- 2007م (ص ص 69 _70).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11. أهم أنواع (المجالات) حقوق الإنسان المجملة التي يتم متابعتها على المواقع الفلسطينية الإلكترونية:

جدول رقم (3.19):

يوضح التكرارات والنسب المئوية لأهم أنواع حقوق الإنسان المجملة التي يتم متابعتها على المواقع الفلسطينية الإلكترونية

#	أهم أنواع حقوق الإنسان المجملة التي يتم متابعتها على المواقع الفلسطينية الإلكترونية	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
.2	الحقوق الاجتماعية	218	24.7	1
.1	الحقوق المدنية	186	21.1	2
.3	الحقوق السياسية	180	20.4	3
.4	الحقوق الاقتصادية	128	14.5	4
.6	الحقوق الثقافية	101	11.5	5
.5	الحقوق البيئية والتنموية	69	7.8	6
	المجموع	**882**	**100.0**	

الإجابات اختيار من متعدد.

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن ما نسبته 24.7% من عينة الدراسة يعتبرون أهم أنواع حقوق الإنسان المجملة التي يتم متابعتها على المواقع الفلسطينية الإلكترونية هي الحقوق الاجتماعية، وما نسبته 21.1% يعتبرون الحقوق المدنية، بينما ما نسبته 20.4% يعتبرون الحقوق السياسية، كما تبين أن ما نسبته 14.5% يعتبرون الحقوق الاقتصادية، وما نسبته 11.5% يعتبرون الحقوق الثقافية، فيما كان ما نسبته 7.8% يعتبرون الحقوق البيئية والتنموية.

ويتضح من الجدول السابق أن الحقوق الاجتماعية حصلت على المرتبة الأولى ضمن الحقوق الإجمالية التي يتابعها المبحوثون، ثم الحقوق المدية ثم السياسية، ويرى الباحث أن اهتمام الطلبة بالحقوق الاجتماعية التي هي من الجيل الثاني من حقوق الإنسان، الذي يشمل الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وهي تلك الطائفة من الحقوق لإنسان المتعلقة بمكان العمل، والضمان الاجتماعي والحياة الأسرية، والمشاركة في الحياة الثقافية والحصول على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المسكن والغذاء والمياة والرعاية الصحية والتعليم[1]، يعود إلى تدهور هذه الجوانب في حياة المبحوثين، والتي تشكل أساسا لاستقرار معيشتهم، وتأمين مستقبلهم، فالمأوى الجيد للطالب، والعمل المناسب، والضمان الاجتماعي وغيرهم من الحقوق الاجتماعية، في أسوأ الحالات في الواقع الفلسطيني على نحو عام والغزي على نحو خاص، فقد أظهر بيان نشره جهاز الإحصاء الفلسطيني أن معدل البطالة بين الشباب الفلسطيني من (15–29) سنة 39%، وسجل أعلى معدل للبطالة بين الأفراد في الفئة العمرية (20–24) سنة بواقع 43% مقابل 39% بين الأفراد (15–19) سنة، و35% بين الأفراد (25–29) سنة، كما تركزت البطالة بين الشباب (15–29) سنة للذين لم ينهوا أي مرحلة دراسية بواقع 55%، حيث بلغ معدل البطالة بين الخريجين الشباب 51% خلال الربع الاول 2016م [2]، فقد أظهرت التقارير أن 4 شباب من أصل 10 في فلسطين في صفوف البطالة، و6 من أصل 10 يفكرون في الهجرة المؤقتة [3].

وهذه الحالة السيئة التي يعانيها المبحوثون لا يمكن عزلها عن الوضع الفلسطيني العام التي هي نتيجة له، حيث الحصار المفروض على غزة منذ العام 2006م إلى الآن وتعرض غزة ل3 اعتداءات كبيرة خلال الأعوام 2008م و 2012م و 2014م، أثرت على كل جوانب الحياة .

فقد بين تقرير صدر من وكالة الغوث "أونروا" يحمل اسم "الوضع الطارئ في غزة – الإصدار رقم 139 أن عدد الذين ما زالوا نازحين وبدون مأوى جرّاء اعتداء 2014م على قطاع غزة حوالي 75 ألف شخص[4]، ولا زالت مسألة إعادة الإعمار عالقة يحول دونها الحصار، ويعزز تأخير آلياتها الانقسام الفلسطيني، ويمعن الاحتلال في زيادة الضغط على أهل غزة يمنع إدخال مواد البناء إلا بكمية قليلة مما يزيد من سوء الوضع القائم على صعيد تحريك عجلة اقتصاد غزة وتخفيف البطالة أو إيواء من هدمت بيوتهم بسببه.

وقد يعزز اختيار المبحوثون ما أشارت إليه دراسة (الحمايدة،2014م) من أن الكثير يأخذ على المنظمات الأهلية أن ارتباط التدفق الأجنبي للتمويل والمساعدات بمجالات معينة

---

(1) صحيفة الوقائع، أسئلة يتكرر طرحها بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ص 2).

(2) موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً عشية اليوم العالمي للشباب2016/8/12م (موقع إلكتروني).

(3) موقع بوابة اقتصاد فلسطين، تقرير4 شباب من كل 10 في فلسطين في صفوف البطالة (موقع إلكتروني).

(4) موقع مكتب غزة الإقليمي"الأنروا"، الوضع الطارئ في غزة "الإصدار رقم 139" (موقع إلكتروني).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دون غيرها، حيث ترتبط هذه المجالات بأولويات المانح الأجنبي لا بحاجات المجتمع المحلي، ومن أكثر الأمثلة إثارة للانتباه الأولوية التي يعطيها التمويل للحقوق المدنية والسياسية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [1].

وجاءت في المرتبة الثانية والثالثة الحقوق المدنية والسياسية وهما من حقوق الجيل الأول، كون ارتباطهما بحياة الإنسان مباشرة ويشمل هذان النوعان من الحقوق "الحق في الحياة، وحرية الدين وحرية التعبير، وحرية المجتمع، وحق المشاركة في الانتخابات وحقوق الاستفادة من إجراءات التقاضي السليمة والمحاكمة العادلة، وأكثر من نصف هذه المواد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومعالجة الحقوق المدنية والسياسية" [2].

ويرى الباحث أن النتيجة تبين أهمية هذين الحقين وأن أحدهما مؤسس للآخر، فلا إمكانية للمشاركة السياسية دون أن يتمتع الفرد بالحياة والحرية، فإن امتنعت الحياة والأمن امتنع ما بعدها، ويرجع الباحث اختيار المبحوثون لذلك لصعوبة الانتهاكات التي تطال المجتمع الفلسطيني من الاحتلال على نحو مستمر من القتل والجرح والتشريد والتعذيب، وتهديد مناحي الحياة، والحالة الخاصة الفلسطينية التي تعجز عن وضع حد للانقسام الدائر منذ عام 2007م، وما تبع ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان من الحكومتين في الضفة وغزة، وتعثر إجراء انتخابات تجمع الكل الفلسطيني، وتتفق النتيجة مع دراسة (حسونة،2014م) التي اختصت بالحقوق المدنية والسياسية[3]، وأظهرت أن الحقوق المدنية في الصحافة الفلسطينية تقدمت على الحقوق السياسية.

12. أنواع حقوق الإنسان التفصيلية (الحريات العامة) التي يتم متابعتها على المواقع الفلسطينية الإلكترونية:

(1) الحمايدة، صورة منظمات حقوق الإنسان في الصحافة الفلسطينية دراسة تحليلية وميدانية (ص99).

(2) برتولد و جيليت، مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان الحوار المهيكل من أجل شراكة فعالة في التنمية (ص5).

(3) حسونة، الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية دراسة تحليلية مقارنة (ص287).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3.20):

يوضح التكرارات والنسب المئوية لأنواع حقوق الإنسان التفصيلية (الحريات العامة) التي يتم متابعتها على المواقع الفلسطينية الإلكترونية

أنواع حقوق الإنسان التفصيلية (الحريات العامة) التي يتم متابعتها على المواقع الفلسطينية الإلكترونية	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
الحق في الحياة	225	14.8	1
الحق في الحرية والأمن	210	13.8	2
الحق في التعليم	205	13.5	3
الحق في العمل	198	13.0	4
الحق في حرية الرأي والتعبير	193	12.7	5
الحق في المستوى اللائق للمعيشة " الأكل، المأوى ،الصحة"	126	8.3	6
الحق في التنمية الثقافية والسياسية والاقتصادية	111	7.3	7
الحق في المشاركة السياسية	109	7.2	8
الحق في بيئة متكاملة نظيفة	85	5.6	9
الحق في حرية المجتمع والاشتراك في الجمعيات	51	3.4	10
أخرى	6	0.4	11
المجموع	**1519**	**100.0**	

* الإجابات من اختيار متعدد.

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن ما نسبته 14.8% من عينة الدراسة يعتبرون أنواع حقوق الإنسان التفصيلية (الحريات العامة) التي يتم متابعتها على المواقع الفلسطينية الإلكترونية هي الحق في الحياة، وما نسبته 13.8% يعتبرون الحق في الحرية والأمن، بينما ما نسبته 13.5% يعتبرون الحق في التعليم، بينما ما نسبته 13.0% يعتبرون الحق في العمل، وما نسبته 12.7% يعتبرون الحق في حرية الرأي والتعبير، فيما تبين أن ما نسبته 8.3% يعتبرون الحق في المستوى اللائق للمعيشة " الأكل، المأوى، الصحة"، وما نسبته 7.3% يعتبرون الحق في التنمية الثقافية والسياسية والاقتصادية، بينما ما نسبته 7.2% يعتبرون الحق في المشاركة السياسية، فيما كان ما نسبته 5.6% يعتبرون الحق في بيئة متكاملة نظيفة، وما نسبته 3.4%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتبرون الحق في حرية المجتمع والاشتراك في الجمعيات، بينما ما نسبته 0.4% يعتبرون حقوقاً أخرى.

ويتضح من الجدول السابق رقم (3.20) أن الحق في الحياة ثم الحق في الحرية والأمن من الحق في التعليم ثم الحق في العمل، قد تصدروا المراتب المتقدمة لحقوق الإنسان وهو ما يوضح النتيجة السابقة، حيث تقدمت الحقوق الاجتماعية والمدنية على بقية الحقوق.

ويرى الباحث أن اختيار المبحوثين للحقين التفصيليين الحق في الحياة ثم الحق في الحرية والأمن بالرغم من أنهما ضمن الحقوق المدنية التي حازت على المرتبة الثانية في الحقوق المجملة، يعود إلى ضعف المبحوثين في الإلمام بالجوانب النظرية لحقوق الإنسان، وعدم المعرفة الدقيقة بتصنيفاتها، وهو ما بيناه في جدول رقم (3.10) من أن معرفة المبحوثين بحقوق الإنسان متوسطة، إضافة إلى أن المبحوثين قد ظنوا أن الحقوق الأساسية في التفصيلات السابقة يقينية متحققة كالحياة والأمن، فكان خيارهم لما يتصدر أزماتهم، ولذلك تعمد الباحث وضع سؤال تفصيلي عن الحقوق الفرعية، التي اختار المبحوثون بناءً عليها ما تفقد الحياة وتفسد بفقدها، ثم جاء الحق في التعليم والحق في العمل تابعا لهما بوصفها حقوقاً مصنفة ضمن الحقوق الاجتماعية.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (حسونة،2014م) التي بينت تفوق الحقوق المدنية في اهتمام الصحافة الفلسطينية[1] على غيرها، ودراسة (القرا،2010م) التي بينت أن الحق في الحرية والسلامة والحق في الحياة تصدروا جميع الحقوق الإنسانية الأخرى لدى اهتمام المبحوثين عينة الدراسة[2].

ويعود اختيار المبحوثين للتهديد المستمر للحق في الحياة والحرية والأمن، حيث تعرضت غزة لثلاثة اعتداءات كبيرة متعاقبة خلال السنوات المنصرمة، خلفت آلاف القتلى والجرحى، والبيوت والممتلكات المدمرة، فقد بلغت حصيلة الشهداء في عدوان 2014م (2217) من بينهم (556) طفلاً، و(293) سيدة، في حين بلغ عدد الجرحى الأطفال الذين تم

(1) حسونة، الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية دراسة تحليلية مقارنة (ص 287).

(2) القرا، دور المواقع الإلكترونية الفلسطينية في نشر ثقافة حقوق الإنسان دراسة تحليلية (ص 165).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رصدهم (2647) والجريحات من السيدات (1442) [1]، وحالة الحصار التي كبلت حرية أهل غزة وإغلاق المعبر المصري مع غزة مما زاد الحالة الغزية تأزما، حتى أصبحت حرية التنقل والسفر معدومة، ثم جاءت في المرتبة التي تليها الحق في التعليم والعمل وهي ضمن حقوق الجيل الثاني الحقوق الاجتماعية، ومما ضاعف تدهورها الحالة المادية المتدهورة في محافظات غزة والتي تثقل كاهل الطالب لتسديد رسوم الدراسة، وقد انتقلت الأزمة لتطال بعض الجامعات العاملة في القطاع وميزانيتها، كما يهدد الوضع غير المستقر مستقبل المبحوثين في إيجاد فرصة عمل مناسبة مع تكدس أعداد العاطلين عن العمل.

13. درجة الثقة بتناول المواقع الفلسطينية الإلكترونية لقضايا حقوق الإنسان:

جدول رقم (3.21):

يوضح التكرارات والنسب المئوية لدرجة الثقة بتناول المواقع الفلسطينية الإلكترونية لقضايا حقوق الإنسان

المؤشرات	عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي
ك	21	119	197	31	11	3.28	65.60
%	5.5	31.4	52.0	8.2	2.9		

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن ما نسبته5.5% هم من الذين درجة ثقتهم بتناول المواقع الفلسطينية الإلكترونية لقضايا حقوق الإنسان جاءت بدرجة عالية جداً، بينما ما نسبته 31.4% هم من الذين ثقتهم بدرجة عالية، وما نسبته 52.0% هم من الذين ثقتهم بدرجة متوسطة، فيما تبين أن ما نسبته 8.2% هم من الذين ثقتهم بدرجة منخفضة، وما نسبته 2.9% هم من الذين ثقتهم بدرجة منخفضة جداً، وبشكل عام فقد تبين أن الوزن النسبي يساوي 65.60%، مما يشير على أن درجة ثقتهم بتناول المواقع الفلسطينية الإلكترونية لقضايا حقوق الإنسان كانت متوسطة.

ويتضح من الجدول السابق أن ثقة المبحوثين بتناول المواقع الفلسطينية الإلكترونية للمعلومات عن حقوق الإنسان كان بدرجة متوسطة وكذلك الوزن النسبي بشكل عام، وهذا يتفق مع نتائج عدد من الدراسات السابقة كدراسة (أبومراد،2016م) التي بينت أن ما نسبته 49.8%

(1) مؤسسة الحق، مركزالميزان، مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، العدوان في أرقام توثيق حصيلة الضحايا والخسائر المادية التي لحقت بالمدنيين وممتلكاتهم خلال الفترة من 7 تموز حتى 26 آب 2014م، على أيدي الإحتلال الإسرائيلي أو في مواجهتها (2015م، ص15).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يثقون بالمعلومات التي تقدمها شبكات التواصل الاجتماعي بدرجة متوسطة[1]، ودراسة (بريص،2015م) التي بينت أن ما نسبته 46.6% من المبحوثين درجة ثقتهم بما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية عن قضايا البيئة متوسطة[2]، ودراسة (مرجان،2015م) التي بينت أن ما نسبته 46.3% من المبحوثين درجة ثقتهم بما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية متوسطة[3]، ودراسة (أبوقوطة،2015م) التي بينت أن ما نسبته 78,8% يثقون بدرجة متوسطة فيما تقدمه المواقع الإلكترونية[4]، ودراسة (الصفدي،2015م) التي بينت أن ما نسبته 60.5% يثقون بدرجة متوسطة فيما تقدمه شبكات التواصل الاجتماعي[5]، ودراسة (بربخ،2015م) التي بينت أن ما نسبته 47% يثقون بدرجة متوسطة فيما تقدمه شبكات التواصل الاجتماعي من أنباء أثناء العدوان على غزة 2014م [6]، ودراسة(أبوصلاح،2014م) التي بينت أن ما نسبته 62.6% يثقون في المعلومات التي تقدمها شبكات التواصل الاجتماعي بدرجة متوسطة[7]، ودراسة (محمدي، 2012م) التي توصلت إلى أن النسبة الأكبر من المبحوثين يثقون بدرجة متوسطة في المعلومات المنشورة على الإنترنت بنسبة 65% [8].

ويرى الباحث أن ثقة المبحوثين بدرجة متوسطة لما تنشره المواقع الفلسطينية الإلكترونية يعود إلى توجسهم من قطعية المعلومات في العالم الافتراضي المختلط الذي قد يتعرض خلاله

---

(1) أبومراد، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على الصحافة الإلكترونية أثناء الأزمات دراسة ميدانية (ص 153)

(2) بريص، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية الفلسطينية في تشكيل معارفهم نحو قضايا البيئة دراسة ميدانية (ص92).

(3) مرجان، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين دراسة ميدانية (ص98).

(4) أبوقوطة، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية دراسة ميدانية (ص122).

(5) الصفدي، استخدامات القائم بالاتصال في الصحافة الفلسطينية لشبكات التواصل الاجتماعي والإشباعات المتحققة دراسة ميدانية (ص19).

(6) بربخ، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م دراسة ميدانية بالتطبيق في محافظات غزة (ص179).

(7) أبوصلاح، استخدامات طلبة الجامعات الفلسطينية لشبكات التواصل الاجتماعي و الإشباعات المتحققة دراسة ميدانية (ص130).

(8) محمدي، اعتماد الشباب الجامعي على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك أثناء انتخابات الرئاسة المصرية (ص154).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموقع للقرصنة، فضلا عن التسارع الإعلامي الذي قد يجعل السرعة في النقل تضعف مصداقية الموقع من خلال عدم دقة المعلومات، كما أن المواقع باختلاف مشاربها قد تخضع لجهات معينة تؤثر في طريقة النشر والعرض وما يسمح وما يحجب، واختلاف الأجندة وتضارب الروايات، هذا كله يجعل ثقة المبحوث تتراجع، ويقف موقف المتوجس الذي لا يسلم لكل ما يقرأ، ولا يعدم جميع ما يقرأ.

وتتحدد الثقة في المواقع الإلكترونية في نقل الصورة الحقيقية على الأرض بطريقة موضوعية منبثقة من المسؤولية والالتزام الوطني، دون التهاون في أي منها، واضعا مصلحة الوطن فوق أي اعتبار، ونهجا غير قابل للخنوع للضغوطات والابتزاز، سواء كانت من جهات رسمية أو أمنية أو من دوائر التمويل والدعم الخارجي، وهذا ما يفسر تراجع الثقة لبعض المواقع الإلكترونية التي تحتل الدرجات العالية في المتابعة [1].

14. درجة إشباع المواقع الفلسطينية الإلكترونيةلفضولالمعرفة حول قضايا حقوق الإنسان:

جدول رقم (3.22):

يوضح التكرارات والنسب المئوية لدرجة إشباع المواقع الفلسطينية الإلكترونية لفضول المعرفة حول قضايا حقوق الإنسان

المؤشرات	عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي
ك	14	100	208	48	9	3.16	63.20
%	3.7	26.4	54.9	12.7	2.3		

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن ما نسبته3.7% هم من الذين درجة إشباع المواقع الفلسطينية الإلكترونية لفضول المعرفة لهم حول قضايا حقوق الإنسان جاءت بدرجة عالية جداً، بينما ما نسبته 26.4% هم من الذين إشباعهم بدرجة عالية، بينما ما نسبته 54.9% هم من الذين إشباعهم بدرجة متوسطة، بينما ما نسبته 12.7% هم من الذين إشباعهم بدرجة منخفضة، بينما ما نسبته 2.3% هم من الذين إشباعهم بدرجة منخفضة جداً، وبشكل عام فقد

(1) أبو وردة، أثر المواقع الالكترونية الإخبارية الفلسطينية على التوجه والانتماء السياسي طلبة جامعة النجاح نموذجاً 2000م– 2007م (ص155).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبين أن الوزن النسبي يساوي 63.20%، مما يشير إلى أن درجة إشباع المواقع الفلسطينية الإلكترونية لفضول المعرفة حول قضايا حقوق الإنسان كانت متوسطة.

يتضح من الجدول السابق أن درجة إشباع المواقع الفلسطينية الإلكترونية لفضول المبحوثين المعرفي حول قضايا حقوق الإنسان جاءت متوسطة، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (بريص،2015م) التي بينت أن درجة إشباع المواقع الإلكترونية لفضول المبحوثين المعرفي حول قضايا البيئة جاءت بدرجة متوسطة بما نسبته 41.8% [1]، ودراسة (بربخ،2015م) التي بينت أن درجة إشباع مواقع التواصل الاجتماعي لفضول المبحوثين المعرفي جاء بدجة متوسطة بما نسبته 46.3% [2]، في حين اختلفت مع دراسة (مرجان،2015م) [3] ودراسة (أبوقوطة،2015م) [4] حيث كانت درجة الإشباع المعرفي فيهما عالية، حيث بلغت في الأولى ما نسبته 41.3% في المقياس الخماسي، وفي الثانية بلغت ما نسبته 70% [5]، ويعزو الباحث الاختلاف إلى موضوع الدراسة، حيث إن الدراسة الأولى تختص باللاجئين والثانية بالمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وهما يشكلان أموراً مركزية في القضية الفلسطينية، بينما قضية البيئة وحقوق الإنسان قد لا يكون لهما هذا القدر من الزخم والاهتمام.

ويرى الباحث أن المواقع الفلسطينية الإلكترونية لا تعطى قضايا الإنسان المساحة المناسبة، مما انعكس على درجة الإشباع المعرفي لدى المبحوثين، في مقابل الزخم السياسي الذي يملأ المواقع في القضايا الأخرى مما يرفع من درجة الاشباع المعرفي، ويرتبط ذلك أيضا بالثقة التي أظهرت الدراسة أنها متوسطة، مما يجعل المعلومة لا تشبع المبحوث الذي لا زال متوجساً من الاعتماد عليها، لا سيما أن كانت المعلومات متجاذبة بين عدد من الأطراف، لكل منها أجندته الخاصة، مما قد يفقد المواقع لموضوعيتها، ويضعف عند المبحوث درجتي الثقة والإشباع.

---

(1) بريص، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية الفلسطينية في تشكيل معارفهم نحو قضايا البيئة دراسة ميدانية (ص93).

(2) بربخ، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م دراسة ميدانية بالتطبيق في محافظات غزة (ص181).

(3) مرجان، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين دراسة ميدانية (ص99).

(4) أبوقوطة، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية دراسة ميدانية (ص24).

(5) تربان، الإعلام الإلكتروني الفلسطيني (ص115).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعكس هذه النتيجة ما تقوم عليه نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام من أنه إذا قامت وسائل الإعلام بتحقيق وظائف مهمة للمجتمع زاد اعتماد المجتمع عليها، فإذا قامت وسائل الإعلام بعمل الوظائف المناطة بها، وأصبح بإمكانها إشباع حاجات الجمهور زاد ذلك من اعتماد الجمهور على هذه الوسائل[1].

المحور الثالث: التأثيرات المترتبة على الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان:

1. التأثيرات المعرفية والوجدانية والسلوكية الناتجة عن الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان:

جدول رقم (3.23)

يوضح التأثيرات المعرفية والوجدانية والسلوكية الناتجة عن الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان

التأثيرات	الوزن النسبي
الوجدانية	76.20
المعرفية	71.00
السلوكية	61.00

تشير نتائج الجدول السابق أن التأثيرات الوجدانية تتفوق على التأثيرات المعرفية والسلوكية، حيث كانت نسبة التأثيرات الوجدانية 76.20%، يليها التأثيرات المعرفية بنسبة 71.00%، ثم التأثيرات الوجدانية بنسبة 61.00%، وهذا الجدول ملخص النسب للجداول (3.24) و (3.25) و (3.26).

ويرى الباحث أن هذه النتيجة منطقية إذ إن قدرة الفرد متحتمة في التأثيرات الوجدانية ولكنها تتضاءل في المعرفية ثم السلوكية التي تحتاج من الفرد المشاركة وبذل الوسع، وتتركز التأثيرات الوجدانية لدى الطلبة كدرجة أولى لأنهم جزء من شعب تنتهك حقوقه، فهم يشعرون ويتعاطفون ويخافون ويمرون بهذه التأثيرات الوجدانية في حالتهم الفلسطينية أو في حالات انتهاك حقوق الإنسان على نحو عام، ولكن هذا يعطي إشارة أخرى إلى ضرورة الاهتمام بالمعلومات الخاصة بقضايا حقوق الإنسان وإفراد مجال أوسع لها بما يتناسب مع طبيعتها؛ لأن الأثر السلوكي والوجداني ناتجان عنها.

---

(1) مزاهرة، نظريات الاتصال (ص 214).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتفق نتيجة تقدم التأثيرات الوجدانية على التأثيرات المعرفية والسلوكية مع عدد من نتائج الدراسات السابقة ومنها دراسة (مرجان،2015م) التي تقدمت فيها التأثيرات الوجدانية على المعرفية والسلوكية [1]، ودراسة(أبو خاطر،2015م) التي تقدمت فيها التأثيرات الوجدانية على المعرفية والسلوكية[2].

2. درجة التأثيرات المعرفية الناتجة عن الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان:

جدول رقم (3.24):

يوضح المتوسط الحسابي والوزن النسبي

التأثيرات المعرفية	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الترتيب
التعرف على انتهاك الاحتلال لحقوق الإنسان الفلسطيني	3.86	77.20	1
التعرف على انتهاكات حقوق الإنسان في الضفة وغزة	3.70	74.00	2
كشف الغموض بزيادة معرفتي عما يحق لي ولمجتمعي من حقوق الإنسان	3.62	72.40	3
التعرف على الجهات التي تقترف الانتهاكات	3.59	71.80	4
زيادة معلوماتي عن سبل الحماية والتعامل عند التعرض لانتهاك بحقي	3.51	70.20	5
زيادة معرفتي بمبادئ حقوق الإنسان وأنواعها	3.47	69.40	6
اكتساب معلومات عن أنماط انتهاكات حقوق الإنسان والتكييف القانوني لها.	3.37	67.40	7
تكوين اتجاهي حول المنظمات التي تقوم بدور في حماية حقوق الإنسان	3.30	66.00	8
الدرجة الكلية	3.55	71.00	

(1) مرجان، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين دراسة ميدانية (ص103).

(2) أبو خاطر، اعتماد طلبة الجامعات الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي أثناء العدوان على الإسرائيلي على غزة عام 2014م دراسة ميدانية (ص168).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانتا:

1. الفقرة رقم (6) التي نصت على "**التعرف على انتهاك الاحتلال لحقوق الإنسان الفلسطيني**" قد احتلت المرتبة الأولى بوزن النسبي (77.20%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة (كبيرة) من قبل أفراد العينة.

2.الفقرة رقم (7) التي نصت على "**التعرف على انتهاكات حقوق الإنسان في الضفة وغزة**" قد احتلت المرتبة الثانية بوزن النسبي (74.00%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة (كبيرة) من قبل أفراد العينة.

النتائج من خلال الجدول أن أدني فقرتين حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانتا:

1. الفقرة رقم (5) التي نصت على " **تكوين اتجاهي حول المنظمات التي تقوم بدور في حماية حقوق الإنسان** " قد احتلت المرتبة الأخيرة بوزن النسبي (66.00%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة (متوسطة) من قبل أفراد العينة.

2.الفقرة رقم (2) التي نصت على "**اكتساب معلومات عن أنماط انتهاكات حقوق الإنسان والتكييف القانوني لها** " قد احتلت المرتبة قبل الأخيرة بوزن النسبي (67.40%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة (متوسطة) من قبل أفراد العينة.

وعلى نحو عام فإن الوزن النسبي للدرجة الكلية (71.00%) مما يدلل على أن درجة التأثيرات المعرفية الناتجة عن الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان جاءت بدرجة كبيرة.

ويتضح للباحث من خلال النتائج السابقة أن النتيجة الأعلى للأثار المعرفية لدى المبحوثين تركزت في معرفة انتهاكات الاحتلال والانتهاكات في غزة والضفة لحقوق الإنسان، ويتفق هذا مع ما توصلت إليه نتائج جدول (3.20)، أن الحق في الحياة والحرية والأمن حصلت على أعلى نسبة من حقوق الإنسان التي يتابعها المبحوثون على المواقع الفلسطينية الإلكترونية، ويرجع ذلك إلى أهمية هذا الحق، وحساسية تعرضه للانتهاك، خاصة أن جميع الحقوق الأخرى تترتب عليه، وتأتي تبعا له، وتتعرض الأراضي الفلسطينية بشكل مستمر للانتهاكات المختلفة لحقوق الإنسان على يد الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة لانتهاك الحكومتين في غزة والضفة لحقوق الإنسان التي بلغت ذروتها بعد أحداث 2007م بين حماس وفتح والتي أفضت لسيطرة حماس على زمام الأمور في غزة، وتفرد فتح بالحكم في الضفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد جاء في المرتبة الأخيرة اطلاع الباحثين على منظمات حقوق الإنسان القائمة على حماية حقوق الإنسان، واكتساب معلومات عن أنماط انتهاكات حقوق الإنسان والتكييف القانوني لها، بنسب متوسطة، حيث حازت على درجة أقل من التأثيرات المعرفية ولا سيما إذا ما قورنت بما سبقها من الخيارات التي تشكل حساسية أكبر وأهمية أكبر للمبحوثين، بالإضافة إلى زخم التقنينات والتكيفات القانونية كمادة تحتاج مزيدا من التركيز في تحريرها وعرضها من الإعلام، وفي فهمها من المتلقين، وهذا ما فيه ضعف لدى الجانبين، ويتحمل الإعلام الجانب الأكبر من المسؤولية عنه كونه يؤثر على المتلقي بقدر إعطائه للمادة الإعلامية حقها، ومنها مواد حقوق الإنسان

وتؤكد هذه النتائج على ما ضمنته نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام من أنه يوجد اختلاف في حجم التأثير المعرفي بين المعتمد على وسائل الإعلام والمستخدم لها، فكلما كان الاعتماد مركزاً وقوياً، ازدادت قوة التأثيرات المعرفية، وزاد ارتباط الفرد وانشغاله بهذه الوسائل[1]، التي يسعى الفرد من خلالها للتخفيف من عقد النقص المعلوماتية لديه، وتفسير الغموض عنه الأحداث والقضايا المختلفة .

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (أبو مراد،2016م) التي بينت أن أبرز النتائج، التعرف على الحروب المتكررة على قطاع غزة بنسبة 78.3 % [2]، ودراسة (بريص،2015م) التي بينت أن اكتساب المعلومات عن اعتداءات الاحتلال وعدوانه على البيئة كان من أبرز الآثار المعرفية لدى المبحوثين بنسبة 54% [3]، ودراسة (بربخ،2015م) التي بينت أن التأثيرات المعرفية جاءت لدى المبحوثين على نحو كبير حيث بلغ الوزن النسبي لها 76.20% [4]، وكانت أبرز نتيجة التعرف على انتهاكات الاحتلال من خلال حصيلة الشهداء والجرحى

---

(1) المنفي، دور الصحافة الليبية المحلية في التوعية بقضايا التنمية البشرية دراسة مسحية للمضمون والجمهور والقائم بالاتصال (ص 28).

(2) أبومراد، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على الصحافة الإلكترونية أثناء الأزمات دراسة ميدانية (ص167).

(3) بريص، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية الفلسطينية في تشكيل معارفهم نحو قضايا البيئة دراسة ميدانية (ص95).

(4) بربخ، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م دراسة ميدانية بالتطبيق في محافظات غزة (ص 185).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتيجة المجازر الإسرائيلية بنسبة بلغت 82.20%، ودراسة (القرا،2010م) التي بينت أن أبرز الآثار المعرفية لدى المبحوثين التعرف على حجم انتهاكات الاحتلال لحقوق الإنسان بنسبة بلغت 78.6 % ثم انتهاك حكومتي غزة والضفة بنسبة بلغت 53%[1].

3. درجة التأثيرات الوجدانية الناتجة عن الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان:

جدول رقم (3.25):

يوضح المتوسط الحسابي والوزن النسبي

التأثيرات الوجدانية	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الترتيب
زيادة الشعور بالقلق من اعتداءات الاحتلال على حقوق الإنسان الفلسطيني بأنواعها كافة	4.05	81.00	1
الإحساس الوجداني بهموم ومشكلات وأزمات من تنتهك حقوقهم	4.03	80.60	2
الشعور بالكراهية للأفراد والجهات التي تنتهك حقوق الإنسان	4.01	80.20	3
زيادة التعاطف مع أصحاب الحقوق المنتهكة في مناطق وجودهم.	4.00	80.00	4
زيادة الشعور بأهمية العمل على حماية حقوق الإنسان	3.88	77.60	5
زيادة الشعور بالقلق والخوف من انتهاك حقوق الإنسان وأثر ذلك	3.79	75.80	6
الشعور بالطمأنينة لوجود مبادئ ومواثيق لحماية حقوق الإنسان ومنظمات تعمل لذلك	2.95	59.00	7
الدرجة الكلية	3.81	76.20	

(1) القرا، دور المواقع الإلكترونية الفلسطينية في نشر ثقافة حقوق الإنسان دراسة تحليلية (ص127).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي في هذا المجال هما:

1. الفقرة رقم (1) التي نصت على "**زيادة الشعور بالقلق من اعتداءات الاحتلال على حقوق الإنسان الفلسطيني بأنواعها كافة** " قد احتلت المرتبة الأولى بوزن النسبي (81.00%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة (كبيرة) من قبل أفراد العينة.

2.الفقرة رقم (6) التي نصت على "**الإحساس الوجداني بهموم ومشكلات وأزمات من تنتهك حقوقهم**" قد احتلت المرتبة الثانية بوزن النسبي (80.60%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة (كبيرة) من قبل أفراد العينة.

تشير النتائج من خلال الجدول أن أدني فقرتين حسب الوزن النسبي في هذا المجال هما:

1. الفقرة رقم (7) التي نصت على "**الشعور بالطمأنينة لوجود مبادئ ومواثيق لحماية حقوق الإنسان ومنظمات تعمل لذلك**" قد احتلت المرتبة الأخيرة بوزن النسبي (59.00%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة (متوسطة) من قبل أفراد العينة.

2.الفقرة رقم (5) التي نصت على "**زيادة الشعور بالقلق والخوف من انتهاك حقوق الإنسان وأثر ذلك**" قد احتلت المرتبة قبل الأخيرة بوزن النسبي (75.80%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة (كبيرة).

وعلى نحو عام فإن الوزن النسبي للدرجة الكلية (76.20%) مما يدلل على أن درجة التأثيرات الوجدانية الناتجة عن الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان جاءت بدرجة كبيرة.

ويتضح للباحث من خلال النتائج السابقة أن النتيجة الأعلى للآثار الوجدانية لدى المبحوثين تركزت على زيادة الشعور بالقلق من اعتداءات الاحتلال على حقوق الإنسان الفلسطيني بأنواعها كافة ثم الإحساس الوجداني بهموم ومشكلات وأزمات من تنتهك حقوقهم، ويتفق هذا مع ما توصلت إليه سالفا من أن أبرز الآثار المعرفية للمبحوثين التعرف على انتهاكات الاحتلال، مما يثير القلق لدى المبحوثين على مستقبل الحياة في فلسطين في ظل انتهاك الحقوق، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (بريص،2015م) التي بينت أن زيادة الشعور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالقلق من اعتداءات الاحتلال على البيئة الفلسطينية بمختلف مكوناتها كان التأثير الوجداني الأبرز لدى المبحوثين بنسبة 61.4%، يليه زيادة التعاطف مع المنكوبين في مناطق الكوارث والتلوث بنسبة 47.5% [1]، وتتفق مع دراسة (أبوقوطة 2015م) التي بينت أن أبرز أثر وجداني الشعور بالقلق على القضية الفلسطينية أمام الاحتلال بنسبة 38,7 % [2]، وتوافقت مع دراسة دراسة (بريخ ،2015م) التي بينت أن من أبرز الأثار الوجدانية لدى المبحوثين الإحساس وجدانيا بآلام سكان غزة وأوجاعهم بعد اعتداء 2014م بوزن نسبي بلغ 84.80% [3]، ودراسة (أبومراد،2016م) التي بينت أن من أبرز الآثار الوجدانية لدى المبحوثين مشاركة جميع المواطنين همومهم وأزماتهم بنسبة بلغت 73.9% [4].

وكانت أدنى درجتين كبيرتين من حيث النسبة، برغم تأخرهما في الترتيب، ويدل ذلك على حجم التأثر الوجداني لدى عينة المبحوثين إزاء حقوق الإنسان وانتهاكها وما يلحق بمن انتهكت حقوقهم، ولعل تأخر نسبة "الشعور بالطمأنينة لوجود مبادئ ومواثيق لحماية حقوق الإنسان ومنظمات تعمل لذلك" حيث جاءت متوسطة، يعود إلى شعور المبحوثين بعدم وجود جهات إلزامية تنفذ القرارات وتردع المنتهكين لحقوق الإنسان، وهذا ما يبدو جلياً في حالتنا الفلسطينية واعتداءات الاحتلال الإسرائيلي بلا رادع يوقف مجازره.

3. درجة التأثيرات السلوكية الناتجة عن الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان:

---

(1) بريص، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية الفلسطينية في تشكيل معارفهم نحو قضايا البيئة دراسة ميدانية (ص97).

(2) أبوقوطة، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية دراسة ميدانية (ص110).

(3) بريخ، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م دراسة ميدانية بالتطبيق في محافظات غزة (ص 187).

(4) أبومراد، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على الصحافة الإلكترونية أثناء الأزمات دراسة ميدانية (ص170).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3.26):

يوضح المتوسط الحسابي والوزن النسبي

التأثيرات السلوكية	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الترتيب
تغيير سلوكياتي حول بعض الممارسات التي قد تشكل خرقاً لحقوق الإنسان	3.72	74.40	1
التفاعل عبر شبكات التواصل الاجتماعي فيما يخص حقوق الإنسان	3.65	73.00	2
المشاركة في أنشطة تطوعية للإسهام في نشر المعلومات عن حقوق الإنسان	3.22	64.40	3
الكتابة والمشاركة الإعلامية في نشر ثقافة حقوق الإنسان وقضاياها	2.94	58.80	4
حضور الندوات وورش العمل المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان	2.89	57.80	5
المشاركة في بالمظاهرات والاحتجاجات المطالبة بحقوق الإنسان والمنددة بمنتهكيها	2.69	53.80	6
مخاطبة الجهات الدولية والإقليمية الخاصة حول انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية	2.68	53.60	7
التوجه لمؤسسات حقوق الإنسان لتقديم الشكاوى بشأن انتهاكات حقوق الإنسان	2.59	51.80	8
الدرجة الكلية	3.05	61.00	

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانتا:

1. الفقرة رقم (1) التي نصت على "**تغيير سلوكياتي حول بعض الممارسات التي قد تشكل خرقاً لحقوق الإنسان** " قد احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي (74.40%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة (كبيرة) من قبل أفراد العينة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.الفقرة رقم (8) التي نصت على " **التفاعل عبر شبكات التواصل الاجتماعي فيما يخص حقوق الإنسان**" قد احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي (73.00%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة (كبيرة) من أفراد العينة.

النتائج من خلال الجدول أن أدني فقرتين حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانتا:

1. الفقرة رقم (5) التي نصت على " **التوجه لمؤسسات حقوق الإنسان لتقديم الشكاوى بشأن انتهاكات حقوق الإنسان** " قد احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (51.80%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة (قليلة) من أفراد العينة.

2.الفقرة رقم (6) التي نصت على "**مخاطبة الجهات الدولية والإقليمية الخاصة حول انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية** " قد احتلت المرتبة قبل الأخيرة بوزن نسبي (53.60%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة (متوسطة).

وعلى نحو عام فإن الوزن النسبي للدرجة الكلية (61.00%) مما يدلل على أن درجة التأثيرات السلوكية الناتجة عن الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان جاءت بدرجة متوسطة.

ويتضح للباحث من خلال النتائج السابقة أن النتيجة الأعلى للآثار السلوكية لدى المبحوثين تركزت على تغيير سلوكيات المبحوثين حول بعض الممارسات التي قد تشكل خرقاً لحقوق الإنسان، ثم التفاعل عبر شبكات التواصل الاجتماعي فيما يخص حقوق الإنسان، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (بريص 2010م) التي بينت أن ما نسبته 62.4% من المبحوثين يعتبرون التأثير السلوكي الأبرز لهم من خلال متابعتهم للمواقع الفلسطينية الإلكترونية هو تغيير سلوكياتهم المضرة بالبيئة وهي النسبة الأبرز ضمن نتائج التأثيرات السلوكية في دراسة الباحث[1]، ودراسة (بربخ،2015م) التي بينت أن المرتبة الأولى للتأثيرات السلوكية لدى العينة المبحوثة اختارت "كتابة المنشورات التي تدعو إلى توحيد الصفوف والوحدة الوطنية في ظل الظروف الصعبة جرّاء العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م" وقد احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي 80.20% [2]، وهو ما يعزز التفاعل السلوكي على مواقع التواصل الاجتماعي

---

(1) بريص، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية الفلسطينية في تشكيل معارفهم نحو قضايا البيئة دراسة ميدانية (ص97).

(2) بربخ، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م دراسة ميدانية بالتطبيق في محافظات غزة (ص 189).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتي جاءت متقدمة في نتائج دراستنا، وكما عبر بعض الباحثين بأن ظهور مواقع التواصل الاجتماعي قد وفرت"فتحا تاريخيا" نقل الإعلام إلى آفاق غير مسبوقة وأعطى مستخدميه فرصاً أكبر للتأثير والانتقال عبر الحدود بلا رقابة إلا بشكل نسبي محدود وأبرز حراك الشباب العربي الذي يتمثل بالثورات التي شهدتها بعض الدول العربية قدرة هذا النوع من الإعلام على التأثير في تغيير ملامح المجتمعات وإعطاء قيمة مضافة في الحياة السياسية [1].

ويرى الباحث أن تأخر نسبة خياري التوجه المؤسسات حقوق الإنسان لتقديم الشكاوى بشأن انتهاكات حقوق الإنسان ومخاطبة الجهات الدولية والإقليمية الخاصة حول انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، قد يعود إلى شعو المبحوثين بعدم إلزامية تقارير الإنتهاكات للجهات القائمة بها للتوقف عنها كحال الإحتلال الإسرائيلي، وقد أظهرت دراسة (القرا،2010م) أن ما نسبته 36.6% من المبحوثين لا يرون أن نشر انتهاكات حقوق الإنسان كانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي سيحد منها [2]، وإن كان الباحث يرى أن نشر الانتهاكات قد يحد منها، ويجعل القائم بالانتهاك يعيد النظر، غير أنه لا يرى أنها تمنعها بالكلية، ولا سيما في حالة كانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي القائم أصلا على انتهاك الحقوق.

4. أهم المشكلات التي تعانيها المواقع الفلسطينية الإلكترونية عند تناولها لقضايا حقوق الإنسان:

جدول رقم (3.27):

يوضح التكرارات والنسب لأهم المشكلات التي تعانيها المواقع الفلسطينية الإلكترونية عند تناولها لقضايا حقوق الإنسان:

أهم المشكلات التي تعانيها المواقع الفلسطينية الإلكترونية عند تناولها لقضايا حقوق الإنسان	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
عدم الموضوعية في معالجة قضايا حقوق الإنسان	180	15.2	1
ضعف ثقة الجمهور بالمعلومات المنشورة على المواقع الإلكترونية	167	14.1	2
محدودية الدراسات المتخصصة التي تنشرها	164	13.8	3
النشر الجزئي لانتهاكات حقوق الإنسان وفق التوجه الحزبي للموقع	154	13.0	4

(1) الراوي، دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير (ص2).

(2) القرا، دور المواقع الإلكترونية الفلسطينية في نشر ثقافة حقوق الإنسان دراسة تحليلية (ص 160).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهم المشكلات التي تعانيها المواقع الفلسطينية الإلكترونية عند تناولها لقضايا حقوق الإنسان	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
عدم التخصص والمعرفة الكافية بحقوق الإنسان	144	12.1	5
عدم ربط انتهاكات حقوق الإنسان بتأصيلها القانوني	126	10.6	6
عدم الاهتمام الكافي بعرض طرق الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان	126	10.6	7
الجمود في عرض قضايا حقوق الإنسان وتعقيد الطرح	117	9.9	8
أخرى	9	0.8	9
المجموع	**1187**	**100.0**	

* الإجابات اختيار من متعدد.

تشير نتائج الجدول السابق أن ما نسبته 15.2% من عينة الدراسة يعتبرون أهم المشكلات التي تعانيها المواقع الفلسطينية الإلكترونية عند تناولها لقضايا حقوق الإنسان هو عدم الموضوعية في معالجة قضايا حقوق الإنسان، وما نسبته 14.1% يعتبرون ضعف ثقة الجمهور بالمعلومات المنشورة على المواقع الإلكترونية، بينما ما نسبته 13.8% يعتبرون محدودية الدراسات المتخصصة التي تنشرها، فيما تبين أن ما نسبته 13.0% يعتبرون النشر الجزئي لانتهاكات حقوق الإنسان وفق التوجه الحزبي للموقع، وما نسبته 12.1% يعتبرون عدم التخصص والمعرفة الكافية بحقوق الإنسان، بينما ما نسبته 10.6% يعتبرون عدم ربط انتهاكات حقوق الإنسان بتأصيلها القانوني، وما نسبته 10.6% يعتبرون عدم الاهتمام الكافي بعرض طرق الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان، فيما كان ما نسبته 9.9% يعتبرون الجمود في عرض قضايا حقوق الإنسان وتعقيد الطرح، وما نسبته 0.8% يعتبرون أن هناك مشكلات أخرى، كقلة عرض قضايا حقوق الإنسان في مواد فيلمية، وكالمشاكل التقنية للمواقع أثناء تصفح مواضيع حقوق الإنسان، الشعور بخوف القائمين على المواقع الإلكترونية في نقلهم للأحداث الخاصة بالإنتهاكات.

ويتضح من نتائج الجدول السابق أن أبرز المشكلات التي تعانيها المواقع الفلسطينية الإلكترونية حسب رأي عينة الدراسة هي عدم الموضوعية في معالجة قضايا حقوق الإنسان و ضعف ثقة الجمهور بالمعلومات المنشورة على المواقع الإلكترونية، ويتفق ذلك مع الدراسات السابقة كدراسة (أبو مراد ،2016م) التي بينت أن ما نسبته 49.8% يرون أن من أهم مشكلات الصحافة الإلكترونية عدم الموضوعية في علاج تداعيات وأسباب الأزمات[1]، ودراسة (مرجان، 2015م) التي بينت أن ما نسبته 17.7 % من عينة الدراسة يرون أن أهم المشكلات

(1) أبومراد، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على الصحافة الإلكترونية أثناء الأزمات دراسة ميدانية (ص173).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تعانيها المواقع الفلسطينية الإلكترونية هي عدم الموضوعية في معالجة الأحداث المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين[1]، ودراسة (أبوقوطة، 2015م) التي بينت أن أبرز المشكلات التي تعانيها المواقع الفلسطينية الإلكترونية ضعف معايير صحة وصدق المعلومات حول المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بنسبة 31% ثم عدم عرض جميع الآراء والاتجاهات حول المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بنسبة22.7[2]، ودراسة (الصفدي،2015م) التي بينت أن من أبرز المشكلات التي تعانيها شبكات التواصل الاجتماعي حسب رأي المبحوثين عدم الثقة بمضامين شبكات التواصل الاجتماعي بما نسبته 71.8 %[3]، ودراسة (أبوخاطر،2015م) التي بينت أن من أبرز المشكلات التي تعانيها شبكات التواصل الاجتماعي حسب رأي المبحوثين عدم الثقة بمضامين شبكات التواصل الاجتماعي بما نسبته16.3%[4]، ودراسة (عيسى،2012م)[5] التي بينت أن ما نسبته 73.6% من عينة الدراسة يرون أن أهم المشكلات التي تعانيها المواقع الفلسطينية الإلكترونية هي عدم ثقة الجمهور بالمعلومات المنشورة على هذه الوسائل.

ويرى الباحث أن التزام القيم السامية للإعلام هي التي تعتبر المحك الحقيقي في قبول الرسالة الإعلامية من عدم قبولها ومن هذه القيم المصداقية المتولدة عن الموضوعية والدقة، والتي يعتبر المبحوثون أنها من أبرز المشكلات التي تعانيها المواقع الفلسطينية الإلكترونية ولعل ذلك يعود إلى أسباب من أبرزها تحيزات المواقع الإلكترونية للقائمين عليها ولا سميا في مجتمعنا الفلسطيني في ظل الانتهاكات المتبادلة بين طرفي النزاع الفلسطيني في غزة والضفة واعلام كل منهما، حيث أن التحيز أحد العوامل المؤثرة في تقويض مصداقية وسائل الإعلام، لاسيما إذا تم كشف التحيز من قبل الجمهور المتلقي فتبدأ عمليات التشكيك وغياب الثقة وبالآتي تفقد الرسالة الإعلامية أهميتها ويبدأ المتلقون البحث عن مصادر جديدة للمعرفة

---

(1) مرجان، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين دراسة ميدانية (ص104).

(2) أبوقوطة، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية دراسة ميدانية (ص91).

(3) الصفدي، استخدامات القائم بالاتصال في الصحافة الفلسطينية لشبكات التواصل الاجتماعي والإشباعات المتحققة دراسة ميدانية (ص114).

(4) أبوخاطر، اعتماد طلبة الجامعات الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي أثناء العدوان على الإسرائيلي على غزة عام 2014م دراسة ميدانية (ص169).

(5) عيسى، استخدامات طلاب الجامعات الفلسطينية لشبكات التواصل الاجتماعي في التوعية بالقضية الفلسطينية (ص15).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتلقي المعلومات[1]، إضافة للمنافسة الشديدة بين المواقع الإلكترونية للصحف على الإنترنت بسبب كثرتها وتنوعها؛ الأمر الذي يخلق أزمة ثقة وموضوعية ومصداقية لدى المتلقي للأخبار والمعلومات، أيهما يصدق إزاء الكم الهائل من الأخبار والمعلومات والتعليقات ووجهات النظر المتناقضة[2].

5. مقترحات لتطوير تناول المواقع الفلسطينية الإلكترونية لحقوق الإنسان:

جدول رقم (3.28):

يوضح التكرارات والنسب لمقترحات لتطوير تناول المواقع الفلسطينية الإلكترونية لحقوق الإنسان

مقترحات لتطوير تناول المواقع الفلسطينية الإلكترونية لحقوق الإنسان	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
الاهتمام بالدقة والموضوعية في موضوعاتها	217	15.8	1
الجرأة في تناول الموضوعات الخاصة بحقوق الإنسان	217	15.8	2
زيادة نشر الدراسات والأبحاث المتخصصة بحقوق الإنسان	181	13.2	3
نشر المعلومات بجوانبها الكاملة دون التحيز الحزبي	153	11.1	4
تبسيط الطرح واستخدام الوسائل التقنية التي توضع للمستخدم المعلومات	132	9.6	5
زيادة الاهتمام بعرض طرق الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان	132	9.6	6
عقد الدورات للإعلاميين لزيادة تعريفهم بحقوق الإنسان وتخصيص بعضهم لذلك	123	8.9	7
تخصيص زاوية ثابتة في المواقع غير المتخصصة لنشر المعرفة بحقوق الإنسان	113	8.2	8
ربط انتهاكات حقوق الإنسان بتأصيلها القانوني	99	7.2	9
أخرى	9	0.7	10
المجموع	**1376**	**100.0**	

* الإجابات من اختيار متعدد.

(1) عبدالغفور، دورالمصادر في بناء تحيزات التغطية الخبرية حول حصار غزة دراسة وصفية على عينة من الصحف الفلسطينية اليومية (ص 104).

(2) خوخة، الإخراج الصحفي والصحافة الإلكترونية (ص 144).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن ما نسبته 15.8% من عينة الدراسة يقترحون لتطوير تناول المواقع الإلكترونية لحقوق الإنسان الاهتمام بالدقة والموضوعية في موضوعاتها، وما نسبته 15.8% يقترحون الجرأة في تناول الموضوعات الخاصة بحقوق الإنسان، بينما ما نسبته 13.2% يقترحون زيادة نشر الدراسات والأبحاث المتخصصة بحقوق الإنسان، وما نسبته 11.1% يقترحون نشر المعلومات بجوانبها الكاملة دون التحيز الحزبي، فيما تبين أن ما نسبته 9.6% يقترحون تبسيط الطرح واستخدام الوسائل التقنية التي توضع للمستخدم المعلومات، وما نسبته 9.6% يقترحون زيادة الاهتمام بعرض طرق الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان، فيما كان ما نسبته 8.9% يقترحون عقد الدورات للإعلاميين لزيادة تعريفهم بحقوق الإنسان وتخصيص بعضهم لذلك، وما نسبته 8.2% يقترحون تخصيص زاوية ثابتة في المواقع غير المتخصصة لنشر المعرفة بحقوق الإنسان، بينما ما نسبته 7.2% يقترحون ربط انتهاكات حقوق الإنسان بتأصيلها القانوني، وما نسبته 0.7% يقترحون إجراءات أخرى كعرض المواد الخاصة بحقوق الإنسان في مواد فيلمية، وفتح زاويا مخصصة لشكاوى الجمهور واستقبال آرائهم حول ما يعرض على الموقع والإنتهاكات التي يعرفونها.

ويتضح من نتائج الجدول السابق أن أبرز المقترحات لتطوير تناول المواقع الفلسطينية الإلكترونية لحقوق الإنسان حسب رأي عينة الدراسة هي الاهتمام بالدقة والموضوعية في موضوعاتها ثم الجرأة في تناول الموضوعات الخاصة بحقوق الإنسان، ويتفق ذلك مع الدراسات السابقة كدراسة (أبو مراد، 2016م) التي بينت أن ما نسبته 91.8% يرون أن من أهم ما يطور الصحافة الإلكترونية الاهتمام بالدقة والموضوعية، ثم السعي لكشف الجهات التي تقف خلف تعميق أزمات المواطنين بنسبة 63.8 % وهذا من الاقتراحات التي تتوافق مع الجرأة في الطرح الذي تحصل على الرتبة الثانية في دراستنا[1]، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (مرجان، 2015م) التي بينت أن أهم مقترحات المبحوثين لتطوير تناول المواقع الإلكترونية لقضية اللاجئين، كانت الاهتمام بالدقة والموضوعية في موضوعاتها بنسبة 35.2% [2]، ودراسة (بريص،2015م) التي بينت أن من أهم مقترحات المبحوثين لتطوير تناول المواقع الإلكترونية

(1) أبومراد، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على الصحافة الإلكترونية أثناء الأزمات دراسة ميدانية (ص174).

(2) مرجان، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين دراسة ميدانية (ص105).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقضايا البيئة الاهتمام بالدقة والموضوعية في موضوعاتها بنسبة 49.6% [1]، ودراسة (بريخ،2015م) التي بينت أن من أهم مقترحات المبحوثين لتطوير شبكات التواصل الاجتماعي الاهتمام بالدقة والموضوعية في منشوراتها بما نسبته 78.5% [2]، ودراسة (أبوخاطر،2015م) التي بينت أن أبرز مقترح لتطوير شبكات التواصل الاجتماعي الالتزام بأخلاقيات النشر وتوخي الدقة عند نشر أي معلومات ولا سيما الأزمات بما نسبته 89.5% [3]، وهذا يتفق مع ما تقدم من نتيجة في الجدول(3.27) السابق من أن أبرز المشكلات التي تعانيها المواقع الفلسطينية الإلكترونية هي عدم الموضوعية في معالجة قضايا حقوق الإنسان، فجاء أبز المقترحات في الاهتمام بالدقة والموضوعية، فالاهتمام بالمعايير المهنية وهي ذاتها المعايير التي تعتمدها والتي يفترض اعتمادها في الصحافة التقليدية من حيث تدقيق الأخبار وتوثيق مصادرها واعتماد الموضوعية وعدم الإنحياز وعرض وجهات النظر المختلفة أو المتعارضة والإشارة إلى المصادر الأساسية للخبر والمعلومة[4]، ولذلك يجب أن تكون الموضوعية والوضوح والتكامل من أهم الأسس والمرتكزات التي يقوم عليها العمل الصحفي، فالشفافية والصدق في نقل الحقيقة لها تأثيرها الكبير على عقل القارئ وقلبه مما يجعل من السهل اتباع وجهة النظر التي يريد القائم بالاتصال إيصالها للجمهور[5].

---

(1) بريص، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية الفلسطينية في تشكيل معارفهم نحو قضايا البيئة دراسة ميدانية (ص102).

(2) بريخ، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م دراسة ميدانية بالتطبيق في محافظات غزة (ص195).

(3) أبوخاطر، اعتماد طلبة الجامعات الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي أثناء العدوان على الإسرائيلي على غزة عام 2014م دراسة ميدانية (ص170).

(4) جابر، الصحافة الإلكترونية العربية المعايير الفنية والمهنية دراسة تحليلية لعينة من الصحف الإلكترونية العربية (ص411).

(5) خلف، اعتماد الصحافة الحزبية الفلسطينية على الإشاعة وأثرها على التنمية السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة حركتا فتح وحماس نموذجًا (ص ص 47 _ 48).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

اختبار فروض الدراسة الميدانية

حاولت الدراسة الميدانية اختبار مجموعة من الفروض، وهي:

أولاً: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين درجة اعتماد المبحوثين على المواقع الفلسطينية الإلكترونية ودرجة ثقتهم بما تقدمه من معلومات عن حقوق الإنسان.

وللإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار " Chi Square ".

جدول رقم (3.29)

نتائج اختبار العلاقة " chi Square"

بين درجة اعتماد المبحوثين على المواقع الفلسطينية الإلكترونية ودرجة ثقتهم بما تقدمه من معلومات عن حقوق الإنسان	قيمة الاختبار chi Square	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	190.922	16	0.000

- قيمة chi Square درجة حرية 16 ومستوى دلالة 0.05 تساوي 26.29

من النتائج الموضحة في جدول (3.29) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار"Chi Square" أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وقيمة الاختبار الحسابية والتي تساوي (190.922)، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي (26.29)، مما يدلل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين درجة اعتماد المبحوثين على المواقع الفلسطينية الإلكترونية ودرجة ثقتهم بما تقدمه من معلومات عن حقوق الإنسان.

نتيجة اختبار الفرض:

ثبتت صحة الفرض القائل بوجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين درجة اعتماد المبحوثين على المواقع الفلسطينية الإلكترونية ودرجة ثقتهم بما تقدمه من معلومات عن حقوق الإنسان.

ويرى الباحث أن النتيجة منطقية من وجود ارتباط بين درجة الاعتماد على المواقع الإلكترونية، وثقة المبحوثين فيها؛ لأن الجمهور يعتمد عليها في الحصول على المعلومات، ومن ثَمّ يثق بها ويتابعها ومن ذلك ما يمس قضايا حقوق الإنسان، فاعتماد المستخدم على المواقع الإلكترونية ينبني عليه ثقته بما تنشره من عدمه، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج فروض مجموعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الدراسات كدراسة (بريص،2015م) [1] ودراسة (مرجان،2015م) [2] ودراسة (بربخ،2015م) [3] ودراسة (أبومراد،2016م) [4] وهذا يؤكد ما ذهبت إليه النظرية من أن الاعتماد على وسائل الإعلام يعمل على تفسير المواقف الغامضة لدى المستخدم ولا يكون ذلك إلا بثقة المتلقي بالوسيلة الإعلامية التي يتلقى عنها.

ثانياً: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين درجة اعتماد المبحوثين على المواقع الفلسطينية الإلكترونية ودرجة إشباع هذه المواقع لفضولهم المعرفي عن حقوق الإنسان

وللإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار " Chi Square ".

جدول رقم (3.30)

نتائج اختبار العلاقة " chi Square"

بين درجة اعتماد المبحوثين على المواقع الفلسطينية الإلكترونية ودرجة إشباع هذه المواقع لفضولهم المعرفي عن حقوق الإنسان	قيمة الاختبار chi Square	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	113.693	16	0.000

- قيمة chi Square درجة حرية 61 ومستوى دلالة 0.05 تساوي 26.29

من النتائج الموضحة في جدول (3.30) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار "Chi Square" أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وقيمة الاختبار الحسابية والتي تساوي (113.693)، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي (26.29)، مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين درجة اعتماد المبحوثين على المواقع الفلسطينية الإلكترونية ودرجة إشباع هذه المواقع لفضولهم المعرفي عن حقوق الإنسان.

---

(1) بريص، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية الفلسطينية في تشكيل معارفهم نحو قضايا البيئة دراسة ميدانية (ص104).

(2) مرجان، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين دراسة ميدانية (ص107).

(3) بربخ، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م دراسة ميدانية بالتطبيق في محافظات غزة (ص198).

(4) أبومراد، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على الصحافة الإلكترونية أثناء الأزمات دراسة ميدانية (ص177).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتيجة اختبار الفرض:

ثبتت صحة الفرض القائل بوجود وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) درجة اعتماد المبحوثين على المواقع الفلسطينية الإلكترونية ودرجة إشباع هذه المواقع لفضولهم المعرفي عن حقوق الإنسان.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة طبيعة من وجود علاقة إرتباطية بين درجة اعتماد المبحوثين على المواقع الفلسطينية الإلكترونية ودرجة إشباع هذه المواقع لفضولهم المعرفي عن حقوق الإنسان، وهذا الفرض مؤشر على أنه كلما اهتمت المواقع الإلكترونية بقضايا حقوق الإنسان وضاعفت نشرها وزاد اعتماد المبحوثين عليها، زاد اشباعهم المعرفي حول هذه القضايا، ولا سيما أن عينة الدراسة من طلبة الجامعات الذين يسعون جاهدين للتعرف على كل ما هو جديد في مختلف القضايا، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج فروض مجموعة من الدراسات كدراسة (مرجان،2015م) [1] ودراسة (بربخ2015م) [2] ودراسة (الصفدي،2015م) [3] ودراسة (أبوصلاح،2015م) [4].

ثالثاً: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين درجة ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معلومات حول قضية حقوق الإنسان ومستوى إشباعهم هذه المواقع لفضولهم المعرفي حول هذه القضية.

وللإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار " Chi Square ".

---

(1) مرجان، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين دراسة ميدانية (ص108).

(2) بربخ، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م دراسة ميدانية بالتطبيق في محافظات غزة (ص197).

(3) الصفدي، استخدامات القائم بالاتصال في الصحافة الفلسطينية لشبكات التواصل الاجتماعي والإشباعات المتحققة دراسة ميدانية (ص 124).

(4) أبوصلاح، استخدامات طلبة الجامعات الفلسطينية لشبكات التواصل الاجتماعي و الإشباعات المتحققة دراسة ميدانية (ص148).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3.31)

نتائج اختبار العلاقة " chi Square"

العلاقة بين درجة ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معلومات حول قضية حقوق الإنسان ومستوى إشباعهم هذه المواقع لفضولهم المعرفي حول هذه القضية	قيمة الاختبار chi Square	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	219.600	16	0.000

- قيمة chi Squareدرجة حرية 16 ومستوى دلالة 0.05 تساوي 26.29

من النتائج الموضحة في جدول (3.31) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار " Chi Square " أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وقيمة الاختبار الحسابية والتي تساوي (219.600)، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي (26.29)، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين درجة ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معلومات حول قضية حقوق الإنسان ومستوى إشباعهم هذه المواقع لفضولهم المعرفي حول هذه القضية.

نتيجة اختبار الفرض:

ثبتت صحة الفرض القائل بوجود وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين درجة ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معلومات حول قضية حقوق الإنسان ومستوى إشباعهم هذه المواقع لفضولهم المعرفي حول هذه القضية.

ويرى الباحث من خلال نتيجة هذا الفرض أن الجمهور يلجأ إلى المواقع الإلكترونية بوصفها مصدراً للمعلومات، ويشبع فضوله المعرفي من خلالها، وتزداد درجة إشباع المبحوثين كلما ازدادت ثقتهم بالمواقع الإلكترونية والمعلومات التي تنشر عبرها، وتتفق نتيجة هذا الفرض مع دراسة (بريص،2015م)[1]ودراسة (مرجان،2015م)[2] ودراسة (بربخ،2015م)[3]، كما

(1) بريص، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية الفلسطينية في تشكيل معارفهم نحو قضايا البيئة دراسة ميدانية (ص105).

(2) مرجان، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين دراسة ميدانية (ص109).

(3) بربخ، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م دراسة ميدانية بالتطبيق في محافظات غزة (ص199).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تؤكد هذه النتيجة ما توصلت إليه نتائج الدراسة سابقاً من أن درجة ثقة المبحوثين بما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية عن قضايا حقوق الإنسان ودرجة إشباعهم المعرفي جاءت متوسطة في الجدولين رقم (3.21) و(3.22).

رابعاً: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا للمتغيرات الديموغرافية لديهم (النوع، الجامعة، المستوى الدراسي، التخصص، السكن، التوجه السياسي).

وللإجابة عن هذا الفرض تحقق الباحث من 6 فرضيات وهي :

الفرضية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير النوع

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار " T – لعينتين مستقلتين".

جدول رقم (3.32)

نتائج اختبار " T – لعينتين مستقلتين" وفقا لمتغير " النوع"

المتغير	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
مدى الثقة فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية	ذكر	170	3.27	0.890	0.184	0.854
	أنثى	209	3.29	0.737		

- القيمة T الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 377 تساوي 1.96
- الاختلاف في الأعداد يرجع إلى هناك غير متابعين للمواقع الإلكترونية

تبين من النتائج الموضحة في جدول (3.32) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" T – لعينتين مستقلتين "والتي تساوي (0.854) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وقيمة الاختبار الحسابية (0.184) وهي أقل من القيمة الجدولية التي تساوي (1.96)، مما يدلل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين

متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير النوع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتيجة اختبار الفرض:

ثبت عدم صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير النوع.

ويرى الباحث أن عدم وجود الفروق بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير النوع، يعود إلى طبيعة الظروف المتشابهة التي يعيشها الطلبة في قطاع غزة وطبيعة متابعتهم المتشابهة للمواقع الإلكترونية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وتشابه المصادر التي يعتمدون عليها في ذلك؛ مما يجعل فرض عدم وجود الفوارق في الثقة حسب النوع منطقي، وتتفق نتيجة هذا الفرض مع نتيجة دراسة (بريص 2015م) التي بينت عدم وجود فارق بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن قضايا البيئة وفقا لمتغير النوع[1].

الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير الجامعة.

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار "F – لعدة عينات مستقلة (تحليل التباين).

جدول رقم (3.33):

نتائج اختبار " F– للعينات المستقلة"وفقا لمتغير "الجامعة"

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار (F)	القيمة الاحتمالية (.Sig)
مدى الثقة فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية	بين المجموعات	2.562	2	1.281	1.969	0.141
	داخل المجموعات	244.662	376	0.651		
	المجموع	247.224	378			

- القيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "2 ، 376 " تساوي 3.01

تبين من النتائج الموضحة في جدول (3.33) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" F – للعينات المستقلة"، والتي تساوي (0.141) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وقيمة الاختبار الحسابية (1.969) وهي أقل من القيمة الجدولية التي تساوي

(1) بريص، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية الفلسطينية في تشكيل معارفهم نحو قضايا البيئة دراسة ميدانية (ص107).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3.01)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير الجامعة.

نتيجة اختبار الفرض:

ثبت عدم صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير الجامعة.

ويرى الباحث أن نتيجة الفرض السابق تعزى إلى تشابه ثقة الطلبة فيما تقدمه المواقع الإلكترونية عن حقوق الإنسان إلى حد كبير، حيث جاءت متوسطة، وقد يعود ذلك إلى تشابه المصادر التي يعتمد عليها الطلبة والظروف ذاتها التي تؤثر في ثقتهم وتؤثر في المواقع الإلكترونية ذاتها لا سيّما أن المواقع الفلسطينية الإلكترونية تستقي معلوماتها على حسب علم الباحث من مصادر متشابهة.

الفرضية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير المستوى الدراسي.

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار "F – لعدة عينات مستقلة (تحليل التباين).

جدول رقم (3.34):

نتائج اختبار " F– للعينات المستقلة"وفقا لمتغير "المستوى الدراسي"

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار (F)	القيمة الاحتمالية (.Sig)
مدى الثقة فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية	بين المجموعات	2.028	4	0.507	0.773	0.543
	داخل المجموعات	245.194	374	0.565		
	المجموع	247.224	378			

- القيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "4 ، 374 " تساوي 2.39

تبين من النتائج الموضحة في جدول (3.34) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" F – للعينات المستقلة"، والتي تساوي (0.543) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وقيمة الاختبار الحسابية (0.773) وهي أقل من القيمة الجدولية التي تساوي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(2.39)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير المستوى الدراسي.

نتيجة اختبار الفرض:

ثبت عدم صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير المستوى الدراسي.

يرى الباحث أن نتيجة هذا الفرض تعود إلى أن قضايا حقوق الإنسان قضايا عامة تمس الجميع فلا يؤثر فيها تباين المستوى الدراسي لطلبة، في النهاية هم في إحدى السنوات الجامعية، أي من الطبقة المثقفة، وهذا جعل عدم وجود فروق بين ثقتهم بالمعلومات يعود للمستوى الدراسي لقدرة الجميع في هذه المراحل على التمييز بين المصادر والحكم عليها، وقدرة الجميع منهم على متابعة المواقع الإلكترونية ومصادر المعلومات عن حقوق الإنسان وتقييمها.

الفرضية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التخصص

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار " T – لعينتين مستقلتين ".

جدول رقم (3.35)

نتائج اختبار " T – لعينتين مستقلتين" وفقا لمتغير " التخصص"

المتغير	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
مدى الثقة فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية	كلية علمية	166	3.25	0.880	0.550	0.582
	كلية إنسانية	213	3.30	0.749		

- القيمة T الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 377 تساوي 1.96
- الاختلاف في الأعداد يرجع إلى هناك غير متابعين للمواقع الإلكترونية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبين من النتائج الموضحة في جدول (3.35) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار" T – لعينتين مستقلتين" والتي تساوي (0.582) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وقيمة الاختبار الحسابية (0.550) وهي أقل من القيمة الجدولية التي تساوي (1.96)، مما يدلل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التخصص.

نتيجة اختبار الفرض:

ثبت عدم صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التخصص.

يرى الباحث أن نتيجة هذا الفرض منطقية، حيث إنه بعد أن ثبت أن المستوى الدراسية للطلبة غير مؤثر كذلك التخصص؛ إذ إن موضوع حقوق الإنسان يمس الجميع أيا كان تخصصه فالانتهاكات في وضع كغزة لا يستثني أحداً، والحقوق الإنسانية من حق كل فرد أن يتمتع بها، فهذا لا يجعلها مخصوصة بطائفة دون غيرها، وكذلك إذا ما عطفنا ذلك أصلا إلى مصادر التلقي للجميع عن هذه المعلومات عن حقوق الإنسان وحجم الثقة بها لدى طلبة الجامعات الثلاثة، وأغلب طلبة الجامعات لا يتخصصون في مجالات حقوق الإنسان أو القانون وإن كانت هنالك نسبة لكنها قياسا مع عدد طلاب الجامعات الثلاث تكون غير مؤثرة على حسب علم الباحث، بل تخصص الطلبة ذاتهم يجعلهم أكثر حكماً من غيرهم على المواقع الإلكترونية وتقصيرها في مجال حقوق الإنسان فلا يتعارضون مع غيرهم في الثقة بهذه المواقع لأجل تخصصهم الدراسي، وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة (بريص 2015م) [1].

الفرضية الخامسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير مكان السكن.

(1) بريص، اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية الفلسطينية في تشكيل معارفهم نحو قضايا البيئة دراسة ميدانية (ص11).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار "F – لعدة عينات مستقلة (تحليل التباين).

جدول رقم (3.36):

نتائج اختبار " F– للعينات المستقلة"وفقا لمتغير "مكان السكن"

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار (F)	القيمة الاحتمالية (.Sig)
مدى الثقة فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية	بين المجموعات	6.877	4	1.719	2.675	0.032
	داخل المجموعات	240.347	374	0.643		
	المجموع	247.224	378			

- القيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "4 ، 374 " تساوي 2.39

تبين من النتائج الموضحة في جدول (3.36) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" F – للعينات المستقلة"، والتي تساوي (0.032) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وقيمة الاختبار الحسابية (2.675) وهي أكبر من القيمة الجدولية التي تساوي (2.39)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير مكان السكن وللتعرف على الفروق لصالح من تكون تم استخدام اختبار" LSD " للمقارنات المتعددة فكانت النتائج حسب الجدول الآتي.

جدول رقم (3.37):

نتائج اختبارLSD للمقارنات المتعددة

	مكان السكن	شمال غزة	الوسطى	رفح	غزة	خان يونس
مدى الثقة فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية	شمال غزة					
	الوسطى	0.20975				
	رفح	0.05216	-0.15759			
	غزة	0.26256*	0.05281	0.21041		
	خان يونس	0.37705*	0.16730	0.32490*	0.11449	

* الفروق دالةعند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

ومن خلال نتائج اختبار LSD تبين بالنسبة لمدى الثقة فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية أن هناك عدم وجود فروق بين الذين يسكنون في محافظة شمال غزة ومحافظة الوسطى، وكذلك بين الذين يسكنون في محافظة شمال غزة ومحافظة رفح، وأن هناك فروقاً بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذين يسكنون في محافظة شمال غزة ومحافظة غزة ولصالح الذي يسكنون في محافظة شمال غزة، كما هناك فروقاً بين الذين يسكنون في محافظة شمال غزة ومحافظة خان يونس، لصالح الذي يسكنون في محافظة شمال غزة، ولا توجد فروق بين الذين يسكنون في محافظة الوسطى مع باقي المحافظات، ولا توجد فروق بين الذين يسكنون في محافظة رفح ومحافظة غزة، كما تبين أن هناك فروق بين الذين يسكنون في محافظة رفح ومحافظة خان يونس، لصالح الذي يسكنون في محافظة خان يونس، وتبين عدم وجود فروق بين الذين يسكنون في محافظة غزة ومحافظة خان يونس.

نتيجة اختبار الفرض:

ثبتت صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير مكان السكن، **وللتعرف على الفروق لصالح من تكون تم استخدام اختبار " LSD " للمقارنات المتعددة فكانت النتائج حسب الجدول السابق.**

ويرى الباحث أن سبب وجود فروق في نتيجة الفرض السابق يعود إلى اختلاف حجم الأزمات والاعتداءات ما بين محافظات قطاع غزة، بحيث كانت نسبة الاعتداءات في محافظة الشمال ومحافظة خانيونس مرتفعة، فسجلت أعلى نسبة شهداء في قطاع غزة في محافظتي خانيونس وشمال غزة، وتؤكد هذه الإحصائية دراسة(بريخ،2015م)[1]، وهذايمثل انتهاكاً للحق في الحياة الذي نصت على حمايته المواثيق الدولية وجاءت نتيجة جدول (3.20) تؤكد على أنه أبرز الحقوق التي تحظى بأهمية لدى المبحوثين في متابعته.

الفرضية السادس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التوجه السياسي.

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار "F – لعدة عينات مستقلة" (تحليل التباين).

(1) بريخ، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م دراسة ميدانية بالتطبيق في محافظات غزة (ص211).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3.38):

نتائج اختبار " F– للعينات المستقلة"وفقا لمتغير "التوجه السياسي "

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار (F)	القيمة الاحتمالية (.Sig)
مدى ثقة فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية	بين المجموعات	9.861	5	1.972	3.099	0.009
	داخل المجموعات	237.363	373	0.636		
	المجموع	247.224	378			

- القيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "5 ، 373 " تساوي 2.23

تبين من النتائج الموضحة في جدول (3.38) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" F – للعينات المستقلة "، والتي تساوي (0.009) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وقيمة الاختبار الحسابية (3.099) وهي أكبر من القيمة الجدولية التي تساوي (2.23)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التوجه السياسي، وللتعرف على الفروق لصالح من تكون تم استخدام اختبار " LSD " للمقارنات المتعددة فكانت النتائج حسب الجدول الآتي.

جدول رقم (3.39):

نتائج اختبارLSD للمقارنات المتعددة

	التوجه السياسي	فتح	حماس	الجهاد الإسلامي	اليسار	مستقل	أخرى
مدى الثقة فيما تقدمه المواقع الإلكترونية الفلسطينية	فتح						
	حماس	0.09933					
	التوجه السياسي	فتح	حماس	الجهاد الإسلامي	اليسار	مستقل	أخرى
مدى اثقة فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية	الجهاد الاسلامي	0.00142	-0.09790				
	اليسار	0.08796	-0.01136	0.08654			
	مستقل	0.16885	0.06952	0.16742	0.08088		
	أخرى	0.53314*	0.43381*	0.53171*	0.44518*	0.36429*	

* الفروق دالةعند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال نتائج اختبار LSD تبين أن هناك فروقاً في مدى الثقة فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية بين التوجهات السياسية المعرفة (فتح، حماس، الجهاد الإسلامى، اليسار، المستقلين) والتوجهات السياسية الأخرى ولصالح التوجهات السياسية المعروفة.

نتيجة اختبار الفرض:

ثبتت صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التوجه السياسي، وللتعرف على الفروق لصالح من تكون تم استخدام اختبار" LSD " للمقارنات المتعددة فكانت النتائج حسب الجدول السابق.

ويرى الباحث أن وجود فروق في نتيجة الفرض السابق يعزى إلى التباين في حجم الفصائل والاختلاف الفكري والأيديولوجي لها والنظرة الفصائلية المختلفة لمؤسسات حقوق الإنسان وجدوى المواثيق القانونية .

خامساً: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين للمعرفة بحقوق الإنسان وفقا للمواقع الفلسطينية الإلكترونية التي يعتمدون عليها .

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار "F – لعدة عينات مستقلة " (تحليل التباين).

جدول رقم (3.40):

نتائج اختبار " F– للعينات المستقلة"وفقا لمتغير "المواقع الإلكترونية"

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار (F)	القيمة الاحتمالية (.Sig)
المعرفة بحقوق الإنسان	بين المجموعات	8.112	2	4.056	6.878	0.001
	داخل المجموعات	221.745	376	0.590		
	المجموع	229.858	378			

* القيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "4 ، 374 " تساوي 3.01

تبين من النتائج الموضحة في جدول (3.40) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار"F – للعينات المستقلة"، والتي تساوي (0.001) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وقيمة الاختبار الحسابية (6.878) وهي أكبر من القيمة الجدولية التي تساوي (3.01)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمعرفة بحقوق الإنسان وفقا للمواقع الفلسطينية الإلكترونية التي يعتمدون عليها، **وللتعرف على الفروق لصالح من تكون تم استخدام اختبار " LSD " للمقارنات المتعددة فكانت النتائج حسب الجدول الآتي.**

جدول رقم (3.41):

نتائج اختبار LSD للمقارنات المتعددة

	المواقع الإلكترونية	متخصصة	عامة	اخبارية
المعرفة بحقوق الإنسان	متخصصة			
	عامة	0.32607*		
	إخبارية	0.42802*	0.10194	

* الفروق دالةعند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

ومن خلال نتائج اختبار LSD تبين أن هناك فروقاً في المعرفة بحقوق الإنسان بين الذين يعتمدون على المواقع المتخصصة والعامة ولصالح المواقع المتخصصة، وكذلك بين الذين يعتمدون على المتخصصة والإخبارية ولصالح المواقع المتخصصة، وعدم وجود فروق بين الذين يعتمدون على المواقع العامة والإخبارية.

نتيجة اختبار الفرض:

ثبتت صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين للمعرفة بحقوق الإنسان وفقا للمواقع الفلسطينية الإلكترونية التي يعتمدون عليها، **وللتعرف على الفروق لصالح من تكون تم استخدام اختبار " LSD " للمقارنات المتعددة فكانت النتائج حسب الجدول السابق.**

ويرى الباحث أن وجود فروق في نتيجة الفرض السابق تعزى إلى طبيعة المواقع التي يتلقى المبحوثون منها المعلومات، حيث إنه كلما اعتمد المبحوثون على المواقع المتخصصة في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان كلما ازادت معرفتهم بها وتعمقهم بقضاياها وزاد إشباعهم بما يخصها.

سادساً: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في درجة الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لأوقات الاعتماد.

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار " T – لعينتين مستقلتين ".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3.42)

نتائج اختبار " T – لعينتين مستقلتين" وفقا لمتغير " أوقات الاعتماد "

المتغير	الأوقات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
درجة الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان	أوقات الأزمات	277	306	0.888	1.137	0.256
	الأوقات العادية	102	3.18	0.909		

- القيمة T الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 377 تساوي 1.96
- الاختلاف في الأعداد يرجع إلى هناك غير متابعين للمواقع الإلكترونية

تبين من النتائج الموضحة في جدول (3.42) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" T – لعينتين مستقلتين "والتي تساوي (0.256) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وقيمة الاختبار الحسابية (1.137) وهي أقل من القيمة الجدولية التي تساوي (1.96)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في درجة الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لأوقات الاعتماد.

نتيجة اختبار الفرض:

ثبت عدم صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائيةعند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في درجة الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لأوقات الاعتماد.

ويرى الباحث أن نتيجة الفرض السابق بعدم وجود فروق يعزى إلى أن نسبة المتابعة للمواقع الإلكترونية نسبة عالية، وخصوصا في ظل التطور التكنولوجي المتسارع الذي يفرض على المبحوثين مواكبته لتسويق قضيتهم الفلسطينية والاهتمام بحقوقهم الإنسانية وتسليط الضوء عليها، اضافة إلى أن الباحث يرى أن الأوضاع العامة في قطاع غزة خاصة أوضاع استثنائية بحيث تمر بالعديد من الأزمات المتراكمة والمتلاحقة، مما جعل متابعة المبحوثين في الأوقات العادية مثل أوقات الأزمات.

سابعاً: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا للمتغيرات الديموغرافية لديهم (النوع، الجامعة، المستوى الدراسي، التخصص، السكن، التوجه السياسي).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وللإجابة عن هذا الفرض تحقق الباحث من 6 فرضيات وهي:

الفرضية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير النوع

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار " T – لعينتين مستقلتين ".

جدول رقم (3.43)

نتائج اختبار " T – لعينتين مستقلتين" وفقا لمتغير " النوع"

المتغير	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
التأثيرات المعرفية	ذكر	170	3.45	0.735	2.995	0.003
	أنثى	209	3.64	0.539		
التأثيرات الوجدانية	ذكر	170	3.65	0.681	4.768	0.000
	أنثى	209	3.95	0.558		
التأثيرات السلوكية	ذكر	170	3.10	0.829	1.151	0.250
	أنثى	209	3.00	0.842		

- القيمة T الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 377 تساوي 1.96
- الاختلاف في الأعداد يرجع إلى هناك غير متابعين للمواقع الإلكترونية

بالنسبة للتأثيرات المعرفية: تبين من النتائج الموضحة في جدول (3.43)أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" T – لعينتين مستقلتين "والتي تساوي (0.003) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وقيمة الاختبار الحسابية (2.995) وهي أكبر من القيمة الجدولية التي تساوي (1.96)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المعرفية المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير النوع، وللتعرف لصالح من تكون تلك التأثيرات تبين من خلال المتوسطات أنها لصالح الإناث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتيجة اختبار الفرض:

ثبتت صحة الفرض القائل بوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المعرفية المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير النوع، وللتعرف لصالح من تكون تلك التأثيرات تبين من خلال المتوسطات أنها لصالح الإناث.

ويرى الباحث أن وجود فروق في نتيجة الفرض السابق يعزى إلى اهتمام الطالبات على نحو أكبر بملاحقة القضايا العلمية، وأيضا انشغال الطلاب في أمور تأمين حياتهم المعيشية، أكثر من الطالبات اللاتي يقضين جل أوقاتهن في الدراسة، وقد أظهرت دراسة (ظهير،2012م) أن الإناث أكثر استخداما للمواقع العلمية والأدبية والثقافية من الذكور، وهذا ما يجعل الفروق بينة حتى في مدة الوقت الذي يقضونه [1]، ودراسة (أبوصلاح،2014م) التي بينت أن نسب التفوق التعليمي لصالح الإناث على الذكور[2]، ودراسة (المدهون،2012م) التي توصل فيها الباحث إلى أن "الظروف المجتمعية تخلق لدى الإناث طموحاً أعلى من الذكور وهي تقضي جل وقتها في المنزل منشغلة إما في الدراسة أو تصفح مواقع الصحافة الإلكترونية، فيما ينشغل الشباب بأنشطة متنوعة تحد من قدرتهم على الجلوس ساعات طويلة أمام الحاسوب مما يجعل تعرض الإناث للرسائل الإعلامية التي تبثها المواقع الصحافة أكثر من الذكور" [3].

بالنسبة للتأثيرات الوجدانية: تبين من النتائج الموضحة في جدول (3.43) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار" T – لعينتين مستقلتين "والتي تساوي (0.000) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وقيمة الاختبار الحسابية (4.768) وهي أكبر من القيمة الجدولية التي تساوي (1.96)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات الوجدانية المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير النوع، وللتعرف لصالح من تكون تلك التأثيرات تبين من خلال المتوسطات أنها لصالح الإناث.

---

(1) ظهير، استخدام طلبة الصحافة في جامعة النجاح الوطنية لشبكة الإنترنت والإشباعات المتحققة منها في تعزيز قدراتهم الصحفية (ص ص 423–489).

(2) أبوصلاح، استخدامات طلبة الجامعات الفلسطينية لشبكات التواصل الاجتماعي و الإشباعات المتحققة دراسة ميدانية (ص 153).

(3) المدهون، دور الصحافة الإلكترونية الفلسطينية في تدعيم قيم المواطنة لدى طلبة الجامعات بمحافظة غزة (ص 196).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتيجة اختبار الفرض:

ثبتت صحة الفرض القائل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات الوجدانية المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير النوع، وللتعرف لصالح من تكون تلك التأثيرات تبين من خلال المتوسطات أنها لصالح الإناث.

ويرى الباحث أن وجود فروق في نتيجة الفرض السابق يعزى إلى قوة العاطفة لدى الإناث أعلى من الذكور، بحيث أن تأثر الإناث وجدانياً أسرع من الذكور.

بالنسبة للتأثيرات السلوكية : تبين من النتائج الموضحة في جدول (3.43) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار" T – لعينتين مستقلتين "والتي تساوي (0.250) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وقيمة الاختبار الحسابية (1.151) وهي أقل من القيمة الجدولية التي تساوي (1.96)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات السلوكية المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير النوع.

نتيجة اختبار الفرض:

ثبت عدم صحة الفرض القائل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة

($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات السلوكية المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير النوع.

ويرى الباحث أن عدم وجود فروق في نتيجة الفرض السابق يعزى إلى أن السلوك يتعلق بالعمل لا بالشعور القلبي وهذا يحتاج إلى جهد من كلا النوعين، لذلك لم تكن هناك فروق في نتيجة الفرض السابق.

الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير الجامعة.

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار "F – لعدة عينات مستقلة (تحليل التباين)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3.44):

نتائج اختبار " F– للعينات المستقلة"وفقا لمتغير "الجامعة"

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار (F)	القيمة الاحتمالية (.Sig)
التأثيرات المعرفية	بين المجموعات	6.479	2	3.240	8.158	0.000
	داخل المجموعات	149.307	376	0.397		
	المجموع	155.787	378			
التأثيرات الوجدانية	بين المجموعات	.035	2	0.018	0.044	0.957
	داخل المجموعات	151.794	376	0.404		
	المجموع	151.829	378			
التأثيرات السلوكية	بين المجموعات	7.466	2	3.733	5.455	00.005
	داخل المجموعات	257.284	376	0.684		
	المجموع	264.749	378			

- القيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "2 ، 376 " تساوي 3.01

بالنسبة للتأثيرات المعرفية: تبين من النتائج الموضحة في جدول (3.44) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" F – للعينات المستقلة "، والتي تساوي (0.000) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وقيمة الاختبار الحسابية (8.158) وهي أكبر من القيمة الجدولية التي تساوي (3.01)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المعرفية المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في الفروق لصالح من تكون تم استخدام اختبار " LSD " للمقارنات المتعددة فكانت النتائج حسب الجدول الآتي.اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير الجامعة، وللتعرف على

جدول رقم (3.45):

نتائج اختبارLSD للمقارنات المتعددة

	الجامعة	الإسلامية	الأزهر	الأقصى
التأثيرات المعرفية	الإسلامية			
	الأزهر	0.20246*		
	الأقصى	0.12234	-0.32480*	

* الفروق دالةعند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال نتائج اختبار LSD تبين بالنسبة للتأثيرات المعرفية وجود فروق بين طلبة الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر ولصالح طلبة الجامعة الإسلامية، وتبين عدم وجود فروق بين طلبة الجامعة الإسلامية وجامعة الأقصى، وتبين وجود فروق بين طلبة جامعة الأزهر وجامعة الأقصى ولصالح طلبة جامعة الأقصى.

نتيجة اختبار الفرض:

ثبتت صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المعرفية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير الجامعة، **وللتعرف على الفروق لصالح من تكون تم استخدام اختبار " LSD " للمقارنات المتعددة فكانت النتائج حسب الجدول السابق**

ويرى الباحث أن وجود فروق في نتيجة الفرض السابق يعزى إلى طبيعة المؤسسة التعليمية، واختلاف عقلية طلبتها، بحيث تحتل الجامعة الإسلامية المرتبة الثانية على مستوى فلسطين والمرتبة الأولى على مستوى قطاع غزة، حسب تقرير أصدرته مؤسسة U. S. News and World Report [1].

بالنسبة للتأثيرات الوجدانية: تبين من النتائج الموضحة في جدول (3.44) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار" F – للعينات المستقلة "، والتي تساوي (0.957) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وقيمة الاختبار الحسابية (0.044) وهي أقل من القيمة الجدولية التي تساوي (3.01)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات الوجدانية المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير الجامعة.

نتيجة اختبار الفرض:

ثبت عدم صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات الوجدانية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير الجامعة.

---

(1) موقع الجامعة الإسلامية، تقرير الجامعة الإسلامية الثانية فلسطينياً وضمن قائمة أفضل الجامعات العربية (موقع إلكتروني).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أن عدم وجود فروق في التأثيرات الوجدانية يعزى إلى أن الطلاب في الجامعات الثلاث يتعرضون للمعلومات ذاتها من المواقع الإلكترونية؛ ولأن قضايا حقوق الإنسان من انتهاكات وغيرها يتعرض لها جميع الطلبة في الجامعات الثلاث مما يكون عندهم تأثيراً وجدانياً متجانساً.

بالنسبة للتأثيرات السلوكية: تبين من النتائج الموضحة في جدول (3.44) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار" F – للعينات المستقلة"، والتي تساوي (0.005) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وقيمة الاختبار الحسابية (5.455) وهي أكبر من القيمة الجدولية التي تساوي (3.01)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات السلوكية المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير الجامعة، وللتعرف على الفروق لصالح من تكون تم استخدام اختبار " LSD " للمقارنات المتعددة فكانت النتائج حسب الجدول الآتي.

جدول رقم (3.46):

نتائج اختبار LSD للمقارنات المتعددة

	الجامعة	الإسلامية	الأزهر	الأقصى
التأثيرات السلوكية	الإسلامية			
	الأزهر	0.32140*		
	الأقصى	0.02571	-0.29570*	

* الفروق دالةعند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

ومن خلال نتائج اختبار LSD تبين بالنسبة للتأثيرات السلوكية وجود فروق بين طلبة الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر ولصالح طلبة الجامعة الإسلامية، وتبين عدم وجود فروق بين طلبة الجامعة الإسلامية وجامعة الأقصى، وتبين وجود فروق بين طلبة جامعة الأزهر وجامعة الأقصى ولصالح طلبة جامعة الأقصى.

نتيجة اختبار الفرض:

ثبتت صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات السلوكية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير الجامعة، **وللتعرف على الفروق لصالح من تكون تم استخدام اختبار " LSD " للمقارنات المتعددة فكانت النتائج حسب الجدول السابق.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أن وجود فروق في نتيجة الفرض السابق أمر طبيعي يترتب على الفروق المعرفية والوجدانية التي استنتجتها الدراسة في الجدولين السابقين؛ إذ إن التأثير السلوكي يترتب على التأثيرين المعرفي والوجداني.

الفرضية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان لمتغير المستوى الدراسي.

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار "F – لعدة عينات مستقلة (تحليل التباين).

جدول رقم (3.47):

نتائج اختبار " F– للعينات المستقلة"وفقا لمتغير "المستوى الدراسي"

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار (F)	القيمة الاحتمالية (.Sig)
التأثيرات المعرفية	بين المجموعات	1.368	4	0.342	0.828	0.508
	داخل المجموعات	154.418	374	0.413		
	المجموع	155.787	378			
التأثيرات الوجدانية	بين المجموعات	2.827	4	0.957	1.773	0.120
	داخل المجموعات	149.002	374	0.396		
	المجموع	151.829	378			
التأثيرات السلوكية	بين المجموعات	3.192	4	0.798	1.141	0.337
	داخل المجموعات	261.557	374	0.699		
	المجموع	264.749	378			

- القيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "4 ، 374 " تساوي 2.39

بالنسبة للتأثيرات المعرفية: تبين من النتائج الموضحة في جدول (3.47) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" F – للعينات المستقلة"، والتي تساوي (0.508) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وقيمة الاختبار الحسابية (0.828) وهي أقل من القيمة الجدولية التي تساوي (2.39)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المعرفية المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير المستوى الدراسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتيجة اختبار الفرض:

ثبت عدم صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المعرفية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير المستوى الدراسي.

ويرى الباحث أن عدم وجود فروق في نتيجة الفرض السابق يعزى إلى تشابه التخصصات العلمية في الجامعات الثلاث، وقلة الفجوة المعرفية بين المستويات الدراسية للجامعات السابقة.

بالنسبة للتأثيرات الوجدانية: تبين من النتائج الموضحة في جدول (3.47) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" F – للعينات المستقلة "، والتي تساوي (0.120) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وقيمة الاختبار الحسابية (1.773) وهي أقل من القيمة الجدولية التي تساوي (2.39)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات الوجدانية المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير المستوى الدراسي

نتيجة اختبار الفرض:

ثبت عدم صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات الوجدانية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير المستوى الدراسي.

ويرى الباحث أن عدم وجود فروق في نتيجة الفرض السابق يعزى إلى تشابه التخصصات العلمية في الجامعات الثلاث، وقلة الفجوة المعرفية بين المستويات الدراسية للجامعات السابقة، وهذه النتيجة منطقية لأن التأثير الوجداني ينتج عن التأثير المعرفي، فانعدام الفروق المعرفية في الفرض السابق بناءً على المستوى الدراسي ينعدم بموجبه التأثير الوجداني وهذا ما بينه هذا الفرض.

بالنسبة للتأثيرات السلوكية: تبين من النتائج الموضحة في جدول (3.47) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" F – للعينات المستقلة"، والتي تساوي (0.337) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وقيمة الاختبار الحسابية (1.141) وهي أقل من القيمة الجدولية التي تساوي (2.39)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات السلوكية المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير المستوى الدراسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتيجة اختبار الفرض:

ثبت عدم صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات السلوكية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير المستوى الدراسي.

ويرى الباحث أن عدم وجود فروق في نتيجة الفرض السابق يعزى إلى تشابه التخصصات العلمية في الجامعات الثلاث، وقلة الفجوة المعرفية والوجدانية بين المستويات الدراسية للجامعات السابقة، وهذه النتيجة منطقية لأن التأثير السلوكي يأتي تبعا للتأثيرين الوجداني والمعرفي فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان.

الفرضية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان لمتغير التخصص.

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار " T – لعينتين مستقلتين ".

جدول رقم (3.48)

نتائج اختبار " T – لعينتين مستقلتين" وفقا لمتغير " التخصص"

المتغير	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
التأثيرات المعرفية	كلية علمية	166	3.52	0.648	0.918	0.359
	كلية إنسانية	213	3.58	0.637		
التأثيرات الوجدانية	كلية علمية	166	3.72	0.615	2.591	0.010
	كلية إنسانية	213	3.89	0.639		
التأثيرات السلوكية	كلية علمية	166	3.15	0.880	2.164	0.031
	كلية إنسانية	213	2.97	0.793		

- القيمة T الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 377 تساوي 1.96
- الاختلاف في الأعداد يرجع إلى هناك غير متابعين للمواقع الإلكترونية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالنسبة للتأثيرات المعرفية: تبين من النتائج الموضحة في جدول (3.48) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار" T – لعينتين مستقلتين "والتي تساوي (0.359) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وقيمة الاختبار الحسابية (0.918) وهي أقل من القيمة الجدولية التي تساوي (1.96)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المعرفية المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التخصص.

نتيجة اختبار الفرض:

ثبت عدم صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالةإحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المعرفية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التخصص.

ويرى الباحث أن عدم وجود فروق في نتيجة الفرض السابق يعزى إلى تشابه التخصصات العلمية في الجامعات الثلاث، وأن التأثيرات المعرفية تتكون من متابعة الطلبة واعتمادهم على المواقع الإلكترونية بوصفها مصدراً بغض النظر عن التخصص الجامعي، وهو ما يجعل الأمر يرتبط بتشابه المعلومات التي يتلقونها ويزيل الفروق بينهم ولا يكون تأثير بين للتخصص.

بالنسبة للتأثيرات الوجدانية: تبين من النتائج الموضحة في جدول (3.48) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار" T – لعينتين مستقلتين" والتي تساوي (0.010) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وقيمة الاختبار الحسابية (2.591) وهي أكبر من القيمة الجدولية التي تساوي (1.96)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات الوجدانية المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التخصص، وللتعرف لصالح من تكون تلك التأثيرات تبين من خلال المتوسطات أنها لصالح الإناث.

نتيجة اختبار الفرض:

ثبتت صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات الوجدانية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التخصص، **وللتعرف لصالح من تكون تلك التأثيرات تبين من خلال المتوسطات أنها لصالح الإناث.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أن وجود فروق في نتيجة الفرض السابق يعزى إلى الجوانب التي تختلف فيها الإناث عن الذكور، بحيث أنهن أكثر وأسرع تأثرا وجدانيا من الذكور، وهذا قد تزيده بعض التخصصات التي قد تكون أقرب للنفسية والاجتماعية من الطبيعية.

بالنسبة للتأثيرات السلوكية: تبين من النتائج الموضحة في جدول (3.48) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" T – لعينتين مستقلتين "والتي تساوي (0.031) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وقيمة الاختبار الحسابية (2.164) وهي أكبر من القيمة الجدولية التي تساوي (1.96)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات السلوكية المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التخصص، وللتعرف لصالح من تكون تلك التأثيرات تبين من خلال المتوسطات أنها لصالح الذكور.

نتيجة اختبار الفرض:

ثبتت صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات السلوكية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التخصص، **وللتعرف لصالح من تكون تلك التأثيرات تبين من خلال المتوسطات أنها لصالح الذكور.**

ويرى الباحث أن وجود فروق في نتيجة الفرض السابق يعزى إلى أن السلوك ينتج عن الحركة والفعل أكثر من الوجدان، والذي يتميز به الذكر عن الأنثى، من تحمل المشاق والمشاركة في الفعاليات خاصة إذا ما ربطنا ذلك بحقوق الإنسان، ولذلك قد تتأثر الأنثى وجدانيا لكنها لا تستطيع أن تترجم ما تأثرت به سلوكيا كالذكر الذي يفوقها في بطبيعة خلقته التي تعتبر أكثر تحملا للقيام بالأعمال السلوكية التي لا تستطيعها الأنثى، وهو ما عززته دراسة (بربخ 2010م) بأن الذكور من المبحوثين يتخذون أفعالا سلوكية لا تستطيع الإناث القيام بها [1].

الفرضية الخامسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان لمتغير مكان السكن.

(1) بربخ، اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م دراسة ميدانية بالتطبيق في محافظات غزة (ص202).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار "F – لعدة عينات مستقلة (تحليل التباين).

جدول رقم (3.49):

نتائج اختبار " F– للعينات المستقلة"وفقا لمتغير "مكان السكن"

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار (F)	القيمة الاحتمالية (.Sig)
التأثيرات المعرفية	بين المجموعات	2.639	4	0.660	1.611	0.171
	داخل المجموعات	153.148	374	0.409		
	المجموع	155.787	378			
التأثيرات الوجدانية	بين المجموعات	.745	4	0.186	0.461	0.764
	داخل المجموعات	151.084	374	0.404		
	المجموع	151.829	378			
التأثيرات السلوكية	بين المجموعات	9.216	4	2.304	3.372	0.010
	داخل المجموعات	255.534	374	0.683		
	المجموع	264.749	378			

- القيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "4 ، 374 " تساوي 2.39

بالنسبة للتأثيرات المعرفية: تبين من النتائج الموضحة في جدول (3.49) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" F – للعينات المستقلة"، والتي تساوي (0.171) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وقيمة الاختبار الحسابية (1.611) وهي أقل من القيمة الجدولية التي تساوي (2.39)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المعرفية المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير مكان السكن.

نتيجة اختبار الفرض:

ثبت عدم صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائيةعند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المعرفية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير مكان السكن.

ويرى الباحث أن عدم وجود فروق في نتيجة الفرض السابق يعزى إلى تجانس المناطق في القطاع من حيث المصادر المعتمد عليها في التعرف على حقوق الإنسان، وطبيعة حياة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحوثين في تلك المناطق التي تتعرض في هذه المساحة الجغرافية لذات الأوضاع التي تهدد حقوق الإنسان، ولا سيما في ظل هذا الحصار القائم على قطاع غزة والأزمات المتولدة عنه، غير أنها قد تتفاوت بشيء يسير بين مستوى أزمة معينة علوا وانخفاضا بين منطقة وأخرى.

بالنسبة للتأثيرات الوجدانية: تبين من النتائج الموضحة في جدول (3.49) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" F – للعينات المستقلة"، والتي تساوي (0.764) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وقيمة الاختبار الحسابية (0.461) وهي أقل من القيمة الجدولية التي تساوي (2.39)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات الوجدانية المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير مكان السكن.

ويرى الباحث أن عدم وجود فروق في نتيجة الفرض السابق يعزى إلى تشابه أحوال مناطق القطاع، وتشابه المواقع الإلكترونية التي يطلعون عليها، وتشارك قضايا حقوق الإنسان الموحدة فيما بينها يجعل لدى المبحوثين تأثيراً وجدانياً متشابهاً فيما بينهم إذا ما عزي للمناطق.

نتيجة اختبار الفرض:

ثبت عدم صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائيةعند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات الوجدانية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير مكان السكن.

بالنسبة للتأثيرات السلوكية: تبين من النتائج الموضحة في جدول (3.49) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" F – للعينات المستقلة "، والتي تساوي (0.010) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وقيمة الاختبار الحسابية (3.372) وهي أكبر من القيمة الجدولية التي تساوي (2.39)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات السلوكية المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير مكان السكن، وللتعرف على الفروق لصالح من تكون تم استخدام اختبار " LSD " للمقارنات المتعددة فكانت النتائج حسب الجدول الآتي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3.50):

نتائج اختبار LSD للمقارنات المتعددة

	مكان السكن	شمال غزة	الوسطى	رفح	غزة	خان يونس
التأثيرات السلوكية	شمال غزة					
	الوسطى	0.07197				
	رفح	0.33387	0.26191			
	غزة	0.08415	-0.15611	-0.41802*		
	خان يونس	0.27847*	0.20650	0.05540	0.36261*	

* الفروق دالةعند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

ومن خلال نتائج اختبار LSD تبين بالنسبة للتأثيرات السلوكية أن هناك فروق بين الذين يسكنون في محافظة شمال غزة و محافظة خان يونس ولصالح محافظة شمال غزة، وكذلك بين الذين يسكنون في محافظة رفح و محافظة غزة ولصالح محافظة غزة، وتبين أن هناك فروقاً بين الذين يسكنون في محافظة غزة و محافظة خان يونس ولصالح الذي يسكنون في محافظةغزة .

نتيجة اختبار الفرض:

ثبتت صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات السلوكية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير مكان السكن، **وللتعرف على الفروق لصالح من تكون تم استخدام اختبار " LSD " للمقارنات المتعددة فكانت النتائج حسب الجدول السابق.**

ويرى الباحث أن وجود فروق في نتيجة الفرض السابق يعزى إلى تركز المؤسسات الحقوقية الخاصة بحقوق الإنسان في مدينة غزة وشمالها بفارق عن خانيونس ورفح مما يحفز المبحوثين القاطنين في تلك المناطق على نحو أكبر للمشاركة في الأنشطة السلوكية، الاستجابة للدعوات الحقوقية، وترجمة التأثيرات المعرفية والوجدانية إلى سلوكية، كذلك تجعل متابعتهم للمواقع أكثر اهتماما للجوانب العملية منها كالفاعليات المطروحة على تلك المواقع بخلاف من يتعرفها دون وجود المحفز من القرب المكاني وغيرها للاستجابة لها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية السادس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان لمتغير التوجه السياسي.

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار " F – لعدة عينات مستقلة" (تحليل التباين).

جدول رقم (3.51):

نتائج اختبار " F– للعينات المستقلة"وفقا لمتغير " التوجه السياسي "

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار (F)	القيمة الاحتمالية (.Sig)
التأثيرات المعرفية	بين المجموعات	3.499	5	0.700	1.714	0.130
	داخل المجموعات	152.287	373	0.408		
	المجموع	155.787	378			
التأثيرات الوجدانية	بين المجموعات	2.018	5	0.404	1.005	0.415
	داخل المجموعات	149.811	373	0.402		
	المجموع	151.829	378			
التأثيرات السلوكية	بين المجموعات	5.726	5	1.145	1.649	0.146
	داخل المجموعات	259.024	373	0.694		
	المجموع	264.749	378			

- القيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "5 ، 373 " تساوي 2.23

بالنسبة للتأثيرات المعرفية: تبين من النتائج الموضحة في جدول (3.51) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" F – للعينات المستقلة"، والتي تساوي (0.130) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وقيمة الاختبار الحسابية (1.714) وهي أقل من القيمة الجدولية التي تساوي (2.23)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المعرفية المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التوجه السياسي.

نتيجةاختبارالفرض:

ثبت عدم صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المعرفية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التوجه السياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أن عدم وجود فروق في نتيجة الفرض السابق يعزى إلى تشابه المواقع الإلكترونية التي يتابعها أبناء الفصائل، بالإضافة لتشابك القضايا العامة بين فصائل الوطن الواحد فلسطين، ومنها ما هو أخص قضايا قطاع غزة، وهذا التشابه يجعل المعارف متشابهة.

بالنسبة للتأثيرات الوجدانية: تبين من النتائج الموضحة في جدول (3.51) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار" F – للعينات المستقلة "، والتي تساوي (0.415) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وقيمة الاختبار الحسابية (1.005) وهي أقل من القيمة الجدولية التي تساوي (2.23)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات الوجدانية المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التوجه السياسي.

نتيجة اختبار الفرض:

ثبت عدم صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات الوجدانية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التوجه السياسي.

ويرى الباحث أن عدم وجود فروق في نتيجة الفرض السابق يعزى إلى أن أبناء الفصائل الفلسطينية في القطاع يتأثرون وجدانيا بالقضايا ذاتها التي تتقاطع فيما بينهم، ولا تعزل فصيلاً عن غيره، خاصة القضايا العامة التي تهم كل فلسطيني، فأحداث عدوان 2014م على قطاع غزة، لم تستثنِ أحدا، والشعور الوجداني بالمأساة أو الفخر بالشهداء لم يختلف بين جميع أبناء الفصائل في قطاع غزة كونهم شعباً واحداً، كذلك فإن المواقع المواقع الإلكترونية التي يتابعها أبناء الفصائل متشابهة.

بالنسبة للتأثيرات السلوكية: تبين من النتائج الموضحة في جدول (3.51) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار" F – للعينات المستقلة "، والتي تساوي (0.146) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وقيمة الاختبار الحسابية (1.649) وهي أقل من القيمة الجدولية التي تساوي (2.23)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات السلوكية المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التوجه السياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتيجة اختبار الفرض:

ثبتت صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات السلوكية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التوجه السياسي.

ويرى الباحث أن وجود فروق في نتيجة الفرض السابق يعزى إلى التباين في حجم الفصائل والاختلاف الفكري والأيديولوجي لها والنظرة الفصائلية المختلفة لمؤسسات حقوق الإنسان، وتعاملهم معها، وتعاطيهم مع المؤسسات الخارجية القائمة عليها والتمويل وطبيعته لها، والقوانين التي ينظر بعضهم لحساسيتها في تعارض بعض موادها مع أيدلوجيته، ولا تعارض بين المعرفة والوجدان والتوقف عن السلوك لسبب خاص بالتوجه السياسي الذي يقيد أفراده بما يؤمن به، ففاعلية مثلا "لإدانة عقوبة الإعدام" قد تتعارض مع رؤية حماس "بوجوب إعدام المتخابرين مع الاحتلال" فهذه الفاعلية سينظر لها أبناء حماس بالريبة ولن يشاركوها وهكذا الأمثلة متعددة، بالإضافة للرؤية من بعض الأطياف بانحياز المؤسسات الإلكترونية في نشرها لبعض تقاريرها لجهات معينة، كما أن الفئات التي تنتقد المؤسسات الحقوقية والتي لها أنصارها تكيف التقارير الحقوقية بما لا يخالف وجهتها، ويؤيد رؤيتها، ويحقق السلوك المطلوب من أبنائها، فقد أظهرت دراسة (القرا،2010م) أن 73.9% من المبحوثين يعتقدون أن التوجه الحزبي للموقع الإلكتروني يؤثر على تغطيته لقضايا حقوق الإنسان[1].

(1) القرا، دور المواقع الإلكترونية الفلسطينية في نشر ثقافة حقوق الإنسان دراسة تحليلية (ص131).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

أهم النتائج والتوصيات

يستعرض الباحث خلاصة لأهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة الميدانية، ومن أهمها:

أ. النتائج العامة للدراسة:

1. أوضحت الدراسة أن ما نسبته96.2% من عينة الدراسة هم من الذين يتابعون المواقع الإلكترونية، بينما ما نسبته 3.8% هم من الذين لا يتابعون المواقع الإلكترونية.

2. أوضحت الدراسة أن ما نسبته 33.3% من الذين لا يتابعون المواقع الإلكترونية يعزون سبب عدم متابعتهم إلى عدم وفرة الوقت بسبب ضغط العمل، بينما ما نسبته 26.7% يرجعون عدم متابعتهم إلى أنها لا تشبع حاجتهم من المعلومات، ثم تباينت أسباب الباقين.

3. بينت الدراسة أن ما نسبته18.9% من المتابعين للمواقع الإلكترونية سبب متابعتهم يرجع إلى الحصول على المعلومات حول القضايا المختلفة، وما نسبته 18.4% متابعتهم ترجع إلى متابعة الأحداث حول العالم، بينما ما نسبته 17.2% متابعتهم ترجع إلى زيادة الثقافة العامة، وأقلها ما نسبته 3.7% جاءت متابعتهم للثقة بما تقدمه من معلومات، ثم ما نسبته 0.5% متابعتهم ترجع إلى أسباب أخرى.

4. أوضحت الدراسة أن النسبة الأعلى لأيام المتابعة الأسبوعية للمواقع الإلكترونية من المبحوثين كانت يوميا بنسبة 54.6 %.

5. يتابع المبحوثون المواقع الإلكترونية من ساعتين إلى أقل من ثلاث ساعات في اليوم بنسبته 31.1% في المرتبة الأولى، بينما ما نسبته 26.9% عدد ساعاتهم من ثلاث ساعات فأكثر، فيما تبين أن ما نسبته 25.1% عدد ساعاتهم من ساعة إلى أقل من ساعتين، وما نسبته 16.9% عدد ساعات متابعتهم أقل من ساعة يوميا.

6. أوضحت الدراسة أن ما نسبته 53.0% من المتابعين يفضلون الفترة المسائية في المتابعة، وما نسبته 23.5% يفضلون فترة أخر الليل، بينما ما نسبته 14.8% يفضلون الفترة الصباحية، فيما كان ما نسبته 8.7% يفضلون فترة الظهيرة .

7. بينت الدراسة أن ما نسبته30.4% من عينة الدراسة مصدر اكتسابهم للمعلومات عن حقوق الإنسان هو شبكات التواصل الاجتماعي، وما نسبته 29.1% مصدرهم المواقع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإلكترونية، فيما تبين أن ما نسبته 20.7% مصدرهم القنوات التلفزيونية، وما نسبته 10.8% مصدرهم الإذاعات، وما نسبته 8.3% مصدرهم الصحف والمجلات، فيما كان ما نسبته 0.7% مصادرهم أخرى.

8. يعتمد المبحوثون بدرجة متوسطة على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان بنسبة 52.5%، في حين كانت نسبة من يعتمدون عليها بدرجة عالية بنسبة 24.8%، وبدرجة عالية جدا بنسبة 4.7%، وما نسبته 11.7% هم من الذين يعتمدون بدرجة منخفضة، والنسبة المتبقية 6.3% هم من الذين يعتمدون بدرجة منخفضة جداً.

9. تبين من الدراسة أن ما نسبته 46.2% من البحوثون لديهم معرفة بدرجة متوسطة بحقوق الإنسان، بينما ما نسبته 33.7% هم من الذين لديهم معرفة بدرجة عالية، بينما، وما نسيته 11.1% هم من الذين لديهم معرفة بدرجة منخفضة، فيما تبين أن ما نسيته 2.9% هم من الذين لديهم معرفة بدرجة منخفضة جداً.

10. أوضحت الدراسة أن ما نسبته 73.1% من عينة الدراسة يزيد اعتمادهم المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان في أوقات الأزمات، بينما ما نسبته 26.9% زيادة اعتمادهم المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان تكون في أوقات العادية.

11. بينت الدراسة أن ما نسبته 20.3% من عينة الدراسة يدفعهم متابعة تفاصيل موضوعات حقوق الإنسان للاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان، بينما 17.3% دافعهم يرجع إلى متابعة انتهاكات حقوق الإنسان، وأقلها ما نسبته 7.7% دافعهم يرجع إلى عرض التكييف القانوني لحقوق الإنسان وانتهاكاتها، وما نسبته 0.7% دافعهم يرجع إلى أسباب أخرى .

12. أشارت نتائج الدراسة إلى أن ما نسبته54.4 % من عينة الدراسة يعتمدون في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان على المواقع الإلكترونية ذات الطبيعة العامة، بينما ما نسبته 27.1% يعتمدون على مواقع إخبارية، فيما كان ما نسبته 18.5% يعتمدون على مواقع متخصصة بحقوق الإنسان.

13. جاء موقع دنيا الوطن في مقدمة المواقع الإخبارية التي يعتمد عليها المبحوثين في في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان بنسبة 21.9%، تلاه موقع وكالة معا بنسبة 19.3%، بينما ما نسبته 17.5% يعتمدون على موقع يعتمدون على موقع وكالة شهاب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإخبارية، ثم حلت المواقع الأخرى بنسب متفاوتة.

14. جاء موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مقدمة المواقع الإلكترونية المتخصصة التي يعتمد عليها المبحوثون في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان بنسبة 23.2% يعتمدون، بينما ما نسبته 16.2% يعتمدون على موقع مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، ثم تفاوتت المواقع الإلكترونية الأخرى في الترتيب.

15. أوضحت الدراسة أن أهم أسباب تفضيل المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان، السرعة في نقل كل جديد فيما يخص حقوق الإنسان بنسبة 20.8% و احتوائها على الصور والفيديو الخاص بقضايا حقوق الإنسان بنسبة 15.4%، ثم تفاوتت الأسباب الأخرى.

16. بينت الدراسة أن نسبة 18.7% يعدّون أشكال المواد الإعلامية التي يفضلونها عبر المواقع الإلكترونية هي الأخبار، بينما ما نسبته 11.2% يفضلون القصص الإخبارية، فيما كان ما نسبته 10.2% يفضلون المواد الفيلمية، ثم تفاوتت الدراسات والأبحاث بنسبة 4.3% ثم أخرى .

17. أوضحت الدراسة أن ما نسبته 24.7% من عينة الدراسة يعتبرون أهم أنواع حقوق الإنسان المجملة التي يتم متابعتها على المواقع الفلسطينية الإلكترونية هي الحقوق الاجتماعية، وما نسبته 21.1% يعتبرون الحقوق المدنية، و ما نسبته 20.4% يعتبرون الحقوق السياسية، في حين تبين أن ما نسبته 14.5% يعتبرون الحقوق الاقتصادية، وما نسبته 11.5% يعتبرون الحقوق الثقافية، بينما ما نسبته 7.8% يعتبرون الحقوق البيئية والتنموية.

18. أوضحت الدراسة أن ما نسبته 14.8% من عينة الدراسة يعتبرون أنواع حقوق الإنسان التفصيلية التي يتم متابعتها على المواقع الفلسطينية الإلكترونية هو الحق في الحياة، بينما ما نسبته 13.8% يعتبرون الحق في الحرية والأمن، ثم تفاوتت نسب الحقوق وكان آخرها بما نسبته 3.4% الحق في حرية المجتمع والاشتراك في الجمعيات، ثم أخرى.

19. أشارت الدراسة إلى أن ثقة المبحوثين بدرجة متوسطة بتناول المواقع الفلسطينية الإلكترونية لقضايا حقوق الإنسان بنسبة 52.0%، ثم جاءت نسبة من يثقون بدرجة عالية بنسبة 31.4%، بينما كانت نسبة من يثقون بدرجة منخفضة بنسبة 8.2%، ونسبة من يثقون بدرجة عالية جدا بنسبة 5.5%، فيما جاءت نسبة من يثقون بدرجة منخفضة جدا بنسبة 2.9%، ووزن الدرجة النسبي الوزن النسبي يساوي 65.60%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

20. أشارت الدراسة أن ما نسبته 54.9% من عينة الدراسة كانت درجة إشباع المواقع الفلسطينية الإلكترونية لفضول المعرفة لديهم حول قضايا حقوق الإنسان بدرجة متوسطة، بينما ما نسبته 26.4% هم من الذين إشباعهم بدرجة عالية، وما نسبته 3.7% عالية جدا، فيما تبين أن ما نسبته 12.7% هم من الذين إشباعهم بدرجة منخفضة، والوزن النسبي للدرجة يساوي 63.20%.

21. أشارت نتائج الدراسة أن التأثيرات الوجدانية تتفوق على التأثيرات المعرفية والسلوكية، حيث كانت نسبة التأثيرات الوجدانية 76,20%، يليها التأثيرات المعرفية بنسبة 71.00%، ثم التأثيرات السلوكية بنسبة 61.00%.

22. أوضحت الدراسة أن درجة التأثيرات المعرفية الناجمة عن الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان، كانت كبيرة بوزن نسبي 71.00%، وكان أبرز تلك التأثيرات التعرف على انتهاك الاحتلال لحقوق الإنسان الفلسطيني بوزن نسبي 77.20%، ثم التعرف على انتهاكات حقوق الإنسان في الضفة وغزة بوزن نسبي 74.00%، ثم تفاوتت التأثيرات وآخرها اكتساب معلومات عن أنماط انتهاكات حقوق الإنسان والتكييف القانوني لها بوزن نسبي 67.40%.

23. أوضحت الدراسة أن درجة التأثيرات الوجدانية الناجمة عن الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان، كانت كبيرة بوزن نسبي 76.20%، وكان أبرز تلك التأثيرات زيادة الشعور بالقلق من اعتداءات الاحتلال على حقوق الإنسان الفلسطيني بأنواعها كافة بوزن نسبي 81.00%، ثم الإحساس الوجداني بهموم ومشكلات وأزمات من تنتهك حقوقهم بوزن نسبي 80.60% ثم تفاوتت التأثيرات وآخرها زيادة الشعور بالقلق والخوف من انتهاك حقوق الإنسان وأثر ذلك بوزن نسبي 85.80%.

24. أوضحت الدراسة أن درجة التأثيرات السلوكية الناجمة عن الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان، كانت متوسطة بوزن نسبي 61.00% وكان أبرز تلك التأثيرات تغيير سلوك المبحوث حول بعض الممارسات التي قد تشكل خرقاً لحقوق الإنسان بوزن نسبي 74.40%، ثم التفاعل عبر شبكات التواصل الاجتماعي فيما يخص حقوق الإنسان بوزن نسبي 73.00%، ثم تفاوتت التأثيرات وآخرها التوجه المؤسسات حقوق الإنسان لتقديم الشكاوى بشأن انتهاكات حقوق الإنسان بوزن النسبي 51.80%.

25. أوضحت الدراسة أن أهم المشكلات التي تعانيها المواقع الفلسطينية الإلكترونية في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تناولها لقضايا حقوق الإنسان من وجهة رأي المبحوثين هي عدم الموضوعية في معالجة قضايا حقوق الإنسان بنسبة 15.2%، وما نسبته 14.1% يعتبرون ضعف ثقة الجمهور بالمعلومات المنشورة على المواقع الإلكترونية، بينما ما نسبته 13.8% يعتبرون محدودية الدراسات المتخصصة التي تنشرها، ثم تفاوتت نسب الإشكالات الأخرى.

26. كانت أهم المقترحات لتطوير تناول المواقع الفلسطينية الإلكترونية لقضايا حقوق الإنسان، هي الاهتمام بالدقة والموضوعية في موضوعاتها بنسبة 15.8%، ومثلها بما نسبته 15.8% يقترحون الجرأة في تناول الموضوعات الخاصة بحقوق الإنسان، بينما ما نسبته 13.2% يقترحون زيادة نشر الدراسات والأبحاث المتخصصة بحقوق الإنسان، ثم تفاوتت المقترحات ونسبها .

ب. نتائج اختبار فروض الدراسة:

1. الفرض الأول: ثبتت صحة الفرض القائل بوجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين درجة اعتماد المبحوثين على المواقع الفلسطينية الإلكترونية ودرجة ثقتهم بما تقدمه من معلومات عن حقوق الإنسان.

2. الفرض الثاني: ثبتت صحة الفرض القائل بوجود وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) درجة اعتماد المبحوثين على المواقع الفلسطينية الإلكترونية ودرجة إشباع هذه المواقع لفضولهم المعرفي عن حقوق الإنسان.

3. الفرض الثالث: ثبتت صحة الفرض القائل بوجود وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين درجة ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معلومات حول قضية حقوق الإنسان ومستوى إشباعهم هذه المواقع لفضولهم المعرفي حول هذه القضية

الفرض الرابع: وقد تم اختباره وفق الاختبارات الآتية:

4. ثبت عدم صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير النوع.

5. ثبت عدم صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير الجامعة.

6. ثبت عدم صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير المستوى الدراسي.

7. ثبت عدم صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التخصص.

8. ثبتت صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير مكان السكن.

9. ثبتت صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين لمدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه المواقع الفلسطينية الإلكترونية من معارف عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التوجه السياسي.

الفرض الخامس: ثبتت صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين للمعرفة بحقوق الإنسان وفقا للمواقع الفلسطينية الإلكترونية التي يعتمدون عليها .

10. الفرض السادس: ثبت عدم صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في درجة الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لأوقات الاعتماد.

الفرض السابع: وقد تم اختباره وفق الاختبارات الآتية:

11. ثبتت صحة الفرض القائل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المعرفية المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير النوع.

12. ثبتت صحة الفرض القائل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات الوجدانية المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير النوع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13. ثبت عدم صحة الفرض القائل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات السلوكية المترتبة على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير النوع.

14. ثبتت صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المعرفية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير الجامعة.

15. ثبت عدم صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات الوجدانية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير الجامعة.

16. ثبتت صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات السلوكية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير الجامعة.

17. ثبت عدم صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المعرفية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير المستوى الدراسي.

18. ثبت عدم صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات الوجدانية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير المستوى الدراسي.

19. ثبت عدم صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات السلوكية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير المستوى الدراسي.

20. ثبت عدم صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المعرفية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التخصص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

21. ثبتت صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات الوجدانية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التخصص.

22. ثبتت صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات السلوكية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التخصص.

23. ثبت عدم صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المعرفية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير مكان السكن.

24. ثبت عدم صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات الوجدانية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير مكان السكن.

25. ثبتت صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات السلوكية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير مكان السكن.

26. ثبت عدم صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات المعرفية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التوجه السياسي.

27. ثبت عدم صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات الوجدانية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التوجه السياسي.

28. ثبتت صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في التأثيرات السلوكية على الاعتماد على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان وفقا لمتغير التوجه السياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توصيات ومقترحات الدراسة:

من خلال استعراض الباحث لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية، يمكن أن نقوم بوضع مجموعة من التوصيات والمقترحات من أجل النهوض بالإعلام الفلسطيني على نحو عام والمواقع الفلسطينية الإلكترونية في تناولها لقضايا حقوق الإنسان على نحو خاص وهي كالآتي:

أولاً: توصيات الدراسة:

1. اهتمام المواقع الفلسطينية الإلكترونية بجميع قضايا حقوق الإنسان وإبراز الأخبار المتعلقة بها، والتنويع في القوالب الإعلامية التي تغطى من خلالها.
2. ضرورة اهتمام المواقع الفلسطينية الإلكترونية بالسرعة والفورية والشمول والمصداقية في تغطية القضايا الخاصة بحقوق الإنسان لما لهذه الخصائص من الأثر على الرسالة الإعلامية.
3. اهتمام القائمين على المواقع الفلسطينية الإلكترونية، بتحري الدقة والموضوعية في المعلومات التي تنشرها عن حقوق الإنسان، وعرض جميع وجهات النظر في القضية المطروحة عنها دون تحيزات لجهة على أخرى قد تفقد المتلقي الثقة في الوسيلة.
4. ضرورة اهتمام القائمين على المواقع الفلسطينية الإلكترونية بمخاطبة الجمهور وخاصة طلبة الجامعات، آخذين في حسبانهم الآثار الوجدانية والمعرفية والسلوكية التي تترتب على هذا الخطاب فيما يخص قضايا حقوق الإنسان.
5. زيادة الاهتمام من القائمين على المواقع الفلسطينية الإلكترونية بالدراسات المتخصصة بحقوق الإنسان ونشرها عبر مواقعهم.
6. توسيع المواقع الفلسطينية الإلكترونية علاقتها بالمؤسسات الحقوقية في الداخل والخارج، والاستفادة من خبرتها في تطوير الكادر القائم عليها، والتحسين من مستوى المادة الإعلامية المنشورة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: مقترحات الدراسة:

1. إجراء دراسات بحثية تتعلق بقضايا حقوق الإنسان وعلاقتها بالإعلام ودور الإعلام في نشر قضايا حقوق الإنسان المختلفة.
2. عقد الدورات المختصة بتطوير الكادر الإعلامي القائم على المواقع الفلسطينية الإلكترونية بشكل خاص والإعلام الفلسطيني بشكل عام لتحسين أدائهم وتطوير معلوماتهم وثقافتهم فيما يختص بحقوق الإنسان.
3. ضرورة إيجاد موقع الكتروني فلسطيني موحد باللغات كافة يركز على انتهاكات حقوق الإنسان وما يصدر عن مؤسسات حقوق الإنسان داخليا وخارجيا، مدعم بالكتابة والصوت والصورة والمقاطع المرئية يوجه رسالته للخبراء والمؤسسات الدولية يبين لهم حجم الانتهاكات خاصة التي يقوم بها الاحتلال.
4. وضع استراتيجية لمنظومة المواقع الفلسطينية الإلكترونية للاستفادة من نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، بما يتيح عرضاً متكاملاً للقضايا والأحداث أمام الجمهور.
5. العمل على إنشاء زوايا متخصصة ضمن المواقع الفلسطينية الإلكترونية ولا سيما الإخبارية منها، تهتم بقضايا حقوق الإنسان وتتناول ربط انتهاكات الحقوق ولا سيما من الاحتلال بالتكييف القانوني لها.
6. إضافة مساق خاص بطلبة كليات الإعلام وأقسام الصحافة والإعلام يناقش دور الإعلام الفلسطيني في خدمة القضايا الجوهرية الوطنية الأساسية، ولا سيما قضية اللاجئين.
7. عقد لقاءات دورية لبلورة خطة للتشارك المجتمعي على نحو عام تضم كادراً من الحقوقيين و الأكاديميين و الإعلاميين لوضع استراتيجية لتوحيد الجهود في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان وتفعيلها في المجتمع، والتفاعل الموحد مع الفاعليات بتعاون مشترك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية:

أحمد، عائشة. (2008م). *أثر الانتهاكات "الإسرائيلية" عام 2008م على قدرة السلطة الفلسطينية على حماية حقوق الإنسان*. (د.ط). غزة: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

أحمد، نسيم. (2012م، يناير). *دراسة حول انتهاك الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان في فلسطين*. مركز العودة الفلسطيني، لندن.

أعبوشي، الحسين. (2011م). *دليل الدولة المدنية*. (د.ط). المغرب: منتدى بدائل المغرب.

إبراهيم، مصطفى. (2013م، 26 يناير). *دور الإعلام في تعزيز سيادة القانون*. تاريخ الاطلاع: 29 إبريل 2016م، الموقع: (http://ii6.me/1QeK!SE).

إحرشان، عمر. (2007م، 22 نوفمبر). *المواثيق العربية والإسلامية لحقوق الإنسان*، موقع العدل والإحسان. تاريخ الاطلاع: 4 إبريل 2016م ، الموقع: (http://cutt.us/K7Kt).

إسماعيل، محمود. (2003م). *مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير*. ط1. القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع.

باناجة، سعيد. (1985م). *دراسة مقارنة حول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان*. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

بريخ، نضال. (2015م). *اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م دراسة ميدانية* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

برتولد، كوهن، وجيليت، سارة. (د.ت). *مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان الحوار المهيكل من أجل شراك فعالة في التنمية*. تاريخ الاطلاع: 28 ابريل 2016م، الموقع: (http://cutt.us/8WMT).

برغوث، إسماعيل. (2014م). *اعتماد الشباب الفلسطيني على الشبكات الاجتماعية وقت الأزمات* (رسالة ماجستير غير منشورة). معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بريص، محمود. (2015م). *اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية الفلسطينية في تشكيل معارفهم نحو قضايا البيئة دراسة ميدانية* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

بشير، الشافعي. (2004م). *قانون حقوق الإنسان مصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية*. ط3. الإسكندرية: منشأة المعارف.

بوادي، حسنين. (2008م). *حقوق الإنسان وضمانات المتهم بعد المحاكمة*. د.ط. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

بوجلال، بوطاهر. (2004م). *آليات المنظومة الأممية لحماية حقوق الإنسان*. ط1. تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان.

البياتي، منير. (2002م). *حقوق الإنسان بين الشريعة والقانون*. د.ط. قطر: وزارة الأوقاف والشئون الدينية القطرية.

تربان، ماجد. (2008م). *الإنترنت والصحافة الإلكترونية رؤية مستقبلية*. ط1. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

تربان، ماجد. (2008م). *الإعلام الإلكتروني الفلسطيني*. ط1. غزة: مكتبة الجزيرة للنشر.

تربان، ماجد. (2007م). *الصحافة الإلكترونية الفلسطينية دراسة مسحية* (رسالة دكتوراه غير منشورة). معهد البحوث والدارسات العربية، القاهرة.

التركي، عبد الله عبد المحسن. (1998م). *حقوق الإنسان في الإسلام*. ط1. الرياض: وزارة الأوقاف السعودية.

التميمي، فواز. (2004م). *فاعلية استخدام نظام إدارة الجودة (أيزو_9001) في تطوير أداء الوحدات الإدارية في وزارة التربية والتعليم في الأردن من وجهة نظر العاملين ودرجة رضاهم عن هذا النظام* (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة عمان، الأردن.

جابر، عماد الدين. (2010م ، يناير_يونيو). دور الصحافة المصرية في تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو قضايا حقوق الإنسان دراسة ميدانية. *المجلة المصرية لبحوث الرأي العام القاهرة، 10*(1)، 127-182.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جابر، جاسم. (2009م، 15-16إبريل). *الصحافة الإلكترونية العربية المعايير الفنية والمهنية دراسة تحليلية لعينة من الصحف الإلكترونية العربية*، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الإعلام الجديد تكنولوجيا جديدة لعالم جديد، البحرين: جامعة البحرين.

الجرايدة، بسام. (2013م). *الإعلام وقضايا حقوق الإنسان*. ط1. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

الجرجاني، الشريف على بن محمد. (1983م). *التعريفات*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الجرجاوي، زياد. (2010م). *القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبان*. ط2. غزة: مطبعة أبناء الجراح.

الجمل، يحيى. (2006م). *حصاد القرن العشرين في علم القانون*. ط1. القاهرة: دار الشروق.

حسن، نبيل. (2008م). *المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والعلاقة بينهما* . (د.ط). القاهرة: المصرية للطباعة.

حسن، فياض. (2002م). مقدمة *منهجية في الرأي العام وحقوق الإنسان*. (د.ط). عمان: دار زهران.

حسونة، نسرين. (2014م). *الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية دراسة تحليلية مقارنة* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

حسين، سمير. (2006م). *دراسات في مناهج البحث العلمي بحوث الإعلام*. (د.ط). القاهرة: عالم الكتب.

حسين، سمير. (1995 م). *بحوث الإعلام الأسس والمبادئ*. ط2. القاهرة: عالم الكتب.

الحمايدة، محمد. (2015م). *صورة منظمات حقوق الإنسان في الصحافة الفلسطينية دراسة تحليلية وميدانية* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

حمدونة، الحبيب، وشقير، حفيظة. (2008م). *حقوق الإنسان للنساء بين الاعتراف الدولي وتحفظات الدول العربية*. ط1. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .

حمدي، محمد. (2010م). *استخدامات النخبة للصحافة الإلكترونية وانعكاساتها على مقروئية الصحف الورقية أساتذة جامعة باتنة أنموذجا* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حمودة، أحمد. (2013م). *دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية مشاركة الشباب الفلسطيني غي القضايا المجتمعي* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القاهرة، القاهرة.

حنون، حميد. (2012م). *حقوق الإنسان*. ط1. بغداد: مكتبة السنهوري.

أبو خاطر، ترنيم. (2015م). *اعتماد طلبة الجامعات الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي أثناء العدوان على الإسرائيلي على غزة عام 2014م دراسة ميدانية* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

بن خرف، الطاهر. (2002م). *محاضرات في الحريات العامة وحقوق الإنسان*. ط 2. الجزائر: مطبعة الكاهنة.

خضر، محمود. (2012م). *الإعلام والإنترنت*. ط1. عمان: دار البداية ناشرون وموزعون.

خضير، رائد. (2006م). *دور الإذاعات الفلسطينية الحكومية والخاصة في نشر ثقافة حقوق الإنسان دراسة تحليلية* (رسالة ماجستير غير منشورة). معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

خلف، خلف جمال. (2008م). *اعتماد الصحافة الحزبية على الإشاعة وأثرها على التنمية السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة "حركتا فتح وحماس نموذجا"* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح، نابلس.

خلف، سهيل. (2005م). *حرية الصحافة في عهد السلطة الفلسطينية من عام 1994م إلى 2005م وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين " الضفة الغربية وقطاع غزة "* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح، نابلس.

خلوف، محمود. (2006م). *استخدامات الصفوة الفلسطينية للصحافة الإلكترونية لمتابعة الأحداث الجارية والإشباعات المتحققة* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القاهرة، القاهرة.

خليفة، علاء الدين. (2015م). *اعتماد طلبة الجامعات الأردنية على المواقع الإلكترونية الإخبارية في التماس المعلومات نحو القضايا السياسية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك، عمان.

خوخة، أشرف فهمي. (2010م). *الإخراج الصحفي والصحافة الإلكترونية*. ط1. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدباس، علي، وأبو زيد، علي. (2011م). *حقوق الإنسان وحرياته ودور شرعية الإجراءات الشرطية في تعزيزها*. ط3. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

درويش، محمد. (2007م). *الشرعية الدولية لحقوق الإنسان بين سيادة السلطة وحكم القانون*. ط1. القاهرة: النسر الذهبي.

الدلو، جواد. (2002م). الصحافة الإلكترونية واحتمالات تأثيرها على الصحف المطبوعة. *مجلة كلية اللغة العربية لجامعة الأزهر* القاهرة، *2* (52)، 1275_1311.

الدليمي، عبد الرزاق. (2011م). *الصحافة الإلكترونية والتكنولوجيا الرقمية*. ط1. عمان: دار الثقافة.

دونللي، جاك. (1998م). *حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق*، (ترجمة مبارك عثمان، ومحمد فرحات). القاهرة: المكتبة الأكاديمية. (العمل الأصلي نشر في عام 1998م).

ديفيد ويسبرون، وآخرون. (2007م). *مختارات من أدوات حقوق الإنسان الدولية*، (ترجمة فؤاد سروجي). عمان: الأهلية للنشر والتوزيع. (العمل الأصلي نشر في عام 2006م).

الراوي، بشرى. (2012م). دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير. *مجلة الباحث الإعلامي* بغداد، ع (18)، 94-112.

رحال، عمر. (2014م). *موضوعات حقوق الإنسان*. (د.ط). رام الله: مركز إعلام حقوق الإنسان الديمقراطية شمس.

الرحباني، عبير. (2009م). *استخدامات الصحافة الإلكترونية وانعكاساتها على الصحف الورقية اليومية في الأردن* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان.

الرشيدي، أحمد، وحسن، عدنان. (2002م). *حقوق الإنسان في الوطن العربي*. ط1. دمشق: دار الفكر.

رضوان، أحمد. (2012م، يناير_مارس). اعتماد الجمهور المصري على وسائل الإعلام التقليدية والحديثة كمصدر للمعلومات أثناء ثورة 25 يناير 2011م. *المجلة المصرية لبحوث الإعلام القاهرة*، ع(39)، 127 – 186.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزرقا، مصفى أحمد. (2004م). *المدخل الفقهي العام الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد*. ط2. دمشق: دار القلم .

زمزمي، يحيى. (2003م). *حقوق الإنسان مفهومة وتطبيقاته في القرآن الكريم*. (د.ط). الرياض: جامعة أم القرى.

سعد الله، عمر. (2005م). *حقوق الإنسان وحقوق الشعوب*. ط3. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية.

سعيد، سعاد. (2008م). *انتهاكات حقوق الإنسان وسيكولوجية الابتزاز السياسي مقارنات سيكولوجية*. ط1. عمان: عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع.

سكيك، هشام. (2014م). *دور شبكات التواصل الاجتماعي في توعية الشباب الفلسطيني بالقضايا الوطنية دراسة تحليلية وميدانية* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

السلبي، علاء. (2004م). *الإعلام وحقوق الإنسان*. ط1. القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

سليمان، زيد. (2011م). *الصحافة الإلكترونية*. ط1. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

سيسالم، مازن. (1982 م). *مجموعة قوانين فلسطين. م20*. القدس: مطبعة الشرق العربية.

شرافي، رامي. (2012م). *دور الإعلام التفاعلي في تشكيل الثقافة السياسية لدى الشباب الفلسطيني دراسة ميدانية على طلبة الجامعات في قطاع غزة* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة.

شعت، خضر. (2011م). *منظمات حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني دراسة تحليلية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر: غزة.

شفيق، حسنين. (2010م). *حقوق الإنسان في المجال الإعلامي والإنترنت*. ط1. القاهرة: دار فكر وفن للطباعة والنشر و التوزيع.

أبوشنب، حسين، وتربان، ماجد. (2008م). *اعتماد طلبة الجامعات الفلسطينية على وسائل الإعلام الجديدة في الحصول على المعلومات أثناء الأزمات دراسة تطبيقية على الأزمة*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداخلية الفلسطينية، ورقة مقدمة للمؤتمر الرابع للأكاديمية الدولية لعلوم الاتصال وسائل الإعلام الجديدة وآفاق المستقبل، القاهرة: الأكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الإعلام.

صادوق، عمر. (2003م). *دراسة في مصادر حقوق الإنسان*. ط2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

صالح، أحمد. (2014م). المعوقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان من وجهة نظر المديرين في محافظة غزة. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث* نابلس، *28* (10)، 2342-2372.

صالح، سليمان. (2007م). *ثورة الاتصال وحرية الإعلام*. ط1. الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

صالح، جهاد. (د.ت). *دور الإعلام في مجال حقوق الإنسان*. تاريخ الاطلاع: 24 إبريل 2016م، الموقع: (http://cutt.us/f7Tuk).

الصباح، عدنان. (2014م، 15 ديسمبر). *الإعلام ودور المنظمات غير الحكومية في تطبيق وحماية حقوق الإنسان*. تاريخ الاطلاع: 11 إبريل 2016م، الموقع:

. (http://cutt.us/ifYrJ)

صحيفة الوقائع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. (2009م). أسئلة يتكرر طرحها بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ع(33)، 2.

الصفدي، فلاح. (2015م). *استخدامات القائم بالاتصال في الصحافة الفلسطينية لشبكات التواصل الاجتماعي والإشباعات المتحققة دراسة ميدانية في محافظة غزة* (دراسة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية: غزة.

صلاح الدين، معماش. (2007م). *القانون الأوروبي لحقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق* (دراسة ماجستير غير منشورة). كلية الحقوق بجامعة الجزائر، الجزائر.

أبوصلاح، صلاح. (2014م). *استخدامات طلبة الجامعات الفلسطينية لشبكات التواصل الاجتماعي والإشباعات المتحققة دراسة ميدانية* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

صلوي، عبد الحافظ .(2012م). *نظريات التأثير الإعلامية*. (د.ط). الرياض: (د.ن).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصوراني، راجي. (1996م). *النظام القانوني لقطاع غزة 1948م-1967م*. فلسطين: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان .

طرابيش، مرفت، والسيد، عبدالعزيز. (2006م). *نظريات الاتصال*. (د.ط). القاهرة: دار النهضة العربية.

الطعيمات، هاني. (2001م). *حقوق الإنسان وحرياته الأساسية*. ط1. عمان: دار الشروق.

الطهراوي، نبيل. (2010م). *الوسائل والأساليب الاتصالية للحملات الانتخابية وتأثيرها على سلوك الناخب* (رسالة دكتوراه غير منشورة). معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

الطويسي، باسم، وسلامية، دلال، وآخرون. (2014م). *انتهاكات حقوق الإنسان في وسائل الإعلام الأردنية من 2013م-2014م* (دراسة تحليلية غير منشورة). معهد الإعلام الأردني، الأردن.

ظهير، فريد. (2012م). استخدام طلبة الصحافة في جامعة النجاح الوطنية لشبكة الإنترنت والإشباعات المتحققة منها في تعزيز قدراتهم الصحفية. *مجلة الجامعة للبحوث الإنسانية بالجامعة الإسلامية غزة، 20*(1) 423_489 .

عامر، فتحي. (2011م). *وسائل الاتصال الحديثة من الجريدة إلى الفيس بوك*. ط1. القاهرة: دار الكتب المصرية.

العامري، محمد، والسعدي، عبد السلام. (2010م). الإعلام والديمقراطية في الوطن العربي. ط1. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

عبد الباقي، عثمان. (2006م). *استخدامات النخبة العلمية المصرية لوسائل الاتصال دراسة ميدانية* (دراسة ماجستير غير منشورة). جامعة القاهرة، القاهرة.

عبدالمجيد، قدري. (2008م). *الإعلام وحقوق الإنسان_قضايا فكرية*. (د.ط). الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

عبد الحميد، محمد. (2007م). *الاتصال والإعلام على شبكة الإنترنت*. ط1. القاهرة: عالم الكتب.

عبد الحميد، محمد. (1997م). *بحوث الصحافة*. ط2. القاهرة: عالم الكتب.

عبد الحميد، محمد. (1997م). *نظريات الإعلام واتجاهات التأثير*. ط1. القاهرة: عالم الكتب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبد الظاهر، محمود. (2012م،3ديسمبر). *حقوق الإنسان المفهوم والخصائص*. تاريخ الاطلاع: 16مارس 2016م، الموقع (http://cutt.us/VzCKn).

عبد الظاهر، محمود. (2013م، 2مارس). *الشرعية الدولية لحقوق الإنسان*. تاريخ الاطلاع: 17مارس 2016م، الموقع: (http://cutt.us/UcHu1).

عبد، عاطف. (2003م). *الإعلام والتنمية الأسس النظرية والإسهامات العربية والنماذج التطبيقية*. ط1. القاهرة: مكتبة فيروز المعادي.

عبده، نديم. (1996 م). *حرب الكمبيوتر في فلسطين*. ط1. بيروت: (د.ن).

عبدالعزيز، قادري. (2003م). *حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية المحتويات والأليات*. (د.ط.). الجزائر: دار هومة للطباعة.

عبد الغني، أمين. (2008م). *وسائل الإعلام الجديدة والموجة الرقمية الثانية*. ط1. القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع.

عبدالغفور، ياسر. (2015م). *دور المصادر في بناء تحيزات التغطية الخبرية حول حصار غزة دراسة وصفية على عينة من الصحف الفلسطينية اليومية* (رسالةماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

عبدالله، علي. (2004م). *الصحافة الفلسطينية1967م-2002م*. ط1. غزة: منصور للطباعة والنشر والتوزيع.

عبد المهدي، مطاوع. (2011م، 11مايو). *الصحافة الإلكترونية الفلسطينية*. تاريخ الاطلاع: 20مارس، 2016م، الموقع: (http://cutt.us/VliV3).

عبد الهادي، ماهر. (1984م). *حقوق الإنسان قيمتها القانونية وأثرها فى بعض فروع القانون الوضعي*. (د.ط). القاهرة: دار النهضة العربية.

عبيدات، ذوقان، وآخرون.(2001م). *البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه*. ط7. عمّان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

عجوة، علي. (2005م). *الإعلام وقضايا التنمية*. ط1. القاهرة: كلية الإعلام بجامعة الأزهر.

العساف، صالح بن حمد. (1995م). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. ط1. الرياض: مكتبة العبيكان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عكاشة، رضا. (2006م). *وسائل الإعلام من الاتصال الذاتي إلى الوسائل الرقمية المتعددة*. ط1. القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع.

علم الدين، محمود. (2008م). *مقدمة في الصحافة الإلكترونية*. ط1. القاهرة: (د.ن).

العمراني، هبة. (2010م، 6أكتوبر). *الصحافة أو المواقع الفلسطينية الإخبارية*. تاريخ الاطلاع: 6 مارس 2016م، الموقع: (http://cutt.us/zRFha).

العودات، حسين. (2000). *نشاط حقوق الإنسان على أبواب قرن واحد أليات التفعيل والحماية*. القاهرة: اللجنة العربية لنشطاء حقوق الإنسان.

عوض، طالب. (2012م، 10 يونيو). *الشرعية الدولية لحقوق الإنسان*. تاريخ الاطلاع: 10 إبريل 2016م، الموقع: (http://cutt.us/0cWBm).

عوض، علا. (2015م، 12مايو). *أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والإحصائيات في الذكرى 67 لنكبة فلسطين*. تقرير للإحصاء المركزي. تاريخ الاطلاع: 15 إبريل 2016م، الموقع: (http://cutt.us/JxLaq).

عيسى، طلعت. (2012م، 15-16أبريل). *استخدامات طلاب الجامعات الفلسطينية لشبكات التواصل الاجتماعي في التوعية بالقضية الفلسطينية*، ورقة مقدمة للمنتدى السادس للجمعية السعودية للإعلام والاتصال: الإعلام الجديد التحديات النظرية والتطبيقية، الرياض: جامعة الملك سعود.

أبوعيشة، فيصل. (2010م). *الإعلام الإلكتروني*. ط1. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

العيلي، عبدالحكيم. (1983م). *الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام*. ط1. القاهرة: دار الكتاب.

غربي، عزوز. (2013م). *حقوق الإنسان بالمغرب العربي دراسة في الآليات والممارسات دراسة مقارنة* (رسالةدكتوراه غير منشورة). جامعة الجزائر، الجزائر.

فاروق، وائل. (2015م، 27 فبراير). قراءة في دور نشرات حقوق الإنسان. تاريخ الاطلاع: 17 إبريل 2016م، الموقع (http://ii6.me/yFvw!cX).

فاروق، وائل. (1998م). *الآلية الإعلامية لحركة حقوق الإنسان*. (د.ط). القاهرة: البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفتلاوي، سهيل. (2007م). *حقوق الإنسان*. ط1. عمان: دار الثقافة للنشر.

القاروط، رائد. (2004م). *أثر المعوقات الذاتية والبيئية على دور ورؤية المنظمات الأهلية العاملة في حقوق الإنسان والديمقراطية في الضفة الغربية والقدس* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح، الضفة الغربية.

فضلي، محمد. (2009م). *الصحافة الإلكترونية الواقع والمستقبل*. (د.ط). القاهرة: مؤسسة أخبار اليوم.

فلحي، محمد. (2005م). *النشر الإلكتروني والطباعة والصحافة الإلكترونية والوسائط المتعددة*. ط1. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

القرا، إياد. (2010م). دور *المواقع الإلكترونية الفلسطينية في نشر ثقافة حقوق الإنسان: دراسة تحليلية* (رسالة ماجستير غير منشورة). معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

قرقور، نبيل. (2010م). *حقوق الإنسان بين المفهوم الغربي والإسلامي*. (د.ط). الجزائر: دار الجامعة الجديدة.

قنديل، محمود، وعبد القادر، نزار. (2008م). *مصطلحات ومفاهيم القانون الدولي لحقوق الإنسان*. (د.ط). القاهرة: مؤسسة فورد.

أبوقوطة، محمود. (2015م). *اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية دراسة ميدانية* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

الكباش، خيري. (2008م). *الحماسة الجنائية لحقوق الإنسان دراسة مقارنة في ضوء أحكام الشريعة والمبادئ الدستورية والمواثيق الدولية*. الإسكندرية: منشأة المعارف.

كليش، فرانك. (2000م). *ثورة الأنفوميديا الوسائط المتعددة، كيف تغير عالمنا وحياتك*، (ترجمة حسام الدين زكريا). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. (العمل الأصلي نشر في عام 1995م).

لحمر، حميد. (2014م، 6-7 إبريل). *حقوق الإنسان في الإعلانين: العالمي 1948م والإسلامي 1999م الموازنة بينهما و الخصوصيات*، مؤتمر تطور العلوم الفقهية الدورة الثالثة عشرة تحت عنوان: "الفقه الإسلامي" المشترك الإنساني والمصالح، سلطنة عمان: وزارة الأوقاف العمانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أبولحية، أشرف. (2012م). *تجربة قانون الأحوال الشخصية في الأراضي الفلسطينية المحتلة*. (د.ط). رام الله: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

لفين، ليا. (2005م). *حقوق الإنسان_أسئلة وإجابات*، (ترجمة علاء شلبي). الرباط: مطبعة لون. (العمل الأصلي نشر في عام 1999م).

المحجوبي، علي بن حسن. (2003م، إبريل _يونيو). حقوق الإنسان بين النظرية والواقع، *مجلة عالم الفكر* الكويت، ع(4)، 7-59.

محمد، منار. (2011م). *تصميم مواقع الصحف الإلكترونية*. ط1. القاهرة: دار العالم العربي.

محمدي، سماح. (2012م). اعتماد الشباب الجامعي على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك أثناء انتخابات الرئاسة المصرية. *المجلة المصرية لبحوث الإعلام* القاهرة، ع(40)، 119-196.

محمود، أماني. (2010م). *مدي اعتماد الشباب المصري على شبكة الإنترنت في متابعة القضايا العربية مع التطبيق على القضية الفلسطينية* (رسالة ماجستير غير منشورة). قسم الإعلام جامعة المنيا، القاهرة.

مختار، خياطي. (2011م). *دور القضاء الجنائي الدولي في حماية حقوق الإنسان* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر.

المدهون، يحيى. (2012م). *دور الصحافة الإلكترونية الفلسطينية في تدعيم قيم المواطنة لدى طلبة الجامعات بمحافظة غزة* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة.

أبومراد، ماجد. (2016م). *اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على الصحافة الإلكترونية أثناء الأزمات دراسة ميدانية* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

مرجان، هاني. (2015م). *اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الإلكترونية في اكتساب المعلومات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين دراسة ميدانية* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية شمس. (2012م). *دليل حقوق الإنسان*. (د.ط). رام الله: (د.ن).

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. (2016م، 9 يونيو). *التقرير السنوي للانتهاكات في الأراضي الفلسطينية لعام 2015م*. فلسطين: (دن).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. (2015م ، 3 يونيو). *التقرير السنوي للانتهاكات في الأراضي الفلسطينية لعام 2014م*. فلسطين: (دن).

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. (2011م، 3 نوفمبر). *تقرير حول الانتهاكات الفلسطينية للحق في التجمع السلمي في أراضي السلطة الفلسطينية خلال الفترة من نوفمبر 2009م إلى أكتوبر 2011م*. فلسطين: (دن).

مزاهرة، منال. (2012م). *نظريات الاتصال*. ط1. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

مشاقبة، بسام. (2014م). *نظريات الإعلام*. ط1. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

مصطفى، هويدا. (2012م، 20-30، أكتوبر). *الإعلام ونشر ثقافة حقوق الإنسان في الدراما التلفزيونية*، بحث مقدم إلى الدورة التدريبية لمعدي برامج الإذاعة والتلفزيون المصري حول الإعلام وحقوق الإنسان. ط1. القاهرة: مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المعجم الوسيط. (1998م). ط3. القاهرة: مجمع اللغة العربية.

معروف، سلامة. (2014م، يناير). *الإطار القانوني لممارسة العمل الإعلامي*، وقة مقدمة ضمن مؤتمر الإعلام الفلسطيني وتحديات المواجهة، وزارة الإعلام، غزة.

المفوضية السامية لحقوق الإنسان. (2013م). *دليل تدريبي على حقوق الإنسان وإنفاذ القانون*.(د.ط). جنيف ونيويورك: (دن).

المفوضية السامية لحقوق الإنسان. (2006م). *المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان*. (د.ط). نييورك وجنيف: (دن).

مكاوي، حسن، و السيد، ليلى. (2012م). *الاتصال ونظرياته المعاصرة*. ط10. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

مكاوي، حسن. (1997م). *تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات*. ط2. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

ابن منظور. (2008م). *لسان العرب*. ط1. القاهرة: دار المعارف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنفي، محمد. (2007م). *دور الصحافة الليبية المحلية في التوعية بقضايا التنمية البشرية دراسة مسحية للمضمون والجمهور والقائم بالاتصال*(رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة القاهرة، القاهرة.

موسى، شيرين. (2015م). *المواقع الإلكترونية الإخبارية دراسة في المفاهيم و المصداقية*. ط1. القاهرة: دار العالم العربي.

موسوعة المعرفة. (د.ت). الإنسان والجنس البشري. تاريخ الاطلاع: 11 إبريل 2016م، الموقع: (http://cutt.us/qMXy).

موقع الأوراس القانوني. (2009م، 14نوفمبر). *النظم الإقليمية لحقوق الإنسان*. تاريخ الاطلاع: 30 مارس 2016م، الموقع: (http://cutt.us/txdQ1 http://).

موقع بوابة اقتصاد فلسطين. (2016م، 11 أغسطس). *تقرير4 شباب من كل 10 في فلسطين في صفوف* البطالة. تاريخ الاطلاع: 13أغسطس 2016م، الموقع: (http://www.palestineeconomy.ps/article/7356/).

موقع وكالة معا. (2016م، 25 يوليو). *الجامعة الإسلامية الثانية فلسطينياً وضمن قائمة أفضل الجامعات العربية*، تاريخ الاطلاع: 15 أغسطس 2016م، الموقع: (http://cutt.us/OJMO).

موقع ستار تايمز. (2010م، 7سبتمبر). *حقوق الإنسان في الإسلام* ورقة تلخيصية. تاريخ الاطلاع: 5 إبريل 2016م، الموقع: (http://cutt.us/PfgMD)

موقع السلطة الرابعة. (د.ت). *الإعلام في النظام الديمقراطي*. تاريخ الاطلاع: 26 إبريل 2016م، الموقع: (http://cutt.us/zLHyM).

موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. (2016م، 23 أغسطس). *مقتل معتقل في نابلس على أيدي افراد من الأمن: المركز يطالب بتقديم المسؤولين للعدالة*. تاريخ الاطلاع: 29 أغسطس 2016م، الموقع: (http://pchrgaza.org/ar/?p=12593).

موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان. (د.ت). *حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة*. تاريخ الاطلاع: 30 مارس 2014م، الموقع: (http://cutt.us/kZEzL).

مؤسسة الحق، ومركزالميزان، ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. (2015م). *العدوان في أرقام: توثيق حصيلة الضحايا والخسائر المادية التي*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لحقت بالمدنيين وممتلكاتهم خلال الفترة من 7 تموز حتى 26 آب 2014م .فلسطين. (د.ن).

موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2016م، 12 أغسطس). *الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً عشية اليوم العالمي للشباب2016/8/12م*. تاريخ الاطلاع: 20 أغسطس2016م، الموقع: (http://cutt.us/wzS9c).

موقع دنيا الوطن. (2015م، 13إبريل). *هيئة شؤون الأسرى والمحررين تصدر تقريرا شاملا بمناسبة يوم الأسير*. تاريخ الاطلاع: 9 إبريل 2016م، الموقع: (http://cutt.us/UJP6S).

موقع مكتبة حقوق الإنسان بجامعة منيسوتا. (د.ت). *إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام*. تاريخ الاطلاع: 5 إبريل 2016م، الموقع: (http://cutt.us/aG3v).

موقع مكتبة حقوق الإنسان بجامعة منيسوتا.(د.ت). *الإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان*. تاريخ الاطلاع: 30مارس 2016م، الموقع: (http://cutt.us/Gn7D8).

موقع مكتبة حقوق الإنسان بجامعة منيسوتا. (د.ت). *اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير*. تاريخ الاطلاع: 30 مارس 2016م، الموقع: (http://hrlibrary.umn.edu/arab/b033.html) .

موقع مؤسسة الحق_القانون من أجل الإنسان. (د.ت). *عن حق*. تاريخ الاطلاع: 24 مارس 2016م، الموقع: (http://cutt.us/jjwrH).

موقع المفوضة السامية للأمم المتحدة. (د.ت). *ما هي حقوق الإنسان*. تاريخ الاطلاع: 20 إبريل 2016م، الموقع: (http://cutt.us/r5f9u).

موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان. (د.ت). *الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم*. تاريخ الاطلاع: 3 مارس 2014م، الموقع: (http://cutt.us/CeJCd).

موقع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. (د.ت). *نبذة تعريفية*. تاريخ الاطلاع: 24مارس 2016م، الموقع: (http://goo.gl/F4PPqj).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موقع وكالة سما الإخبارية. (2016م، 29 نوفمبر). *تشكيل طاقم لملاحقة الموقع الفلسطينية والعربية الإلكترونية والاجتماعية*. تاريخ الاطلاع: 10 مارس 2016م، الموقع: (http://samanews.com/ar/mobile.php?act=post&id=254897).

موقع مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان. (د.ت). *عن مؤسسة الضمير*. تاريخ الاطلاع: 24 مارس 2016م، الموقع: (http://arabicweb.aldameer.org/ar/?page_id=2).

موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. (د.ت). *عن المركز*. تاريخ الاطلاع: 24مارس 2016م، الموقع: (http://www.pchrgaza.org/PCHR/a/about.html).

موقع المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية مدى. (د.ت). *عن مدى*. تاريخ الاطلاع: 23 مارس2016م، الموقع: (http://cutt.us/oYldL).

موقع مركز الميزان لحقوق الإنسان. (د.ت). *رسالة المركز والعضوية*. تاريخ الاطلاع: 24 مارس 2016م، الموقع: (http://goo.gl/uNcYJk).

موقع معهد الحقوق بجامعة بيرزيت. (د.ت). *الوضع القانوني في فلسطين*. تاريخ الاطلاع: 27 مارس 2016م، الموقع: (http://cutt.us/GIJMe).

موقع مكتب غزة الإقليمي الأنروا. (2016م، 19 إبريل). *الوضع الطارئ في غزة "الإصدار رقم 139"*. تاريخ الاطلاع: 11 أغسطس 2016م، الموقع: (http://cutt.us/bk83x).

موقع معهد الحقوق بجامعة بيرزيت. (د.ت). *الوضع القانوني في فلسطين*. تاريخ الاطلاع: 27 مارس 2016م، الموقع: (http://cutt.us/GIJMe).

موقع اليونيسف. (د.ت). *عن اتفاقية حقوق الطفل*. تاريخ الاطلاع: 28 مارس 2016م، الموقع: (http://www.unicef.org/arabic/crc/34726_50765.htm).

ناصر الدين، نبيل. (2008م). *ضمانات حقوق الإنسان وحمايتها وفقا للقانون الدولي والتشريع الوطني*. ط1. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

النامي، خالد. (2010م). *معالجة قضايا حقوق الإنسان في الصحف وشبكة الإنترنت في المملكة العربية السعودية* (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الإعلام بجامعة القاهرة، القاهرة.

نصر، حسني. (2003م). *الإنترنت والإعلام: الصحافة الإلكترونية*. ط1. الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هانت، لين. (2013م). *نشأة حقوق الإنسان لمحة تاريخية*، (ترجمة فايقة حنا). القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر. (العمل الأصلي نشر في عام 2007م).

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. (2016م، 22 يونيو). *التقرير السنوي للانتهاكات في الأراضي الفلسطينية لعام 2015م*. فلسطين: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. (2015م، 14 مايو). *التقرير السنوي للانتهاكات في الأراضي الفلسطينية لعام 2014م*. فلسطين: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. (2013م). دور وسائل الإعلام في التوعية بحقوق. المجلة الفصلية للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بفلسطين، ع(48)، 9-13.

أبو وردة، أمين. (2008م). *أثر المواقع الإلكترونية الإخبارية الفلسطينية على التوجه والانتماء السياسي: طلبة جامعة النجاح نموذجاً 2000م- 2007م* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح، الضفة الغربية.

أبوالوفا، أحمد. (1988). نظام حماية حقوق الإنسان في منظمة الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة القاهرة. *المجلة المصرية للقانون الدولي*، ع(54)، 10-173.

ياسين، محمد. (2003م). *نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية*. ط1. الرياض: دار عالم الكتب.

يعقوب، أحمد. (د.ت). *حق الإنسان بالمساواة*. تاريخ الاطلاع: 16 ابريل 2016م، الموقع: (http://cutt.us/Tqd9m).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا:المراجع الأجنبية

Gordo, J. (2009). *A Tale Of Tow Hurricanes Crisis Communication And Media Dependency As A Predictor Of Evacuation Behavior In Southeast Louisiana For Hurricanes Katrina And Gustavo*. University National Communication, Kansas State.

Jamal, A. & Bsoul, S. (2012). *The marginality to of Human Rights Discourse in local Arabic Newspapers*. ILAM-Media center for Arab Palestinians in Israel, Israel.

Joo, J. & Janice, Y. (2003). *Internet Connectedness and its Social Origins An Ecological Approach to Communication Media and Social Inequality* (Unpublished PhD Thesis). University of Southern California, California.

Katherine, O. & Rokeach, S. (2012, November). *Political Efficacy On The Internet: A Media System Dependency*. Paper Presented To National Communication Association Convention Approach Association Convention, Florida.

Ramos, H. (2007). *Shaping the Northern Media's Human Rights*. *Journal of Peace Research*, *44* (4), 385-406. Retrieed February 27, 2016, from: http://pr.sagepub.com/cgi/content/abstract/44/4/385 .

Stephenm, M. (2006, September 1-3). *American Print Media Coverage of Human Rights Violations*, Paper presented at the annual meeting of the American Political Science 2006, Association Philadelphia, Pennsylvania.

Tanner, J. (2009). *Media dependency during a potential agricultural terrorist attack on the U.S. food and fiber system* (Unpublished PhD Thesis). Oklahoma State University, America.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الـــمـلاحـق

www.manaraa.com

ملحق رقم (1)

الجامعة الإسلامية – غزة

عمادة الدراسات العليا

كلية الآداب – قسم الصحافة والإعلام

صحيفة استقصاء بعنوان:

اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان

أخي الطالب / أختي الطالبة:

تأتي هذه الاستمارة في إطار دارسة للحصول على درجة الماجستير في الصحافة والإعلام من الجامعة الإسلامية بغزة، وموضوع الدارسة "**اعتماد طلبة الجامعات في محافظات غزة على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان دراسة ميدانية**"، أرجو منكم الإجابة عن الأسئلة كافة بوضع إشارة (X) أمام الإجابة التي تتوافق مع وجهة وذلك بصدق،للوصول إلى نتائج دقيقة تعكس الواقع، علماً بأن نتائج هذه الدارسة ستستخدم لغرض البحث العلمي فقط.

ولكم جزيل الشكر والتقدير

الباحث

مصطفى محمد النجار

1437هـ – 2016م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الأول: ادات وأنماط متابعة المواقع الإلكترونية:

1. هل تتابع المواقع الإلكترونية؟

☐نعم ☐لا

2. إذا كانت إجابتك لا- ما أسباب عدم متابعتك للمواقع الإلكترونية؟ ثم توقف عن الإجابة مشكورا، و إذا كانت إجابتك نعم فانتقل لسؤال رقم 3.

☐ عدم الثقة بما تقدمه من معلومات
☐ اعتمد على وسائل أخرى لاكتساب المعلومات
☐ لا أستطيع التعامل مع المواقع الإلكترونية
☐ أخرى، اذكرها.....
☐ عدم وفرة الوقت بسبب ضغط العمل
☐ لا تشبع حاجاتي من المعلومات

3. إذا كانت إجابتك نعم – ما أسباب متابعتك للمواقع الإلكترونية؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

☐ الحصول على المعلومات حول القضايا المختلفة
☐ متابعة الأحداث حول العالم
☐ تشكيل الآراء حول القضايا المطروحة
☐ التعامل السلس والسهل معها
☐ أخرى، يرجى ذكرها.....
☐الترويح عن النفس في وقت الفراغ
☐زيادة الثقافة العامة
☐معايشة هموم الناس
☐الثقة بما تقدمه من معلومات

4. ما عدد الأيام التي تتابع فيها المواقع الإلكترونية في الأسبوع؟

☐ يوميا
☐ ثلاثة أو أربعة أيام
☐يوم أو يومان
☐خمسة أو ستة أيام

5. ما عدد ساعات متابعة للمواقع الإلكترونية في اليوم؟

☐ أقل من ساعة
☐ من ساعتين إلى أقل من ثلاث ساعات
☐من ساعة إلى أقل من ساعتين
☐ثلاث ساعات فأكثر

7. ما الفترات التي تفضل فيها متابعة المواقع الإلكترونية؟

☐ الفترة الصباحية
☐ الفترة المسائية
☐ فترة الظهيرة
☐ فترة آخر الليل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الثاني: الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان

8. ما مصادرك لاكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان؟(يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

- ☐ الصحف والمجلات
- ☐ الإذاعات
- ☐ القنوات التلفزيونية
- ☐ المواقع الإلكترونية
- ☐ شبكات التواصل الاجتماعي
- ☐ أخرى، يرجى ذكرها.....

9.ما درجة اعتمادك على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان؟

☐ عالية جدا ☐ عالية ☐ متوسطة ☐ منخفضة ☐ منخفضة جدا

10.ما درجة معرفتك بحقوق الإنسان والمعلومات المرتبطة بها :

☐ عالية جدا ☐ عالية ☐ متوسطة ☐ منخفضة ☐ منخفضة جدا

11.يزيد اعتمادي على المواقع الفلسطينيةالإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان في:

☐ أوقات الأزمات ☐ الأوقات العادية

12. ما دوافع اعتمادك على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان؟ (يمكنك باختيار أكثر من إجابة)

- ☐ متابعة تفاصيل تلك الموضوعات
- ☐ الثقة فيما تعرضه المواقع الإلكترونية حول قضايا حقوق الإنسان
- ☐ تعرض مواضيع حقوق الإنسان بطريقة جذابة
- ☐ عرض تداعيات قضايا حقوق الإنسان مدعومة بمواد فيلمية
- ☐ متابعتها لانتهاكات حقوق الإنسان
- ☐ عرض التكييف القانوني لحقوق الإنسان وانتهاكاتها
- ☐ سهولة الحصول على البيانات والمعلومات فيها
- ☐ أخرى، يرجى ذكرها.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13. ما طبيعة المواقع الإلكترونية التي تعتمد عليها في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان ؟.

☐ متخصصة بحقوق الإنسان ☐ عامة ☐ إخبارية

14. ما المواقع الإلكترونية الإخبارية الفلسطينية التي تعتمد عليها في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

☐ وكالة الأنباء الفلسطينية وفا
☐ وكالة معا الإخبارية
☐ وكالة الصحافة الفلسطينية "صفا"
☐ دنيا الوطن
☐ وكالة فلسطين الآن
☐ أخرى، يرجى ذكرها.....
☐ فلسطين أون لاين
☐ وكالة سما الإخبارية
☐ المركز الفلسطيني للإعلام
☐ وكالة شهاب الإخبارية
☐ وكالة فلسطين اليوم

15.ما المواقع الفلسطينية الإلكترونية المتخصصة بحقوق الإنسان التي تعتمد عليها لتشكيل معارفك نحو قضايا حقوق الإنسان ؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

☐ موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
☐ موقع مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان
☐ مركز مدى للحريات الإعلامية
☐ موقع مؤسسة الحق _القانون من أجل الإنسان
☐ موقع مركز هدف لحقوق الإنسان
☐ أخرى، يرجى ذكرها:.....
☐ موقع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان
☐ موقع مركز الميزان لحقوق الإنسان
☐ موقع الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان
☐ موقع المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار "مفتاح"

16. ما المواقع الفلسطينية الإلكترونية العامة التي تعتمد عليها في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان (أذكرها إن وجدت)؟

.....

.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

17.ما أسباب تفضيلك للمواقع الفلسطينية الإلكترونية التي اخترتها سابقا في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

- ☐ السرعة في نقل كل جديد فيما يخص حقوق الإنسان
- ☐ تجعلني على اطلاع بكل المستجدات في قضايا حقوق الإنسان
- ☐ استخدامي لها بكل يسر وسهولة.
- ☐ احتوائها على الصور والفيديو الخاص بقضايا حقوق الإنسان
- ☐ تعد متميزة إذا ما قورنت بالوسائل التقليدية الأخرى
- ☐ تشعرني بأني على تواصل مع أحداث حقوق الإنسان
- ☐ الاطلاع على الانتهاكات المختلفة لحقوق الإنسان
- ☐ نشرها لمبادئ حقوق الإنسان وقوانينها والمعلومات عن تأصيلها
- ☐ أخرى، يرجى ذكرها:.....

18. ما أشكال المواد الإعلامية الخاصة بقضايا حقوق الإنسان التي تفضل متابعتها على المواقع الفلسطينية؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

- ☐ الأخبار
- ☐ المقالات
- ☐ التحليلات
- ☐ التحقيقات
- ☐ القصص الإخبارية
- ☐ أخرى، يرجى ذكرها:.....
- ☐ التقارير
- ☐ البيانات
- ☐ مواضيع النقاش الحر
- ☐ المشاركة والتعليقات المفتوحة مع الجمهور
- ☐ المواد الفيلمية
- ☐ الدراسات والأبحاث

19. .ما أهم أنواع حقوق الإنسان المجملة التي تتابعها على المواقع الفلسطينية الإلكترونية ؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

- ☐ الحقوق المدنية
- ☐ الحقوق السياسية
- ☐ الحقوق البيئية والتنموية
- ☐ الحقوق الاجتماعية
- ☐ الحقوق الاقتصادية
- ☐ الحقوق الثقافية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

20. ما أنواع حقوق الإنسان التفصيلية(الحريات العامة) التي تتابعها على المواقع الفلسطينية الإلكترونية ؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

- ☐ الحق في الحياة
- ☐ الحق في الحرية والأمن
- ☐ الحق في المشاركة السياسية
- ☐ الحق في حرية الرأي والتعبير
- ☐ الحق في حرية التجمع والاشتراك في الجمعيات.
- ☐ الحق في التعليم
- ☐ الحق في العمل
- ☐ الحق في المستوى اللائق للمعيشة "الأكل و المأوى و الصحة ".
- ☐ الحق في بيئة متكاملة نظيفة
- ☐ الحق في التنمية الثقافية و السياسية و الاقتصادية
- ☐ أخرى، يرجى ذكرها:.....

21. ما درجة ثقتك بتناول المواقع الفلسطينية الإلكترونية لقضايا حقوق الإنسان؟

☐ عالية جدا ☐ عالية ☐ متوسطة ☐ منخفضة ☐ منخفضة جدا

22.ما درجة اشباع المواقع الفلسطينية الإلكترونية لفضولك المعرفي حول قضايا حقوق الإنسان ؟

☐ عالية جدا ☐ عالية ☐ متوسطة ☐ منخفضة ☐ منخفضة جدا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الثالث: التأثيرات المترتبة على الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان

23. ما درجة التأثيرات المعرفية الناتجة عن اعتمادك على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان ؟

التأثير المعرفي	درجة التأثير				
	عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا
زيادة معرفتي بمبادئ حقوق الإنسان وأنواعها					
اكتساب معلومات عن أنماط انتهاكات حقوق الإنسان والتكييف القانوني لها					
التعرف على الجهات التي تقترف الانتهاكات.					
زيادة معلوماتي عن سبل الحماية والتعامل عند التعرض لانتهاك بحقي.					
تكوين اتجاهي حول المنظمات التي تقوم بدور في حماية حقوق الإنسان					
التعرف على انتهاك الاحتلال لحقوق الإنسان الفلسطيني					
التعرف على انتهاكات حقوق الإنسان في الضفة وغزة					
كشف الغموض بزيادة معرفتي عما يحق لي ولمجتمعي من حقوق الإنسان.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

24. ما درجة التأثيرات الوجدانية الناتجة عن الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان؟.

التأثير الوجداني	درجة التأثير				
	عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا
الإحساس الوجداني بهموم ومشكلات وأزمات من تنتهك حقوقهم.					
زيادة التعاطف مع أصحاب الحقوق المنتهكة في مناطق وجودهم.					
الشعور بالكراهية لأفراد والجهات التي تنتهك حقوق الإنسان.					
زيادة الشعور بأهمية العمل على حماية حقوق الإنسان.					
زيادة الشعور بالقلق والخوف من انتهاك حقوق الإنسان وأثر ذلك.					
زيادة الشعور بالقلق من اعتداءات الاحتلال على حقوق الإنسان الفلسطيني بأنواعها كافة.					
الشعور بالطمأنينة لوجود مبادئ ومواثيق لحماية حقوق الإنسان ومنظمات تعمل لذلك.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

25. ما درجة التأثيرات السلوكية الناتجة عن الاعتماد على المواقع الفلسطينية الإلكترونية في اكتساب المعلومات عن حقوق الإنسان ؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

التأثير السلوكي	درجة التأثير				
	عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا
تغيير سلوكياتي حول بعض الممارسات التي قد تشكل خرقاً لحقوق الإنسان					
المشاركة في أنشطة تطوعية للإسهام في نشر المعلومات عن حقوق الإنسان .					
المشاركة في أنشطة تطوعية للإسهام في نشر المعلومات عن حقوق الإنسان .					
حضور الندوات وورش العمل المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان					
المشاركة في المظاهرات والاحتجاجات المطالبة بحقوق الإنسان والمنددة بمنتهكيها.					
التوجه لمؤسسات حقوق الإنسان لتقديم الشكاوى بشأن انتهاكات حقوق الإنسان.					
مخاطبة الجهات الدولية والمقررية الخاصة حول انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية.					
الكتابة والمشاركة الإعلامية في نشر ثقافة حقوق الإنسان وقضاياها.					
التفاعل عبر شبكات التواصل الاجتماعي فيما يخص حقوق الإنسان.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

26. برأيك ما أهم المشكلات التي تعانيها المواقع الفلسطينية الإلكترونية عند تناولها لقضايا حقوق الإنسان ؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

- ☐ عدم الموضوعية في معالجة قضايا حقوق الإنسان
- ☐ محدودية الدراسات المتخصصة التي تنشرها
- ☐ ضعف ثقة الجمهور بالمعلومات المنشورة على المواقع الإلكترونية
- ☐ الجمود في عرض قضايا حقوق الإنسان وتعقيد الطرح
- ☐ عدم التخصص والمعرفة الكافية بحقوق الإنسان
- ☐ النشر الجزئي لانتهاكات حقوق الإنسان وفق التوجه الحزبي للموقع
- ☐ عدم ربط انتهاكات حقوق الإنسان بتأصيلها القانوني
- ☐ عدم الاهتمام الكافي بعرض طرق الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان.
- ☐ أخرى، يرجى ذكرها: .....

27. ما مقترحاتك لتطوير تناول المواقع الفلسطينية الإلكترونية لحقوق الإنسان

(يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

- ☐ الاهتمام بالدقة والموضوعية في موضوعاتها
- ☐ زيادة نشر الدراسات والأبحاث المتخصصة بحقوق الإنسان
- ☐ الجرأة في تناول الموضوعات الخاصة بحقوق الإنسان
- ☐ تبسيط الطرح واستخدام الوسائل التقنية التي توضع للمستخدم المعلومات.
- ☐ عقد الدورات للإعلاميين لزيادة تعريفهم بحقوق الإنسان وتخصيص بعضهم لذلك.
- ☐ نشر المعلومات بجوانبها الكاملة دون التحيز الحزبي.
- ☐ ربط انتهاكات حقوق الإنسان بتأصيلها القانوني .
- ☐ زيادة الاهتمام بعرض طرق الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان
- ☐ تخصيص زاوية ثابتة في المواقع غير المتخصصة لنشر المعرفة بحقوق الإنسان.
- ☐ أخرى، يرجى ذكرها:.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

28. صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام:

☐ 1948م. ☐ 2000م.

39. حرية الرأي والتعبير:

☐ حق ضمنته مواثيق حقوق الإنسان. ☐ لم تتضمنه مواثيق حقوق الإنسان.

30. يعتبر الحق في الحياة من الحقوق:

☐ المدنية و السياسية. ☐ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المحور الرابع: السمات العامة:

1. **النـوع:** ☐ ذكر ☐ أنثى
2. **الجامعة:** ☐ الإسلامية ☐ الأزهر ☐ الأقصى
3. **المستوى الدراسي:** ☐ الأول ☐ الثاني ☐ الثالث ☐ الرابع ☐ الخامس فما فوق
4. **التخصص:** ☐ علمية ☐ إنسانية
5. **السكن :** ☐ شمال غزة ☐ الوسطى ☐ رفح ☐ غزة ☐ خان يونس
6. **التوجه السياسي:** ☐ فتح ☐ حماس ☐ الجهاد الإسلامي ☐ اليسار ☐ مستقل ☐ أخرى:.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com